www.kassiounpaper.com

718

الاحد 09 آب 2015

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

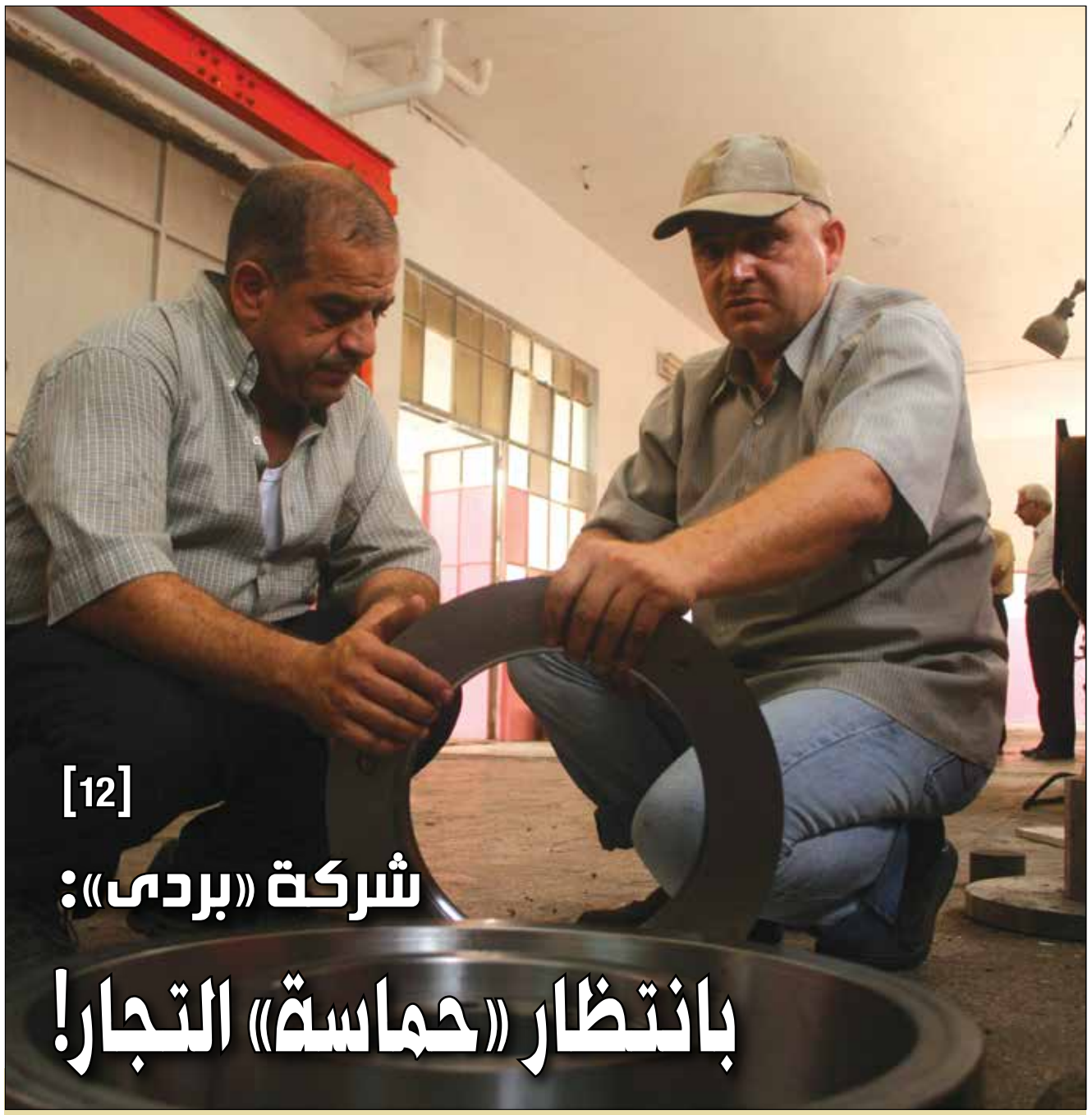

[12]

شركة «بردى»:

بانتظار «حماسة» التجار!

عدسة قاسيون . علاء أبو فراج

الافتتاحية

على رأس جدول الأعمال!

شهد الأسبوع الفائت تسارعاً ملحوظاً في التحركات الدولية والإقليمية المتعلقة بمساعي حل الأزمة السورية، من اجتماع قطر– الذي ضم وزيرا الخارجية الروسي والأمريكي سيرغي لافروف وجون كيري، إضافة إلى وزير الخارجية السعودي، وما تم من لقاءات على هامش هذا الاجتماع مع شخصيات معارضة سورية– إلى المبادرة الإيرانية، التي لم تتضح بنودها حتى اللحظة، وإلى زيارة وزير الخارجية وليد المعلم إلى عُمان، وصولاً إلى تصريحات أعضاء فيما يسمى بالائتلاف الوطني حول «أهمية الحل السياسي» و«عدم وجود بدائل له»، وإعلانهم عن موعد زيارة وفدهم لموسكو في 12 من الشهر الجاري.. وليس انتهاءً بقرار مجلس الأمن الجديد حول تحديد آلية للتحقيق في استخدام السلاح الكيماوي في الأزمة السورية.

إنّ مجمل هذه الوقائع تؤكد أنّ «الملف السوري»، بعد حل «الملف الإيراني»، بات على رأس جدول الأعمال الدولي. أي أنّ الجهود العملية لتحديد أشكال وأطر اللقاءات بين السوريين لحل أزمتهم قد انطلقت وبدأت بالتسارع، وذلك بالتزامن مع عمل حثيث لتأمين الأجواء الدولية والإقليمية المناسبة لسيرها، وقبل ذلك إقناع أطراف إضافية ضمن المعارضة السورية للالتحاق بالعملية.

بالمحصلة، يمكن القول أن ما تمّ إنجازه حتى الآن هو:

- وجود توافق دولي.
- التحضير نحو توافق إقليمي على مسألتي محاربة الإرهاب وحل الأزمة السورية سياسياً.
- مساهمة إيران في مجال الحل السياسي.
- توسيع مروحة الطيف المعارض المشارك في العملية السياسية.

وهذان البندان الأخيران كانا قد غابا عن جنيف–2، وكان غيابهما سبباً أساسياً من أسباب فشله. وبحلهما يمكن أن نتوقع أن مسألة الحل السياسي ستسير قدماً، وبشكل جدي.

مما لاشك فيه أنّ الولايات المتحدة الأمريكية إذ «تجنح للسلم»، وللحلول السياسية، فليس ذلك إلّا ضمن سياقين: الأول هو تراجعها الإلزامي على المستوى العالمي، وتالياً الإقليمي والمحلي، والثاني هو اشتغالها على تبديل أدواتها في محاولة الوصول إلى الأهداف نفسها، وذلك بعد أن عجزت الأدوات السابقة عن تحقيق المطلوب. بل أصبحت واشنطن نفسها عاجزة عن الاستمرار باستخدام الأدوات نفسها تحت ضغط التراجع.

إنّ هذه الحقيقة الثابتة حول نوايا واشنطن، والتي تستهدف كحد أدنى إنهاء دور سورية الإقليمي، وكحد أعلى إنهاء سورية نفسها ككيان سياسي مستقل وموحد، تعني أنّ واشنطن ستحاول التحكم قدر استطاعتها بمسارات وأشكال ومفردات ونتائج الحل السياسي السوري. وهذا ما يستدعي من الوطنيين السوريين جميعهم، أياً كانت مواقعهم، الدفع بكل ما يستطيعون باتجاه الحل السياسي الذي يفتح الباب أمام المحافظة على وحدة سورية، أرضاً وشعباً، وموقعها في مواجهة المشاريع الإمبريالية والصهيونية في المنطقة، وأمام التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، والذي يضع حداً لقوى اللبرلة والفساد، التي شكلت ولا تزال ممر العدو الأول والأهم نحو الداخل. وهذه الحقيقة تعني أيضاً أنّ على الوطنيين السوريين التحضير للمعارك الوطنية اللاحقة ضمن عملية الحل السياسي، تلك المعارك التي ستكون سياسية تستند إلى برامج القوى السياسية المختلفة وممارساتها الفعلية على الأرض.

ملف «سورية 2015»

موسم مشاورات الحل السياسي

04

شؤون محلية

كازيات دمشق ماذا جرى بعد الصدمة؟

08

شؤون محلية

حلب.. نفايات متراكمة كأزماتها

11

شؤون اقتصادية

أداء مائي منخفض في مواجهة العجز

14

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المطالب المشروعة للعمال مرَة آخرى؟!

في العدد السابق من جريدة «قاسيون» زاوية بصراحة كنا قد طرحنا ضرورة أن تسعى الحركة النقابية لصياغة الأدوات الضرورية التي ستمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن حقوقها ومصالحها وفقاً لما نص عليه الدستور السوري، حيث أجاز الدستور للطبقة العاملة ممارسة حق الإضراب والتظاهر، وهذا الحق ليس شكلياً من حيث وروده في الدستور، بل هو أداة فعل بيد الطبقة العاملة يمكن لها استخدامه في سياق صراعها مع الرأسمال الذي يملك أدواته القانونية والتشريعية، التي تمكنه من التحكم والسيطرة بمستوى الأجور والحقوق الأخرى، منها حق العمل وشروط العمل التي غالباً ما يجري انتهاكها وهنا لا فرق بين قطاع عام أو خاص إلا بشكل الملكية والإدارة للعملية الإنتاجية وبالتالي كل ما يرتبط بها من حقوق مشروعة للعمال.

السؤال الذي يمكن أن يطرح حول ما نقول: هل هناك مبررات للإضراب ونحن الآن في أزمة والمعامل في حالة يرثى لها من حيث الإنتاج؟

أولاً: الحكومة تقوم بشكل متسارع بإصدار التشريعات والقوانين التي تؤكد تبنيها للسياسات الاقتصادية الليبرالية، مثل: قانون التشاركية، وقانون الاستثمار، دون الإشارة إلى حقوق العمال ومصيرهم المرتقب في ظل تطبيق قانون التشاركية، هل ستطبق عليهم قوانين العمل السورية بالرغم من الملاحظات الكثيرة حولها التي قدمتها النقابات في سياق التعديلات المفترضه عليها، أم هناك استثناءات من هذه القوانين كما جرى سابقاً نزولاً عند رغبة المستثمرين وجذبهم للاستثمار لوجود قوانين عمل لا تقلل من نسب أرباحهم ولا تفرض عليهم شروطاً خاصة ناهيك عن رخص اليد العاملة السورية بالإضافة لخبرتها الفنية؟.

ثانياً: الإضراب هو أحد الأدوات السلمية المشروعة والقانونية في الدفاع عن الحقوق ويستخدم في اللحظات التي يصل فيها العمال إلى طريق مسدود مع أرباب العمل، للحصول على مطالبهم، بعد مفاوضات ونقاشات قد تكون طويلة وقد تحسم في وقت قصير، إما إيجاباً من حيث الاستجابة للمطالب أو سلباً بعدم الاستجابة عندها تقرر الخطوة اللاحقة، وهذا يعود إلى وحدة الموقف بين العمال والنقابات كممثل قانوني لمصالح وحقوق العمال في هذا الموقع أو ذاك.

إن الحركة النقابية الممثل الشرعي والقانوني لحقوق ومصالح العمال تعي مخاطر السياسات الليبرالية ليس على مصالح العمال فقط، بل على الاقتصاد الوطني برمته، حيث يعتبر الحفاظ على الثروة الوطنية في ظروف الأزمة ضرورة وطنية بامتياز، وهذا ما عبرت عنه الحركة النقابية بوثيقتها الخاصة بالرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت عنها قبل فترة، وتم نقاشها عبر صفحات جريدة «قاسيون» انطلاقاً من الموقف المشترك في الدفاع عن حقوق العمال وحمايتها، وأحد أشكال ذلك هو تبني حق الإضراب السلمي المقر دستورياً.

الإنشاءات المعدنية وبردى..

إيقاف توسع العمالة والعمل!..

نجحت الشركة العامة للإنشاءات المعدنية في انتزاع أحد عقود الكهرباء، من متعهدي القطاع الخاص، وأنجزته في الوقت المحدد، وعادت للعمل محققة عوائد ومحصلة رواتب عمالها، بعد فترات طويلة من الخسارة والتوقف، بسبب صعوبة الحصول على عقود تشغيل حتى للجهات العامة بسبب منافسة القطاع الخاص.

■ إعداد قاسيون

تقف الشركة اليوم بعد نجاحها في هذا التحدي، أمام عائق جدي لا تمتلك مفاتيح حله بشكل منفرد، ويمنعها من التقدم إلى الأمام، وهو نقص العمال والفنيين الخبراء، وحتى نقص الإداريين، حيث يقتصر في كثير من الأقسام الإدارية عدد الموظفين على موظف واحد فقط، عليه أن يقوم بمجمل المهام، وتقف الشركة مربكة في مواجهة النقص الذي لا تتيح لها القوانين إمكانية حله بمرونة، حيث لم يتعين عمال جدد في الشركة منذ منتصف التسعينيات، ويضاف إلى ذلك سحب إمكانية تشغيل العمال بعقود لثلاثة أشهر، من صلاحيات إدارة الشركة، ومنذ ذلك الحين، والشركة محكوم على عدد عمالها بالتناقص المستمر، دون تعويض في العدد حتى، وليس التوسع.

تراجع عدد العمال الإنشاءات المعدنية قبل الأزمة وبعدها

العام	العدد	التراجع
1995	1000	– 45%
2010	550	
2014	250	– 54 %

وسطي العمر يقارب الـ 50 عاماً؟!

وسطي العمر في الشركة يقارب الـ 50 سنة، ما يتناقض مع طبيعة العمل فيها، التي تتطلب جهداً عضلياً كبيراً وخطراً في بعض الأحيان، ومع ذلك استطاع عمال الشركة أن يقوموا بإنجاز عقود تصنيع 4000 طن من الأبراج الكهربائية، دون أن يحصلوا على حوافزهم حتى الآن، وهي العالقة في وزارة المالية!..

تحدت الشركة إمكانياتها، وأثبتت أنها قادرة على تحقيق عوائد بمجرد أن تمنح فرصة تشغيل طاقاتها، إلا أن استمرار هذا الحال يتطلب، ليس الدعم، بل إعطائها حقها الطبيعي، بتجديد الدماء في عروقها، وإعطاء الشباب السوري الحق في الاستفادة من فرص العمل المتاحة والضرورية في المعامل العامة التي تعود ملكيتها إلى ما ينتجه السوريون، ويديره جهاز دولتهم.

تبلغ قيمة الوجبة الغذائية التي يحصل عليها عمال الإنتاج في الشركات 30 ل.س، وهي أقل من نصف سعر «سندويشة فلافل» في السوق السورية اليوم!

لا تستطيع الإنشاءات المعدنية اليوم أن تتصدى لتوسيع عمليات الإنتاج، نحو إنتاج المراجل الحرارية أو توسيع تصنيع الخزانات والطاقة الشمسية، بسبب نقص الكادر الفني، الذي يبلغ حوالي 150 عامل إنتاج، يقترب جزء هام منهم من التقاعد، ولم يقوموا بنقل خبرتهم إلى فئة عمال وفنيين جدد، لتنتهي هذه الخبرات مع تقاعدهم، كما أنها تواجه مشاكل جدية في تلبية طلبات المؤسسة الهندسية والوزارة من حيث صياغة عروض أسعار، أو دراسات جدوى اقتصادية بسبب افتقار الكادر إلى الإداريين بالحد الكافي، حيث لا يضم كادر المعمل أي خريج كلية اقتصاد على سبيل المثال.

عندما تُطالب الشركة بالعودة للعمل من قبل الحكومة، على القائمين أن يوقفوا عرقلة ضخ الدماء الجديدة في عروقها وأن يفتحوا باب التعيين في المنشآت الاقتصادية العامة كالإنشاءات وغيرها، لكي ينقل عمالها خبراتهم إلى جيل جديد هو بأمس الحاجة إلى العمل!.

شركة بردى تحديات تتطلب عمال!

الحال كذلك في شركة بردى، التي بعد أن أثقلت بالأعباء المالية، سواء الديون المترتبة عليها، أو الديون المستحقة لها، دون إيجاد تسوية، او محاسبة المسؤولين، أو إعفائها من الفوائد كما يتم مع كافة القطاعات والفعاليات الاقتصادية الأخرى، فإنها أيضاً شهدت وتشهد انحداراً متسارعاً في تعداد عمالها، بعد أن توقف تزويدها بالعمال الشباب، والمهندسين الجدد منذ عام 1996 أيضاً، وتراجع عدد عمالها وفق الشكل التالي وبتسارع كبير:

عمال بردى خسارة ثلاثة أرباع العمال خلال الأزمة!

بداية التسعينيات	1250 عامل	
2010	577	تراجع عدد العمال خلال أربعة أعوام في الأزمة بمقدار 74,5%
2011	484	
2012	431	
2013	276	
2014	147	

أعادت الشركة إقلاع عملها في عام 2014، وتخطط للعودة للإنتاج، والمفارقة أنه مقابل هذه التحديات، تم في 2014 ندب جزء هام من عمال الشركة إلى شركات ومؤسسات أخرى، مع أن جزءاً كبيراً منهم بقوا على ملاك الشركة، أي يأخذون رواتبهم منها!.كتلة الرواتب اليوم لا تتعدى 5 مليون ل.س، أي بوسطي أجور في الشركة هو: 34 ألف ل.س، لعمال أصبح لدى جميعهم في الخدمة الآن، أكثر من 25 عاماً بالحد الأدنى..

تحتاج الشركة اليوم إلى عودة عمالها المندوبين، عوضاً عن تجديد الندب، وتحتاج كذلك إلى تعيين مهندسين وفنيين شباب، لتتمكن من التصدير لتحدي استعادة إنتاجها، في مجالي عمل تصميم وتصنيع القوالب البلاستيكية من جهة، وتجميع القطع المفككة وإعادة منتجاتها للسوق من جهة أخرى، كخطوات أولى نحو العودة الكاملة في أعوام قادمة.

صناعة الموبيليا ..
حرفة في مهب الريح

اشتهر الريف الدمشقي منذ مئات السنين بمهنة صناعة الموبيليا والمفروشات الخشبية نتيجة توفر المواد الأولية «الأخشاب» في الغوطة، وذاع صيت جودة هذه المنتجات محلياً وعربياً كما زاد الطلب عليها بما فرضته من معايير للجودة قل نظيرها.

■ فادي نصري

مهنة الآباء والأجداد

تعد مهنة صناعة الموبيليا حرفة الآباء والأجداد في الريف والمدينة أيضاً، فقد توارث ممتهنوها الخبرات عن آبائهم، حيث كان كل جيل جديد يدخل تعديلات على هذه الحرفة تتوافق مع روح العصر، وكانت منتجات هؤلاء الحرفيين تصدر إلى دول الجوار وإلى كل المحافظات السورية أيضاً، ويعمل في هذه المهنة الآلاف من الحرفيين والأجراء من أبناء الأرياف، حيث بلغ عددهم اكثر من 6300 حرفي في دمشق وريفها، وهؤلاء الحرفيون كانوا يمتلكون خبرات عالية بهذه الصناعة.

عدت هذه الصناعة المصدر الرئيس لرزق قسم كبير من سكان هذه الأرياف، حيث أنها من المهن الأساسية لهم، بالإضافة للزراعة ومهن أخرى، وترتبط بها مهن أخرى تكمل دورة الإنتاج في ورشها الخاصة كاللبخ والبويا، والتلبيس والتطعيم والتنجيد، وتجارة الأخشاب ولوازم النجارين والإكسسوارات المختلفة.

وكان يتوزع تمركز هذه المهن في داريا وسقبا وحمورية وعربين وغيرها من الأرياف الدمشقية، فكنا دائماً ما نسمع من المقبلين على الزواج أنهم ذهبوا ليشتروا تجهيزات منازلهم من هذه المدن، فيشتروا أفضل أنواع الموبيليا بأسعار جيدة وبجودة عالية، إضافة لزبائن هذه المنتجات الآتين من باقي المحافظات.

الطور الأول من الأزمة

تطبيق السياسات الليبرالية في سورية كان الأسفين الأول الذي دق، ما أدى إلى إغلاق العديد من هذه الورش أبوابها؛ فإغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة «وخاصة التركية» منها، سبب منافسة شديدة وغير متكافئة بين منتجاتنا ذات الجودة العالية والتي لا يتقنها إلا الصانع السوري، والمصنوعة يدوياً بالحفر والتعشيق على خشب المفروشات، وبأفضل أنواع الأخشاب أيضاً وبين المنتج المستورد سيء الجودة والمشغول آلياً بأخشاب سيئة ومخلوطة بمواد معاد تدويرها «ببقايا القمامة» مثل الألومينيوم ونشارة الخشب الملوثة والأقمشة البالية.

من جهتها الحكومة دعمت آنذاك بسياساتها الليبرالية هذه المنتجات المستوردة فأشرعت لها الأبواب وافتتحت لها المعارض وصالات المؤسسة الاستهلاكية وسهلت لها الاستيراد وتساهلت في الضرائب المفروضة عليها، ضاربةً عرض الحائط بهذه المهنة التي توارثها هؤلاء الحرفيون من الآباء والأجداد.

حرفة على شفير الهاوية

لتأتي في ما بعد المرحلة الثانية من الأزمة، فمع اشتداد المعارك في الأرياف دمرت باقي الورش التي سلمت من اجتياح البضائع المستوردة، وتشتت شمل الحرفيين والصناع وانقسموا بين عاطل عن العمل، وبين من يعمل بالتصليحات ومن فر من الحرب إلى دول الجوار

وكان ميسور الحال افتتح لنفسه ورشة في مكان نزوحه، مثلاً:

في تركيا هناك العديد من الورش التي افتتحها الحرفيون السوريون وشغلوا لديهم عملاً سوريين، ومن هؤلاء الحرفيين أيضاً من يعمل في معامل لصناعة الموبيليا، في تركيا والسعودية والأردن وغيرها من دول اللجوء، وهكذا انتقلت هذه الحرفة من سورية للخارج، «وهو ما يذكرنا بما جرى في أيام الاحتلال العثماني من نقل للعمال والحرفيين المهرة للأستانة»، لنخسر مهنة تعد من الإرث الاقتصادي والفني للدولة السورية، والتي كان من الواجب الوطني الحفاظ عليها وعلى ممتهنيها.

أما في الداخل فقد افتتح عدد قليل من الحرفيين الذين استطاعوا إخراج معداتهم من الأرياف، ورش صغيرة في دمشق ويعملون بعدد قليل من العمال أي عامل أو عاملين فقط بينما كانت كل ورشة في السابق يعمل بها ما بين 10 و20 عاملاً والفارق أنهم اليوم بورشهم الصغيرة يقومون بأعمال التصليح بشكل رئيسي فقط والسبب إقبال الزبائن على شراء المفروشات المستعملة وغلاء أسعار الخشب، بالإضافة إلى أنه يوجد عدد كبير من الحرفيين والعمال الذين اضطرتهم سوء الأوضاع للبحث عن أعمال أخرى.

صرح رئيس الاتحاد العام للحرفيين، أن نسبة الحرفيين المستمرين في العمل لا يتجاوز 20% من مجموع الحرفيين المسجلين لدى الاتحاد أما غير المسجلين فلا توجد إحصائيات دقيقة لهم. لابد للحكومة من أن تتحمل مسؤولياتها بإعادة هذا القطاع الحرفي المهم، للإنتاج عبر التراجع عن السياسات الاقتصادية التي تسببت في تدميره، وتقديم تسهيلات أكبر له مقارنةً بالتسهيلات التي قدمت لغيره لتعود عجلة الإنتاج للدوران، وتشجيع الحرفيين أيضاً على العودة للعمل من جديد، وإيجاد حواضن حرفية لهم لإعادة إنعاش واحياء مهنهم وإنقاذ العاملين فيها من مرارة الفقر والبطالة.

اعلان مشترك بين عمال الحديد والصلب في اليونان وقبرص

عقد اجتماعٌ في أثينا في السادس عشر من تموز الماضي بين نقابة عمال الحديد والصلب في قبرص «SEMMHK»، ونظرائهم في نقابة عمال الحديد والصلب في اليونان «أتيكا» المنضوية في تحالف بامه PAME». وكان الهدف من الاجتماع تبادل المعلومات والخبرات ودراسة إمكانيات التحركات المشتركة، خصوصاً في المشاريع التي تقام في قبرص من الشركات اليونانية والقبرصية المالكة، حيث يوجد عدد كبير من عمال المعادن اليونانيين.

وندد النقابتان بسياسة الاتحاد الأوروبي وبالحكومات المعادية للشعب، التي تعطي القدرة للشركات متعددة الجنسيات لاستغلال العمال على نحوٍ وحشي، ولإضعاف المواثيق الاجتماعية واستخدام معاييرٍ مختلفة بين العمال الأجانب والمحليين. ونددتا كذلك بالآثار المدمرة على الحركة النقابية للعمال، خصوصاً في اليونان، حيث يبرز نفوذ وتكتيك أرباب العمل على العمل النقابي.

وفي مقابل هذا الوضع، اتفقت المنظمتان النقابيتان على أن الحل لا يمكن أن يكون إلا بتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، والتضامن والعمل والموحد للنقابات على الصعيد الدولي.

في هذا الاتجاه، تم الاتفاق على سلسلة من الإجراءات المشتركة «تتضمن حملات وبيانات وتبادل زيارات الوفود.. إلخ» من أجل ضمان أفضل مستوى ممكن من التنظيم النقابي لعمال الحديد والصلب اليونانيين الموجودين في قبرص، والدفاع عن حقوقهم.

إن المسألة الجوهرية هي إبلاغ العمال اليونانيين بحقيقة

العقد ساري التنفيذ في قطاع التعدين في قبرص، وتنفيذ هذا العقد لصالح العمال جميعهم. وفي هذا الصدد، فإن نقابة عمال معادن أتيكا في اليونان سوف تدعم مبادرات نقابة عمال التعدين في قبرص، وسوف تعمل على حملة إعلامية بين عمال الحديد والصلب اليونانيين.

وكذلك، فإن نقابة عمال قبرص، سوف تأخذ على عاتقها مسؤولية تعزيز جهودها لتنظيم وحماية جميع العاملين في الصناعات المعدنية في قبرص، وستسعى لتنفيذ العقد الجماعي دون أي تمييز، بغض النظر عن البلد أو الدين أو العرق.

إن أعداءنا النافذين والسائدين هم: الشركات متعددة الجنسيات، والإمبريالية والتطرف، وكراهية الأجانب، واستغلال العمال.

نحن نرد من خلال التنظيم، والتضامن، والعمل

نحن نرد عن طريق تحسين الأممية وتعزيز الاتحاد العالمي لنقابات العمال

ندعو جميع الزملاء الذين يعملون، أو سوف يعملون، في قبرص للاتصال بمنظماتنا، وذلك لتنظيم عملنا المشترك.

نقابة عمال الحديد والصلب/ أتيكا، اليونان

نقابة عمال الحديد والصلب في قبرص «SEMMHK»

■ ترجمة قاسيون

عرفات: «الحل السياسي»
أهم طروحات «الإرادة الشعبية» في السنوات الأخيرة

أجرت قناة الميادين مساء السبت 2015/8/1 اتصالاً هاتفياً مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية، هذا نصه:

● أستاذ علاء بداية أسئلكم عن الأسباب التي أبلغتم بها في حزب الإرادة الشعبية والتي أدت إلى إسقاط عضوية مجلس الشعب عن رئيس الحزب الأستاذ قدري جميل.

أولاً مساء الخير وتحياتي لجميع المشاهدين، وأولاً أيضاً أريد أن أصحح: الدكتور قدري جميل ليس رئيس الحزب، هو أحد أمناء الحزب العشرة. ثانياً نحن لم نبلغ بشكل رسمي بأسباب إسقاط العضوية. ما سمعناه وصلنا من الإعلام، ومن مندوبنا أو عضو مجلس الشعب السابق، والذي استقال أيضاً وهو الدكتور جمال عبدو، عن مجريات تلك الجلسة «جلسة الخميس 2015/7/30– محرر قاسيون». الأسباب التي طرحت هي تغيب النائب قدري جميل و9 نواب آخرين عن حضور جلسات المجلس لدورتين متتاليتين. حسب النظام الداخلي الجديد للمجلس وعلى هذا الأساس تم أتخاذ هذا القرار بعد نقاش بسيط جرى قبل اتخاذه.

● إذاً لا خلفيات سياسية أستاذ علاء عرفات وراء إسقاط هذه العضوية وأيضاً هل هناك خشية من إجراءات تلي إسقاط العضوية، لأن عضو مجلس الشعب في سورية يتمتع بحصانه، وهذا يعني إسقاط الحصانة عن السيد قدري جميل، هل تتوقعون إجراءات أخرى بحقه؟

أولاً، نحن نعتقد أن هذا الإجراء مسيس، وليس قراراً سياسياً، هو إجراء مسيس. د.قدري جميل، وحزب الإرادة الشعبية، أهم ما في طرحه في السنوات الأخيرة هو موضوع الذهاب نحو الحل السياسي، لأن الأزمة السورية ليس لها إلا حل سياسي. وهذا الطرح عملياً أصبح هو الطرح السائد لدى غالبية القوى السياسية، ولدى المجتمع السوري في نهاية المطاف. ربما يريد البعض، عن طريق إجراء مسيس ما، وضع بعض الإشارات حول هذه السياسة. أما فيما يتعلق بأن تكون هناك إجراءات أخرى، فلا نتوقع ذلك. أساساً، نحن نأسف ونستغرب هذا الإجراء لأن الأجواء في سورية تنحو منحى الذهاب نحو الحل السياسي، ونحو فتح المجتمع على بعضه البعض، ومحاولة إجراء حوار داخل البلاد. وبالتالي، هو إجراء خارج سياقات الحالة السياسية.

● أنت تتحدث عن سياقات حالة سياسية وأريد أن استوضح منك بشكل مباشر. هناك إشارات، وإن كانت تبدو إشارات ضعيفة للمراقب الخارجي، على البدء فعلياً بمناقشة حل في سورية وأيضاً عقد موسكو «3»، هل أنتم مشاركون في مثل هذه المشاورات وهل يمكن أن تطلعنا على ما وصلت إليه؟

فيما يتعلق بإجراءات الحل السياسي، أعتقد أنه نشر في الإعلام كثيراً عن هذا الموضوع. تقرير دي ميستورا يتحدث عن إيجاد مجموعة عمل لإنهاء مناقشة 4 موضوعات أساسية فيما بين السوريين حول موضوعات أساسية تتعلق بتطبيق بيان حنيف 1 أساساً. ما يتعلق بموسكو3، فإن آخر التصريحات تتحدث عن إمكانية عقدة قبل نهاية أيلول المقبل، إمكانية عقده، وقد لا يعقد في موسكو، وقد يكون هناك أطراف أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

● يعني أنتم تسمعون عن هذه المشاورات بالإعلام، ولم يتم التواصل معكم من أي طرف؟

لا، ليس هناك أي تواصل معنا بخصوص هذا الموضوع، نحن نسمع مثل الآخرين ونتمنى أن تسير الأمور في هذا الاتجاه، لأنه الاتجاه الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى حل الأزمة السورية من وجهة نظرنا.

● هل هناك أي تعليق من السيد قدري جميل على القرار في مجلس الشعب؟

أبداً ليس هناك أي تعليق سوى الأسف والاستغراب، وعملياً كلنا في حزب الإرادة الشعبية لدينا الأسف والاستغراب لمثل هذا القرار، لأن المطلوب اليوم توحيد الناس وفتح الأقنية فيما بينهم. وهذا الإجراء عملياً يأتي خارج هذا السياق. هذه هي المسألة.

موسم الذهاب إلى الحل السياسي

موسكو.. الدوحة.. مسقط ..طهران، نيويورك.. القاسم المشترك بين العناوين الخمس خلال الشهر الفائت، كان عقد مشاورات ثنائية، وثلاثية، وتقرير دي مستورا إلى الأمين العام للأمم المتحدة.. تتعلق بالحل السياسي للأزمة السورية، شاركت فيه بشكل مباشر أو غير مباشر القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية، روسيا – الولايات المتحدة – السعودية – قطر إيران... بالتوازي مع خطوط اتصالات ساخنة من ممثلي الدول، مع أصحاب القرار في بلدانها للوصول إلى نتائج ملموسة.

■ رمزي السالم

فلم يعد من المسموح به كما يبدو الاشتغال على الوقت، والاستمرار في طريقة الإدارة السابقة للأزمة، والاستثمار فيها من أي كان، الواقع الموضوعي فرض نفسه على الجميع، ولا يغير من حقيقة الأمر الاستمرار في العنتريات الإعلامية على هوامش هذه اللقاءات..

كلمة السر

قطار الحل السياسي في سورية انطلق، والأحداث تتدحرج، وتبقى كلمة السر فيما يجري هي التوازن الدولي الجديد، – قوى السلم تتقدم، قوى الحرب تتكيف – أو تحاول التكيّف مع الواقع الجديد، أما مكابرة الأتباع وعنجهية أتباع الأتباع هنا وهناك، لم تعد ذات جدوى... حتى «هادي البحرة» أصبح داعية حل سياسي، وسيذهب الى موسكو؟! هل هناك ما هو أوضح من هذا الموقف، ليستنتج المتابع على أساسه بأن آمر العمليات الدولي، أعطى أوامره بالتكيّف مع الوقائع الجديدة التي تقول: أن واشنطن لم تعد قادرة على التحكم بالوضع، وآمر العمليات هذا معروف عنه أنه لم يقدم يوماً على شيء، يتناقض مع مصالحه.

السؤال الذي يطرح نفسه على جدول الاعمال: ما المطلوب ونحن أمام عدو يتراجع بالمعنى الاستراتيجي، وفي الوقت نفسه يمتلك ما يمتلك من الأدوات التي قد تساعده على العبث، ولو مؤقتاً، والاشتغال على موضوع الوقت لمزيد من الاستنزاف، والعمل مع متشددي النظام واستدراجهم مجدداً إلى ملعب الفعل ورد الفعل في الجوانب الإجرائية من الحل السياسي .. ؟

ضربات متتالية

إن خوض معركة مع أي عدو متراجع، يتطلب الهجوم بضربات متتالية، لفرض مزيد من التراجع عليه، ومثل هذه الضربات في المآلات التي وصلت اليها الأزمة الوطنية، تكمن تحديداً في الهجوم على جبهة الحل السياسي، والخروج من الملعب الذي فرض على الجميع، أي ملعب العنف، الذي يعتبر أداة للقوى الفاشية في المركز الإمبريالي الدولي للتحكم بتطور الأوضاع في بؤر التوتر ومنها الكارثة السورية.

معركة من طراز خاص

السوريون عموماً، أمام معركة جديدة، في مسار الأزمة السورية، يمكن تسميتها بمعركة الحل السياسي، ومعركة الحل السياسي هذه، معركة من طراز خاص، تتطلب الانطلاق من المصلحة الوطنية العليا، وتحديداً من الحفاظ على وحدة سورية كدولة وشعب كهدف لا يوازيه هدف آخر، وكعامل مشترك يمكن أن يتوحد عليه أغلبية السوريين.. معركة متعددة الإحداثيات، تتطلب لجم القوى المتشددة في كل الأطراف، تبدأ بوقف العنف البيني، ولا تنته عنده.

عن دور السوريين

موسم المشاورات المتعلقة بالأزمة السورية، هو خيار مفروض دولياً، عمل له على مدى سنوات الأزمة حلفاء سورية، وبالدرجة الأولى روسيا الاتحادية، على مسارين، مسار منع انهيار الدولة السورية ومؤسساتها، ومسار الحل السياسي بين السوريين.

هذا الجهد الدولي، عامل أساسي لتوفير البيئة النقيضة لبيئة العنف القائمة، بيئة الحل السياسي، ويبقى أن تستكمل بجهود السوريين، متكاملاً مع جهد الحلفاء الدوليين، لتتوحد جهود الجميع من أجل إيقاف الكارثة الإنسانية، ومحاربة الإرهاب، والتغيير العميق الجذري والشامل.

لافروف: نحو توفير الظروف من أجل التنفيذ العملي للاتفاقات الموقعة في جنيف-1

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بعد لقاء مع نظيره الأمريكي إن موسكو وواشنطن اتفقتا على توحيد الجهود في مكافحة «داعش»، لكنهما لم تتوصلا بعد إلى مقاربة مشتركة في هذا المجال.

وأضاف الوزير الروسي تعليقاً على محادثاته مع جون كيري في العاصمة الماليزية الأربعاء 5 آب، وعلى لقاءهما السابق الذي عقد بحضور وزير الخارجية السعودي عادل الجبير يوم الاثنين الماضي في الدوحة، أنه اتفق مع نظيره الأمريكي على مواصلة بحث هذا الموضوع خلال اتصالاتهما المستقبلية، وعلى مواصلة دراسة السبل الواردة لمكافحة التنظيم الإرهابي على مستوى خبراء وزارتي الخارجية الروسية والأمريكية، وعلى الاسترشاد بالمبادرات التي طرحت في سياق مكافحة الإرهاب.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد التقى على هامش الدورة 48 لمؤتمر وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرقي آسيا «آسيان» بكوالالمبور الأربعاء 5 آب نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو لبحث التطورات في سورية وسبل التصدي لـ«داعش» والمواضيع المتعلقة بمشروع «السيل التركي» لنقل الغاز.

وفي اليوم التالي أعلن مصدر في الوفد الروسي أن لافروف ناقش مع الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني، الوضع في سورية وأوكرانيا .

وأضاف المصدر «نوقشت مجموعة كاملة من القضايا، بما فيها الوضع في أوكرانيا وسورية، ومكافحة الإرهاب ، وموضوع الهجرة غير الشرعية ، والعلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي».

لقاءات مكثفة في الدوحة

وفي العاصمة القطرية الدوحة التي وصلها مساء الأحد 2 آب أعرب وزير الخارجية الروسي عن أمله في أن تساعد واشنطن والرياض في تسوية الأزمة السورية.

وبحث لافروف يوم الاثنين مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني قضايا المنطقة الأكثر إلحاحاً، في حين عقد لقاءات ثنائية مع كل من نظيريه القطري خالد بن محمد العطية والعماني يوسف بن علوي. ومن ثم مع نظيره الكويتي صباح خالد الحمد الصباح.

وذكرت وكالة «قنا» للأنباء أن أمير قطر ووزير الخارجية الروسي استعرضا خلال اللقاء علاقات التعاون بين البلدين وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات، إضافة إلى بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. كما نوقش خلال اللقاء توحيد جهود المجتمع الدولي لإيجاد الحلول المناسبة للأزمات السورية والعراقية واليمنية والليبية، إضافة إلى التصدي لخطر الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

هذا واجتمع لافروف أيضا مع أحمد معاذ الخطيب الرئيس الأسبق لما يسمى بالائتلاف الوطني السوري لبحث تطورات الأزمة السورية، ومع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، حيث تمحورت المحادثات على القضية الفلسطينية.

وفي ختام محادثات الدوحة أعلن لافروف أن روسيا تعتبر من غير المجدي إعلان الولايات المتحدة حول احتمال شن غارات جوية على القوات الحكومية في سورية .

وفيما يتعلق باللقاء الثلاثي بين وزراء خارجية روسيا وأمريكا والسعودية أضاف أن كلاً من هذه الدول تعمل من أجل أن تتخذ المعارضة مواقف مشتركة في المفاوضات مع النظام ويجب على هذه المفاوضات أن تبدأ قريباً تحت رعاية المبعوث الخاص للامم المتحدة ستيفان دي ميستورا، موضحاً أن المشاورات التي تجريها موسكو تشمل عديداً من البلدان الأخرى، وبينها قطر وتركيا والأردن وإيران.

وأكد لافروف أن روسيا تشعر بقلق جدي لا يقل عن قلق أي كان من استمرار الأزمة في سورية، ومن الكارثة الإنسانية التي استشرت في هذا البلد، وتنادي بالوقف الفوري للتدخل الخارجي في الأزمة السورية، بما يتطابق بالكامل مع بيان جنيف والمبادئ التي أعلنت في مجلس الأمن الدولي .

وقال وزير الخارجية الروسي إن هذا ضروري من أجل أن تجلس الأطراف السورية إلى طاولة المفاوضات وتتوصل إلى اتفاقات حول الطريق السياسي السلمي حصراً على أساس الوفاق المتبادل. وأضاف إننا بحثنا ضمن أطر اللقاء الثلاثي في الدوحة سبل تأييد جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا والرامية إلى توفير الظروف من أجل التنفيذ العملي للاتفاقات الموقعة في جنيف في 30 من حزيران عام 2012 .

بوغدانوف: ندعو السوريين للجلوس إلى مائدة الحوار وفق بيان جنيف

أكد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في حديث مع قناة RT أن موسكو تشجع السوريين على الجلوس إلى مائدة الحوار وفق بيان جنيف.

وقال بوغدانوف الجمعة 7 آب إن «على السوريين أن يقرروا وحدهم مصير بلدهم عن طريق الحوار السياسي»، مشيراً إلى أن الحوار متواصل بين الجامعة العربية وروسيا وأن موسكو تعمل على إيجاد حلول للأزمات في المنطقة.

وأضاف الدبلوماسي الروسي أن موسكو تنتظر وصول أكثر من وفد للمعارضة السورية خلال الفترة القادمة.

وسبق لبوغدانوف أنه خلال زيارته لطهران، أن قال «موقف موسكو إزاء سورية لم ولن يتغير»، وقال في تصريح له عقب مباحثاته مع مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان «موقف روسيا ليس شيئاً قابلاً للتغير مع تغير الظروف ونحن متمسكون بالاتفاقيات والبيانات بما فيها بيان جنيف الصادر في 30 حزيران 2012، فموقفنا حيال سورية لم يتغير ونرى ضرورة إقامة حوار بين الحكومة والمعارضة على طاولة المفاوضات لتقرير

مستقبل سورية بما يحفظ مصالح الجميع».

وأشار بوغدانوف إلى اللقاءات التي جمعته بالمسؤولين السوريين وأطراف المعارضة، موضحاً أنه "بحث المسألة السورية خلال اللقاءات التي أجراها في الدوحة مع بعض الشخصيات المعارضة وعدد من اللاعبين الإقليميين والدوليين" وأن زيارته الى طهران تهدف للاستماع إلى وجهات نظر إيران وما ينبغي عمله في هذا الإطار.

وفي حديث لوكالة «نوفوستي» ذكر بوغدانوف أن لدى المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا «أفكاراً حول كيفية تنظيم عمل سياسي سيسمح بمناقشة بل واتخاذ خطوات عملية لتشكيل جبهة واسعة لمواجهة الإرهاب، كتلك التي اقترحها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تشكيلها».

ولم يستبعد الدبلوماسي أن يبحث الرئيسان الروسي والأمريكي إجراء جولة دورية من المشاورات حول التسوية السورية في موسكو بمشاركة ممثلي روسيا والولايات المتحدة والمبعوث الدولي الخاص بشأن سورية.

وأشار بوغدانوف إلى أن الجانب الروسي يجري حالياً اتصالات مكثفة مع المعارضتين «الداخلية» و«الخارجية» السوريتين ببناء «حوار جدي ومستقر». كما ذكر أن قائمة المشاركين في جولة المشاورات الجديدة تناقشها موسكو حالياً مع شركائها السوريين والأمريكيين.

قرار دولي حول آلية التحقيق في الهجمات الكيماوية في سورية

صوت مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة 2015/8/7، بالإجماع على مشروع قرار بشأن تشكيل آلية لتحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيماوية، بما في ذلك الكلور، خلال النزاع في سورية .

وجاء في القرار: «المجلس يدين بشدة استخدام كل المواد الكيماوية السامة، مثل الكلور كسلاح في الجمهورية العربية السورية»، وقرر المجلس «إنشاء آلية مشتركة للتحقيق» بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية «لمدة سنة واحدة مع إمكانية التمديد إذا لزم الأمر».

فيتالي تشوركين مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة قال خلال اجتماع المجلس إن موسكو تأمل في إقامة تعاون بين بعثة التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من جهة، وأطراف النزاع السوري من جهة أخرى.

وأضاف: «إننا ننطلق من أن القرار الذي اتخذ اليوم يحمل طابعا استباقياً، قبل كل شيء، ويضع حاجزاً أمناً يحول دون الاستخدام مستقبلاً للمواد الكيميائية السامة في سورية»... «والجانب الروسي يأمل في أن تعمل البعثة بصورة مهنية وموضوعية وعلى مستوى مهني عالي، وأن لا تنحاز إلى طرف على حساب آخر».

وتابع أن البعثة الدولية أكدت استخدام الكلور في عدد من القرى السورية و»نحن ندين ذلك» داعياً إلى ضرورة حل الأزمة السورية سياسياً». وأكد الدبلوماسي الروسي أن القرار يبرز الجهود المشتركة لموسكو وواشنطن.

من جانبها قالت المندوبة الأمريكية سامانثا باورز: «التقارير وشهادات الضحايا تؤكد استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية».

أما المندوب الصيني فقد اشار إلى «أن بلاده تدعم التحقيق في مسألة استخدام الكيماوي، قائلاً: «الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، نعارض استخدام الكيماوي ضد أي طرف ونؤيد تحقيقاً منصفاً بهذا الشأن».

بدوره أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة د.بشار الجعفري أن المصداقية والشفافية والمهنية وعدم التسييس والتعاون الكامل مع الحكومة السورية يجب أن تحكم آليات تنفيذ القرار الجديد رقم 2235 الذي تبناه مجلس الأمن الدولي حول تكليف خبراء التحقيق في الهجمات الكيماوية التي وقعت في سورية.

من الآخِر..

«العالم يريد نظاماً بديل»!

لم يعد الحديث عن انعطاف في مسيرة التطور التاريخي العالمي، مقتصراً على باحث هنا أو هناك، أو سياسي ما، أو حزب من الأحزاب. ولم يعد السؤال عن خيارات بديلة لما هو سائد مجرد موقف أيديولوجي يرفض الرأسمالية كبنية اقتصادية اجتماعية. الإحساس والحديث عن حجم التحديات المنتصبة أمام المجتمع البشري بات قاسماً مشتركاً، بين مختلف المدارس التي تعمل في حقل علم الاجتماع السياسي، بما فيها القوى العاقلة في مراكز الأبحاث الغربية..

■ عامر حسن

في كل نشرة أنباء، تفصح الشاشات عن بؤرة توتر جديدة في هذه المنطقة أو تلك من العالم، أو تفجير هنا أو هناك، أو دولة مهددة بالإفلاس، أو تفشي وباء، أو اندلاع حرب جديدة، حتى يخال للمرء أن العالم واقف على كف عفريت..

التناقضات تتعمق، ودرجة ترابط قضايا العالم وصل لحد أنه لا يمكن حل أزمة عالمية حلاً حقيقياً ضمن البنية المهيمنة على القرار الدولي في الاقتصاد والسياسة والعسكرة.

الأزمات، أو الأزمة تدق كل الأبواب. صحيح أنها تتجلى في كل مكان حسب الظرف الملموس، وصحيح أيضاً أن هناك من يستطيع أن يمتص الصدمات حتى الآن. ولكن لا أحد يستطيع أن يبني سوراً بينه وبين عالم مضطرب، إن لم يكن بالحرب، ففي الاقتصاد، وإن لم يكن في الاقتصاد ففي السياسة.. الكل بات يسأل عن مصيره ومصالحه.

توضح الانقسام الدولي

ما يشهده العالم اليوم، من تبلور قوى دولية تزاحم العربدة الأمريكية والاستفراد الأمريكي بالقرار العالمي، هو البداية الأولى، والتأكيد الأولي على أن الخيار الذي ساد على مدى عقدين من الزمن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، خيار الإبقاء على رسملة العالم، و أوهام نهاية التاريخ والانتصار النهائي للرأسمالية، قد سقطت جميعها في مزبلة التاريخ.

وجاءت الوقائع لتسخر من كل من روّج وسوّق لأمركة العالم، من أشباه مثقفين وأنصاف ساسة، بدلالة أنه لم يجر حل أية أزمة عالمية حلاً حقيقياً، لابل أن الأزمات تفاقمت، كماً ونوعاً، أكثر فأكثر. وإذا كانت مزاحمة القوى الصاعدة حتى الآن تجري ضمن البنية الرأسمالية نفسها، فإن التجربة الملموسة، والتجربة التاريخية، ستفرض على جدول الأعمال نظاما بديلا مختلفاً جذرياً عن ما هو سائد، مختلف منّ حيثُ توزيع الثروة على النطاق العالمي وداخل كل بلد، ومختلف في البنية الحقوقية والسياسية، ومختلف في المنظومة الثقافية – الإعلامية.

نظام حرب.. ونظام سلم..

كانت الحرب وما زالت إحدى الخصائص العضوية للرأسمالية، نابعة من طبيعتها. فالحرب، وما تخلفه من دمار، هي المعادل الموضوعي لسعي رأس المال الدائم إلى الربح، الذي يضعه في تناقض موضوعي مع النزعة الإنسانية، بعكس النظام النقيض «الاشتراكي» الذي يعتبر السلام المعادل الموضوعي له، انطلاقاً من موقع الملكية في بنيته، وانطلاقاً من مصلحة من يعبر عنهم هذا النظام.

إن ولوج البشرية إلى عصر جديد، سيأخذ أشكالاً متعددة، حسب ظروف وخصائص ومستوى تطور كل دولة، وسيأخذ بعين الاعتبار أيضاً التجربة الاشتراكية السابقة، بما فيها الظروف والأخطاء التي واكبت تلك التجربة والتي أدت إلى انهيارها.

الحركة الشعبية تعود..

أول الغيث من العراق

تفاجأ من تفاجأ بسلسلة الاحتجاجات الشعبية في الشارع العراقي، والتي كشفت دفعة واحدة عن العديد من الأوراق المهترئة، وكشفت زيف البروباغندا السياسية للنخب السياسية العراقية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ممن جاء على دبابات الاحتلال، أو ممن خرج من رحم عمليته السياسية، من جهة، وضرب بعرض الحائط كل الوعي الزائف الذي ضخه إعلام البترودولار، بما يمتلكه من ترسانه دعائية، متكئة على الفوالق الطائفية أو العرقية، من جهة أخرى. حيث يمكن استخلاص دروس وعبر عدة من الهبة الشعبية في العراق.

■ حسان ثابت

أولاً: إعادة الاعتبار للصراع الاجتماعي على أساس المصالح الطبقية، وبشكله المباشر، حيث بدأت بشعارات بسيطة وملموسة تتعلق بلقمة المواطن العراقي والخدمات الأساسية التي يجب أن تتوافر له، ليرتقي مستوى الشعارات يوماً إثر آخر، ومدينة تلو أخرى. وعلى سبيل المثال، يدعو المتحدث باسم المحامين العراقيين في ساحة التحرير يوم الجمعة 7\8 إلى إقصاء المسؤولين مزدوجي الجنسية من مواقع المسؤولية في الدولة وإنهاء حكم المحاصصة الطائفية، ضمن أهداف أخرى. وقد استقبل المتظاهرون كلام المتحدث الذي كان مرفوقاً بعدد كبير من المحاميين بزيهم الرسمي بهتاف تشجيعي.. يقول: «المحامي طب للساحة.. القانون هو الساحة»!

ثانياً: تجاوز البنى الاجتماعية ما قبل الوطنية، تلك البنى التي حاولت النخبة السياسية العراقية ترسيخها منذ نيسان 2003، لتأبيد سلطتها الفاسدة، حيث يشارك في الاحتجاجات أبناء مختلف الطوائف والقوميات من جماهير الشعب العراقي في الجنوب والوسط والشمال، لتعيد الحركة الجماهيرية بذلك الاعتبار إلى مفهوم وحدة مصير العراقيين، طالما أنهم تحت سلطة نظام استغلالي فاسد، ولتصوغ الشكل الجنيني الجديد للهوية الوطنية العراقية، رغم كل محاولات تذويبها، في ظل حكم المحاصصة.

ثالثاً: إن حالة الكمون في النضال الجماهيري لا تعني انتهائه. والتلاعب بالوعي الاجتماعي، قد يلعب دوراً مؤقتاً في بعض الأحيان، ولكنه لا يستطيع بحال من الأحوال إيقاف النضال الجماهيري. فالحركة الشعبية التي انطلقت في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة، والتي حاولت قوى عديدة من الخارج، ومن الأنظمة إجهاضها، بالعنف مرة، وبالانقسام الطائفي، مرة أخرى، حركة تاريخية مستمرة حتى تحقق أهدافها.

رابعاً: لم تجد كل محاولات النخبة السياسية العراقية حتى الآن، بإيقاف الحركة الشعبية من خلال تخويفها من «داعش»، بل على العكس رددت العديد من الساحات تلك الشعارات التي تفضح العلاقة العضوية الموضوعية بين الفساد والإرهاب، باعتبارهما يكملان أحدهما الآخر.

خامساً: إن العراق ليس البلد الوحيد المؤهل لتفجر هذا النوع من الاحتجاجات الطبقية ذات الأفق الوطني، فكل الدول التي تعاني من هذا المستوى من التناقضات الاجتماعية والسياسية قابلة للدخول بهذه التجربة خارج رغبة القوى والنخب السياسية، باعتبار أن هذه الاحتجاجات هي أصلاً رد فعل موضوعي، على القهر الاجتماعي والسياسي، وإفلاس الطبقة السياسية المتحكمة بمقاليد الأمور.

الثروة الحيوانية..
خطط حكومية وواقع صعب

قطاع الثروة الحيوانية في سورية لم يكن بعيداً عن تبعات الأزمة الراهنة في سورية، وباتت كلمة ثروة مهددة بالنسبة لهذا القطاع الذي تعرض لخسائر ليست بقليلة، فمعظم الأرقام التي نشرت عن خسائره تبقى أرقاماً مبدئية رغم ضخامتها..

■ وسيم وليد إبراهيم

قدرت خلال هذا العام: بـ 20 مليار ليرة، إضافة إلى 8 مليارات خسائر تعرض لها قطاع الثروة النباتية وفق ما ذكرته مديرية زراعة دمشق وريفها، وهذه الخسائر دفعت وزارة الزراعة إلى الحد منها ومن آثارها على المربين حيث أوضح معاون وزير الزراعة، أحمد قاديش خلال العام الماضي، أن الوزارة بدأت العمل على تشكيل فريق لتطوير الثروة الحيوانية في سورية، وتم رصد ميزانية بمقدار 73،13 مليون دولار لهذا المشروع.

لا شك أن لقطاع الثروة الحيوانية دوراً هاماً في الاقتصاد السوري، لا يقل أهمية عن أي قطاع إنتاجي أخر، فهو يعتبر من أكثر القطاعات المشغلة للأيدي العاملة كونه قطاعاً غير منظم «منزلي»، وتنتشر أماكن عمله في الأرياف، أي تعتمد عليه الأسر الفقيرة والأسر من ذوي الدخل المحدود، وهذا ما جعله واسع الانتشار سابقاً، لدرجة أن سورية كانت من أكثر الدول المصدرة لمشتقات الحليب من ألبان وأجبان لمختلف الدول المجاورة، عدا عن كونها مصدراً أساسياً للحوم العواس والأبقار، أما حاليا فالصورة انعكست، حيث سمح مؤخراً باستيراد الأبقار والعجول لتغطية العجز الموجود في هذه الثروة، ورغم الخسائر التي أصابت قطاع الثروة الحيوانية فلا تزال عمليات تصدير العواس تسير على قدم وساق، وفي كل عام يتم فتح باب تصدير الأغنام والماعز حيث ترى الجهات المسؤولة عن ذلك أن من شأن فتح باب التصدير مساعدة المربين وتشجعيهم على التربية أكثر حيث سمحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حالياً بتصدير 6 آلاف رأس من الأغنام أسبوعياً مما أثار حفيظة بعض الجهات الأخرى. كما تعرضت هذه الثروة كغيرها من الثروات إلى التهريب لخارج سورية إلى البلدان المجاورة وذلك لفارق السعر الكبير، مما شجع على اتخاذ قرار تصدير الأغنام والماعز، حيث أكد معاون وزير الزراعة أحمد قاديش، أن الحديث عن تهريب ونقل الأغنام خارج سورية هو سبب ارتفاع أسعار اللحوم مؤخراً عار عن الصحة، مشيراً إلى أن هناك تشديداً كبيراً من وزارة الزراعة على نقل القطعان ضمن البلاد بهدف الحدّ من التهريب، إضافة إلى التشديد على منع ذبح الإناث، إلا أن مصادر ذكرت سابقاً، أن عمليات تهريب كبيرة لذكور الماعز والأغنام البلديّة تحدث عبر المناطق الحدودية بين ريف دمشق ولبنان، وخاصّةً عبر مناطق قارة والمناطق المحيطة بها، وهذا ما أكدته مصادر مطلعة في تصريح لإحدى الصحف المحلية خلال العام الماضي، حيث أشارت إلى أن هناك عمليات تهريب كبيرة للأغنام والماعز تحدث يومياً، حيث تبلغ نحو عشرة شاحنات حمولة الواحدة منها نحو 450 رأس، ويتقاضى المهربون 10 دولارات عن الرأس الواحد من الغنم والماعز

صعوبات تواجه قطاع الثروة الحيوانية..ومحاولات للتخفيف

محمد أيمن دبا مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية أوضح في تصريحه لـ«قاسيون»، أن وزارة الزراعة ومشروع تطوير الثروة الحيوانية يسعيان لتخفيف الأعباء عن المربين وخاصة بما يتعلق بالتسويق والأعلاف، مشيرا إلى أن هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات أهمها صعوبات التسويق وهذا ما يفسر توفر منتجات الثروة الحيوانية في مناطق الإنتاج ورخص سعرها مقارنة مع عدم توفرها في بعض الأسواق الأخرى أو توفرها وارتفاع سعرها، مشيراً إلى أن من الصعوبات التي تعترض عمل هذه القطاع أيضاً الخدمات الأساسية من لقاحات وغيرها بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التربية على المربين. ونوه إلى أن مشروع تطوير الثروة الحيوانية يسعى جاهداً إلى تأمين الأعلاف المناسبة لهذا القطاع ودعمه، كونها تشكل النسبة الأكبر من حيث التكلفة على المربي بالإضافة إلى النقل من منطقة الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك، مشيراً إلى أن نقل الأعلاف أيضا من الداخل إلى الأطراف أصبح يكلف ضعف قيمة العلف بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، وخاصة مع خروج منطقة الجزيرة عن إنتاج الأعلاف والتي كانت تغذي بقية المناطق. ونوه إلى أن مشروع تطوير الثروة الحيوانية يعمل حالياً على طرح أعلاف بديلة مثل أعلاف البقوليات والخضروات بحيث يتم توزيع بذار الأعلاف على الفلاحين لزراعتها، كما سيتم إطلاق الصندوق التشاركي للأعلاف، ونسعى خلال الشهر القادم إلى الاستفادة من نواتج تقليم الزيتون في اللاذقية للاستفادة منها واستخدامها كعلف للحيوانات والتي تعتمد على ورق الزيتون، مشيراً إلى أنه علف مغذ جداً للحيوانات، وسيتم تسويقه وإدخال 20% منه في الأعلاف وتم شراء 4 آلات لفرم المخلفات واللاذقية تحتاج إلى 40 آلة لتغطية المنطقة، مشيراً إلى أن سعر الآلة الواحد يصل إلى 1،200 مليون ليرة إلا أن الأرباح الناتجة عن استخدام هذه الآلة تصل إلى 40% .

حصر عدد الأبقار في اللاذقية والسويداء..

وعن تعداد الثروة الحيوانية قال دبا: «سيتم خلال هذا العام حصر عدد الأبقار في السويداء واللاذقية حيث تم التعاقد على إحصاء 30 ألف رقم وخلال العام القادم سيتم حصر عدد الأبقار في طرطوس والغاب»، مشيرا إلى أن العدد الأساسي الذي كان معروفا قبل الأزمة هو 1،200 مليون رأس بقر، متوقعا أن يتم حصر قرابة 400 ألف منها، في حين أن تقدير وزارة الزراعة لعدد رؤوس الأغنام يصل إلى 18 مليون رأس. ونوه إلى أن استيراد الأبقار يسير بخطى بطيئة كون الأمر يحتاج إلى شهادات سلامة وقوانين خاصة بحماية الثروة الحيوانية.

وكان تقرير صدر عن مديرية الزراعة في محافظة دمشق خلال العام الماضي أفاد، أن إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في دمشق وريفها، بلغ نحو 10،5 مليون رأس، تتوزع على حوالي 6،7 مليون رأس من الأغنام، و2،9 من الماعز، و11،1 الف رأس من الأبقار، و724 ألفا من الخيول.

سورية تستورد الأبقار وتصدر الأغنام..!

وعن التناقض في اتخاذ القرارات حيث تقوم الجهات الحكومية باستيراد الأبقار وفي نفس الوقت تقوم بتصدير الأغنام والماعز، لفت مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية، إلى أن الحكومة تقوم باستيراد لحوم الجاموس وتصدر الأغنام، على الرغم من أن المستهلك لا يأكل لحم الجاموس لأنه اعتاد على لحم العواس رغم أن لحم الجاموس سليم ورخيص، مؤكداً أن الجدوى الاقتصادية تحتم تصدير الأغنام، فليس من المعقول أن يكون سعر كيلو لحم العواس على سبيل المثال بـ100 ليرة محليا وسعره في الأسواق الخارجية ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية السلع فليس من المعقول أن أبيع كيلو البندورة في الأسواق المحلية بـ50 ليرة وسعره في الأسواق الخارجية 500 ليرة، مشيراً إلى أن لحوم العواس لها ميزة نسبية كسلعة رائجة في الأسواق الخارجية وهذا يشجع المربي على الاستمرار بعملية التربية، مع الإشارة إلى أن التصدير لا يؤثر على الأسواق المحلية من حيث توفر المادة أو ارتفاع سعرها كونه يوجد عدد كاف قادر على تغطية السوق المحلية، مؤكداً علىً أن الأسعار تحدد وفق مبدأ العرض والطلب وخاصة بالنسبة للحوم.

توقعات بانخفاض أسعار اللحوم الحمراء قريباً

وأضاف: ارتفعت أسعار اللحوم نتيجة ارتفاع التكاليف الخاصة بالتربية، فمعظم المربين لم يقوموا بطرح القطيع في الأسواق خاصة في الصيف للحصول على الأعلاف من المروج وتوقع أن تنخفض أسعار اللحوم الحمراء وخاصة العواس بعد الشهر العاشر من هذا العام حيث سيقوم المربون بطرح القطيع في الأسواق وبالتالي زيادة العرض. وكان الخبير في الإنتاج الحيواني عبد الرحمن قرنفلة، أوضح أن التقارير المتخصصة حول آفاق الأمن الغذائي في سورية خلال عام 2014، تشير إلى احتمالات تفاقم واستمرار تدهور الثروة الحيوانية في حال تواصل الأزمة الراهنة، "وأن العديد من العوامل المضادّة تراكمت آثارها على قطاعي الماشية والإنتاج المحصولي، كما تشير إلى أن الإنتاج الداخلي سيتعرض لأضرار جسيمة خلال السنة القادمة، إضافة إلى تضرر رعاة الماشية نتيجة لتقييد حركة القطعان وصعوبة الحصول على العقاقير البيطرية والتجهيزات الأخرى. وهنا لا بد من ذكر معلومة، أن معظم المربين وفق بعض الخبراء لم يخرجوا عن عمليات التربية إلا ما ندر ولكن تم تسجيل انخفاض في أعداد القطيع، حيث اضطر المربي نتيجة الأزمة الراهنة إلى تخفيض عدد رؤوس القطيع، إما لنقله من مكان لأخر، ومن محافظة لأخرى، هرباً من الأحداث الاستثنائية، أو نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف التي يشتريها من السوق، فالمربي الذي كان لديه 500 رأس أضطر لتخفيض العدد إلى 300 رأس لتلبية حاجة القطيع من الأعلاف.

تعليق: الأعلاف البديلة ليست كافية

نهاية القول لا بد من التأكيد بأن التوجه نحو إنتاج أعلاف بديلة خطوة حكومية في الاتجاه الصحيح إلا أنها تعتبر جزءاً من خطة يجب على الحكومة أن تعمل عليها. وهي تأمين الأعلاف للمربين بشكل دائم ومستمر وبأسعار تشجيعية وكسر احتكار الأعلاف في الأسواق وفق ما ذكر سابقاً، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الدعم المستمر للمربين والوقوف على الأرقام الحقيقية للقطيع في جميع المناطق. لمنع التلاعب بكميات الأعلاف الموزعة ومنع المتاجرة بها، وذلك إما عن طريق المكاتب الفلاحية، أو عبر اتحاد الغرف الزراعية واتحاد الفلاحين، مع إيلاء أهمية كبيرة بأن تخصص الحكومة مساحات لزراعة الأعلاف وذلك للاستغناء عن استيرادها، والذي يلعب الدور الكبير في رفع الأسعار، فعندما يتم توفير الأعلاف محلياً عبر زراعتها كمحصول هام واستراتيجي كونه يمس قطاع الثروة الحيوانية، فإن أثار ذلك ستنعكس إيجابا وبسرعة على هذا القطاع وعلى المربين وبالتالي على المستهلك المحلي والخارجي أيضاً.

بعد «الصدمة»..

لماذا مُنحت كازيات دمشق 200 ألف لتر بنزين عقب رفع السعر؟

اختارت وزارة التجارة الداخلية يوم الخميس قبل العطلة الأسبوعية، لإصدار قرار رفع سعر ليتر البنزين الواحد إلى 160 ليرة سورية، بدلاً من 150 بمقدار 10 ليرات، ما سبب صدمة للمواطنين، نتيجة استمرار الحكومة بنهج رفع الأسعار رغم حالة الغضب الشعبي من ذلك، وسوء الوضع الاقتصادي.

■ حازم عوض

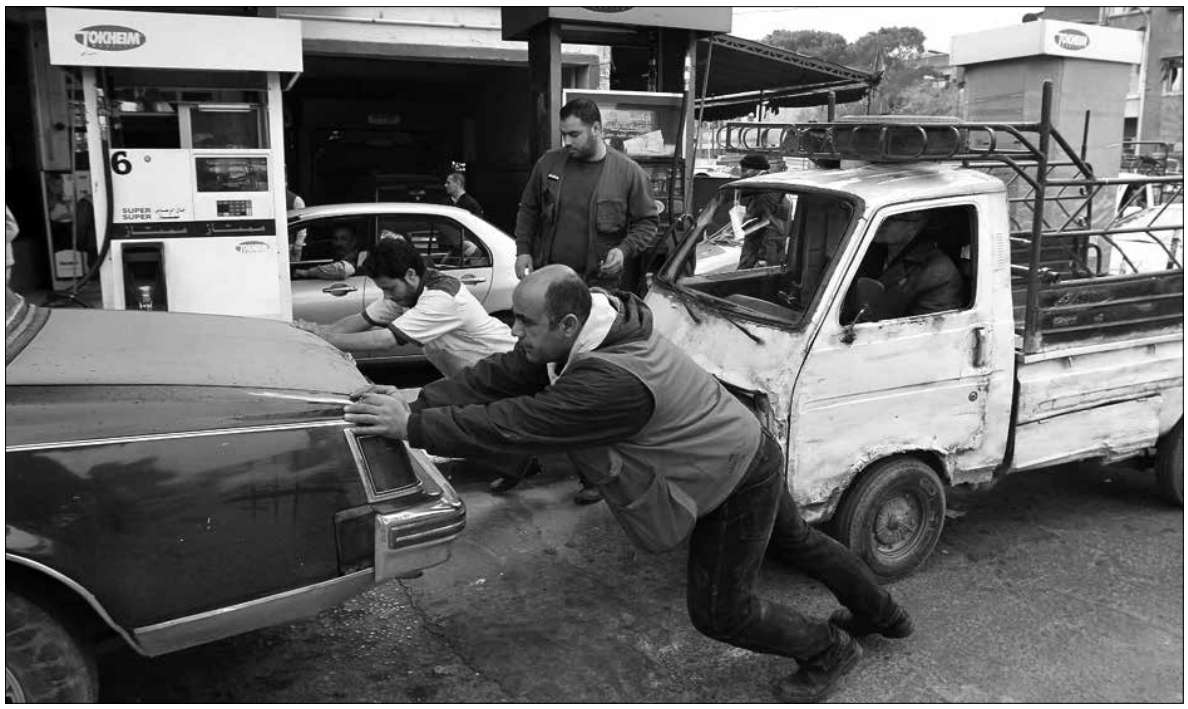

قرار رفع السعر للمرة الثانية خلال شهرين تقريباً، أثار الشكوك أمام البعض، حول مدى جدية الحكومة السورية، بالوقوف على متطلبات وحال المواطن الذي يكتوي أصلاً بغلاء الأسعار، وبات يضيق ذرعاً من أي إعلان عن رفع سعر جديد لمادة معينة، كون التجار أخذوا يربطون الأسعار مع بعضها البعض، بحيث يتم رفع أسعار باقي المواد والسلع بشكل أوتوماتيكي وغير رسمي بمجرد رفع سعر إحداها، وسط غياب أية رقابة صارمة.

بالنسبة لتجار القطاع الخاص، وتجار الأزمة الموجودين داخل الدوائر والمؤسسات الحكومية، يمكن استثمار أي قرار جديد برفع الأسعار من عدة نواحي، وهذا ما ظهر مؤخراً، عند صدور قرار رفع سعر البنزين إلى 160 ليرة، حيث «تم تسريب قرار رفع السعر قبل صدوره بأيام»، وفقاً لمواطنين أكدوا أن «محطات الوقود امتنعت معظمها عن بيع البنزين قبل يوم أو يومين من قرار رفع سعر الليتر ما أدى لأزمة نتيجة احتكار المادة رغبة ببيعها وفقاً للسعر الجديد».

وفي اليوم التالي للقرار «عادت الكازيات وفتحت أبوابها لتبيع ما لديها من مدخرات بالسعر الجديد، وبالتالي حققت أرباحاً كبيرة، وخلقت أزمة وازدحاماً على أبوابها نتيجة وقف البيع لأيام».

وعدا عن ذلك، ووفقاً لعدة شكاوى، فإن كثيراً من محطات الوقود التي من المفترض أن يتواجد بها مراقب من التموين، يجبر عامل المحطة السائقين على دفع إكرامية ما بين 100 و200 ليرة إضافية، عدا عن أن الصفيحة الواحدة «التنكة» من المفترض أن تباع 20 ليتراً، بينما تتم تعبئة 18 ليتراً بعد التلاعب بالعدادات، وهذا ما ظهر واضحاً بالنسبة لأحد المشتكين الذي دفع «رشوة» لتعبئة 20 لتراً في «غالون».

تأتي الزيادة الأخيرة ضمن «تكتيك زيادة الأسعار» الذي تقوم به الحكومة بشكل تدريجي

الكهرباء والحرارة تسببان أزمة بنزين!

وفي العودة للبداية، فإن الاختناق على الكازيات، ليس ناجماً عن قلة توفر المادة، وهذا ما أكده سائقون ومواطنون وحكوميون، الجميع متفق على أن المادة متوفرة، لكن ما هو سبب الازدحام والضغط من وجهة النظر الحكومية؟.

سيباي عزير مدير محروقات دمشق، نفى في تصريحات إذاعية، أن تكون على الأقل المحطات التابعة لـ«سادكوب» قد مارست ما ذكر أعلاه من احتكار واستغلال، مشيراً إلى أن «ما حدث من ازدحام عبارة عن زيادة الطلب على المادة، والتوجه إلى محطات الوقود رغم وجود ما يكفي المواطن من المادة في خزان سيارته»، أي أن السبب هو المواطن كما جرت العادة باتهامه، عندما تحاول أية جهة حكومية تبرير خلل ما، فالمواطن في هذه الحالة لديه شيء من الترف ويحتاج للمزيد والمزيد من البنزين حتى لو كان خارجاً عن حاجته!.

من احدى اسباب الازدحام على محطات الوقود، وكما يقول أحد العمال في كازية وسط دمشق مفضلاً عدم ذكره، هو كثرة الطلب على المادة لتشغيل مولدات الكهرباء للمطاعم والفعاليات التجارية والمنازل وسط موجة الحر الشديدة وانقطاع التيار الكهربائي، وهذا ما يفسر تعبئة السيارات رغم وجود ما يكفي في خزاناتها.

زيادة الكميات رسمياً بعد رفع السعر!

يتوقع أن تحصل محروقات دمشق أرباحاً من عملية رفع سعر البنزين، وتحديداً مع زيادة الكميات، حيث أكد عزير أن «دمشق وفور صدور قرار رفع سعر البنزين، حصلت على 200 ألف لتر إضافي يومياً من المادة لسد زيادة الطلب عليها، لتصل الكمية إلى مليون لتر يومي»، وهنا اعتراف واضح بوجود ضغط على المادة بداية، وثانياً، هو أن الحكومة سابقاً كانت تعلم بوجود ضغط وطلب كبير على المادة، لكنها لم تطرح كميات إضافية لحل الأزمة، إلا بعد رفع السعر.

أما أسباب رفع سعر البنزين فكانت محطاً للجدل بحد ذاتها، فقد أكدت «محروقات» أن سعر البنزين بات مرتبطاً بالسعر العالمي ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهذا القرار الأخير ناجم عن ارتفاع سعر النفط عالمياً وليس قراراً سورياً من وجهة النظر الحكومية.

وفي اتصال هاتفي لـ«قاسيون» مع أحد الأشخاص في الشارقة «إمارة غير نفطية»، فقد أكد الأخير أن سعر لتر البنزين ارتفع يوم الأربعاء الماضي، أي قبل سورية بيوم واحد، ووصل إلى ما يعادل الـ162 ليرة سورية، بينما في الكويت والتي تعتبر دولة نفطية، فيباع اللتر بحوالي 95 فلساً أي حوالي 66 ليرة سورية فقط.

«تكتيك حكومي» والمزيد قادم..

للخبير الاقتصادي، والمدرس في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، عابد فضلية، وجهة نظر أخرى، اعتبر بها الزيادة الأخيرة بأنها تأتي ضمن «تكتيك زيادة الأسعار» الذي تقوم به الحكومة بشكل تدريجي حيث أن «رفع البنزين مقرر من العام الماضي» من وجهة نظره.

وتابع في تصريحات له أن «زيادة سعر اللتر تعود لزيادة تكاليف الحصول عليه»، مؤكداً أن «الارتفاع لم يحصل دفعة واحدة، والسبب أن آلية تنفيذ القرار، تتم بشكل تدريجي، وهو ما يعتبر إيجابي على السوق السورية».

وعن إمكانية رفع الدعم عن المحروقات في سورية، بيّن فضلية، أنه لا يوجد قرار حكومي، لرفع الدعم الحكومي عن المحروقات، مؤكداً أن القرار «يساعد على زيادة خزينة الدولة، وتحمل النفقات الكبيرة في ظل الأزمة».

وفي هذا الشأن، فإن ليتر البنزين لم يكن مدعوماً قبل الأزمة، حين كان يباع بسعر40 ليرة لليتر، في حين تراجع سعر إنتاج النفط في سورية، إلى حد كبير في سورية خلال الأزمة، علماً أنه كان يقدر بنحو 420 ألف برميل يومياً، قبل الأزمة.

لا زيادة على تعرفة النقل.. إلا في هذه الحالة

أما فيما يتعلق بمخاوف لدى المواطنين، من رفع تعرفة وسائل النقل العامة، فقد أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق، هيثم ميداني أن «اخر تعرفة للنقل تم وضعها عندما بلغ سعر البنزين 140 ليرة، وعندما انخفض إلى 130 لم نقم بتغيير التعرفة»، مؤكداً أن التعرفة الحالية «ستبقى سارية المفعول حتى لو تغير سعر الليتر زائد ناقص 15 % والسعر الجديد للبنزين لم يتجاوز هذه النسبة».

وأشار إلى أن التعرفة الحالية تضع بعين الاعتبار ارتفاع سعر قطع التبديل، منوهاً إلى أن تعديل التعرفة قد يتم، إن وصل سعر اللتر من البنزين إلى 165 ليرة سورية تقريباً.

وحذر ميداني من استغلال سائقي التكاسي، مطالباً السائقين بالتوجه إلى المرور لتعديل العدادات، مهدداً بغرامات تصل لألفي ليرة سورية للمتخلفين.

وقال «هناك 12 ألف تكسي لم يعدلوا عداداتهم، وكانت مهلتهم للتعديل حتى الشهر السادس الماضي فقط، والآن هم مخالفون».

تؤكد العديد من الدراسات المستقلة أنه بعد القفزة الكبيرة في ارتفاع أسعار الوقود ومنها مادة البنزين، لم يعد يوجد فعلياً أي دعم حكومي لهذه المادة، بل على العكس اصبحت منفذاً للواردات إلى الخزينة، وبغض النظر عن المبررات الرسمية من ارتفاع سعر المادة، فأن الأصل يكمن بأنها نتاج عملية اللبرلة في الاقتصاد الوطني لا أكثر ولا أقل، وإن كانت عوامل عابرة أخرى تلعب دوراً جزئياً بعض الأحيان.

أرباح دمشق: مليار وأكثر

رفع سعر البنزين الأخير وقبل التطرق للأسباب التي كانت محطاً للجدل ما بين الصعيد الرسمي والاختصاصي المحلي، يحقق للحكومة دخلاً بما يقارب المليار و17 مليون ليرة سورية من فرع محروقات دمشق وحدها، خلال خمسة الأشهر القادمة، وذلك بناءً على الكميات الموزعة والمنفذة من مادة البنزين خلال الستة أشهر الماضية من محروقات دمشق، حيث بلغت كمية مادة البنزين التي دخلت إلى دمشق خلال النصف الأول من العام الحالي 122 مليون ليتر، أي بنسبة تنفيذ 80% عما كان مطلوباً، حيث بيّن فرع محروقات دمشق أنه طلب 146,4 مليون ليتر بنزين، كما تقول إحدى الدراسات.

وإن تم توزيع مادة البنزين في دمشق خلال الأشهر الخمسة القادمة بذات مستوى الكميات خلال النصف الأول من العام، مع زيادة مبلغ عشر ليرات سورية التي أضيفت إلى سعر المادة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فإنه من المتوقع توزيع 20,3 مليون ليتر بنزين في الشهر الواحد، وبالتالي تكون محصلة الأرباح بزيادة عشر ليرات خلال الخمسة أشهر القادمة أكثر من مليار و17 مليون ل.س.

التأمين الصحي للموظفين..

نحو نظام تأميني بديل

تفاءل العاملون في قطاع التعليم بدخول وزارة التربية ووزارة المالية في شراكة للتكافل الصحي عام 2010، وصفت الخطوة في حينها أنها خطوة تاريخية، بعد أن وقع وزيرا المالية والتربية أكبر عقد تأمين في سورية، الذي قدرت قيمة أقساطه للعام 2010 «2,8» مليار ليرة سورية، وكان من المفترض أن تغطي عقود التأمين الموقعة 360 ألف عامل لعام 2010 بقيمة تقديرية لأقساطه تعادل 2,880 مليار ليرة سورية ستتحمل منها الخزينة العامة للدولة ما يعادل 1,8 مليار .

■ نسرين علاء الدين

المعلمة رانيا محمد. تقول: العمل بنظام الضمان الصحي هو أمر جيد ومفيد لنا نحن أصحاب الدخل المحدود، وخاصة ضمن الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها. حيث بتنا نؤجل أوجاعنا ونؤخر زيارة الطبيب، نتيجة ارتفاع تعرفه الكشف الطبي. فنحن مع الأسف نعاني وخاصة في منطقة ريف دمشق والمناطق التي يتواجد فيها معلمون تابعون لتربية القنيطرة من قلة الأطباء والصيادلة المتعاقدين مع شركات التأمين التي نحمل بطاقاتها.

وبالتالي بات يترتب علينا أن نقصد أماكن بعيدة عن أماكن سكننا الحالية، كي نحصل على خدمة طبية لائقة، أو نكتفي بمعاينة الطبيب الموجود حتى وإن لم يكن ذا الاختصاص المطلوب.

محمود غالب موجه تربوي. يقول: كانت خطوة الضمان الصحي خطوة جيدة جداً خاصة أننا بفضلها تخلصنا من الوصفات الطبية التي كنا لا نستفيد من قيمتها سوى بشراء الشامبوهات وبعض الأدوية البسيطة. لكن الظروف الحالية أدت إلى تراجع عدد الصيادلة و الأطباء والمخابر والمشافي المتعاقدة مع شركات التأمين، مما جعلنا عرضة لاستغلال بعض الصيادلة لهذا الواقع، حيث باتوا يفرضون علينا قيمة معينة للوصفة الطبية ويصرفون الأدوية التي تناسبهم، علماً أن الأطباء نادراً ما يكتبون وصفات طبية تحوي أدوية لا توافق عليها شركات التأمين. وهذا الأمر نعاني منه كوننا نسكن في مناطق تابعة لريف دمشق. فالزملاء المتواجدين في مدينة دمشق لا يعانون من هذه المشكلة. ويضيف نحن نتمنى أن يتم معالجة مشكلة قلة عدد الأطباء المتعاقدين مع شركات التأمين سواء في الريف أو في أماكن تجمع أبناء القنيطرة. فنحن اليوم وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة بحاجة شديدة لهذه الخدمة التي كنا نتمنى أن تشمل باقي أفراد العائلة.

بعض مخابر التحاليل تطلب أكثر من نصف قيمة الاختبارات

الخدمة غير متوفرة

تعتذر الطبيبة ناهد عن تقديم خدماتها عن طريق بطاقة الضمان الصحي، وتقول: تنقلت بين عدد من المناطق وفقدت عدداً كبيراً من معداتي الطبية، كما لم أعد أملك انترنت سريع وغيره من مستلزمات التعاقد مع شركات التأمين، لذلك فسخت العقد مع الشركة.

تلقت قاسيون عدداً كبيراً من الشكاوى من المتعاقدين مع شركات التأمين لجهة رفع المخابر الطبية لتعرفة إجراء التحاليل. وتجتمع الشكاوى مؤخراً على عدم اكتفاء بعض مخابر التحاليل بتقاضي العشرة بالمائة من قيمة تكلفة التحليل لتطلب أكثر من نصف القيمة.

شركات إدارة فقط

قاسيون التقت الدكتور حازم تقي الدين مدير عام شركة ميد سير لإدارة النفقات الطبية التي تعتبر من الشركات المساهمة في إدارة بوليصة التأمين الخاصة بوزارة التربية السورية.

وقال نحن كشركة إدارة نفقات، نعمل على كيفية إدارة الإنفاق من حيث تأمين مزودي خدمة من أطباء وصيادلة ومخابر ومشاف، ولا نملك أية سلطة قضائية على المخالفين لتنفيذ العقود، لكننا في حال تلقينا شكاوى معينة نقوم بالتأكد من الشكوى، ومن ثم نتبع الإجراءات المناسبة كتوجيه الملاحظات للمزود خدمة التأمين وفي حال تكررت الشكوى أو كانت شكوى محقة، نبلغ النقابة المختصة وقد تصل الإجراءات إلى فك العقد وأحياناً تتخذ النقابات عقوبات مسلكية قد تصل الى الفصل من النقابة.

وأضاف تقي الدين أوجدت المؤسسة العامة السورية للتأمين بوابة الكترونية موحدة لجميع الأطباء والصيادلة المشافي والمخابر، ونحن كشركات إدارة ملزمين بالتعاقد مع تلك الجهات. وتابع: هناك عدد من الشروط يجب توافرها لدى الطبيب مزود خدمة التأمين، أهمها: حصوله على شهادة مزاولة المهنة والاختصاص والكفاءة، كما يجب أن يتوفر لديه معدات تساعده في عمل التأمين كوجود جهاز كمبيوتر متصل بالانترنت كي نؤمن سرعة خدمة العميل المؤمن لدينا.

وعن رفع المخابر لتكلفة الوحدة المخبرية، قال الدكتور نواف البشير مدير قسم الشبكة الطبية والعقود في شركة غلوب مد: إن الهيئة العامة للمخابر قررت في اجتماعها الذي أجرته في شهر شباط من العام الجاري، رفع سعر تكلفة الوحدة المخبرية بنسبة سبعين بالمائة، وأصبح هذا القرار نافذاً منذ ذلك التاريخ ويطبق على الزبائن غير المؤمنين، لكن الشركة العامة السورية للتأمين لم تقم برفع سعر التكلفة كون وزارة الصحة لم تقر رفع سعر التكلفة. لذلك وقع لغط كبير في هذا الخصوص، وتلقينا كشركات إدارة للنفقات الطبية شكاوى كثيرة بهذا الخصوص. ولكن لا يمكننا اتخاذ إجراءات بحق المخابر التي لا تعتبر مخالفة كونها تخضع لسلطة الهيئة العامة للمخابر التي أقرت الزيادة. وتابع البشير نظراً للواقع الموجود فقد قررت المؤسسة العامة السورية للتأمين دفع تكلفة إجراء التحاليل وفق الأسعار الجديدة متجاوزة قرار وزارة الصحة التي لم تقر الزيادة. وذلك ابتداء من مطلع الشهر القادم.

ويضيف سيتوجب علينا الانتظار إلى بداية العام الجديد وننتظر قرار وزارة الصحة حول تعديل السعر الجديد، أو سيترتب علينا إجراءات جديدة. ويتابع البشير نحن نأمل أن يكتب النجاح لتجربة الضمان الصحي الذي نحن حاليا بأمس الحاجة له وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السوريون. وعن تراجع خدمة التأمين في عدد من المناطق وخاصة في الريف. يقول البشير: إن تأثيرات الأزمة التي تمر بها البلاد انعكست سلباً في بعض الجوانب على جودة خدمة التأمين وذلك بسبب نقص في عدد الكوادر الطبية في عدد من المناطق وتمركز المواطنين في مناطق معينة أكثر من أخرى مما خلق عدم توازن بين الطلب على الخدمة وتأمين الخدمة وخاصة في ظل انقطاع التيار الكهربائي وكذلك خدمة الانترنت التي يعتمد عليها عمل مقدم خدمة التأمين كثيراً من أجل التواصل مع الشركة وأخذ الموافقة وتقديم الخدمة للمواطن المشترك في خدمة التأمين.

شراكة رابحة

يتحدث المستفيدون من خدمة الضمان الصحي عن شراكة بين عدد من النقابات فيما بينها، بعيداً عن خدمة الشركات الخاصة لإدارة النفقات الطبية، لتأمين خدمة الضمان الصحي للمستفيدين بحيث يمكن خلق شراكة من نوع معين تضمن حقوق الجميع.

في ظرف كالظرف السوري، يمكن الاستغناء تماماً عن خدمات شركات التأمين الخاصة، في مجال التأمين الصحي مثلاً، لصالح شركات تساهم فيها النقابات المهنية بالتعاون مع الجهات الرسمية أو نقاباتها، وبالتالي يمكن قطع الطريق أمام شركات التأمين والاشتراطات المعقدة التي تصل إلى حد إذلال المعلمين أحياناً، التي توضع مثلاً أمام المرضى المشمولين بالتأمين الصحي.

الخبير الاقتصادي بدر كوجان قال لـ قاسيون «أرى أن سوق التأمين لا يزال في مرحلة التوسع ويمكن وصفه بالسوق البكر، وبالتالي لا نزال أمام حزمة واسعة من الاحتياجات التأمينية غير المغطاة بعد، والتي تمثل من جهة فرصة للتوسع وللشركات ومن جهة ثانية تحدَ للسوق بسبب الحاجة المتزايدة لاستكشاف فوائد التأمين من قبل المستفيدين وتوسيع هذه الشريحة ونشر ثقافة وأهمية التأمين» إن تأسيس شركة تأمين بالاتفاق بين وزارة التربية وكل من نقابتي الأطباء والصيادلة، مباشرة - ودون وسيط لا ضرورة له ممثلاً الشركات الخاصة- سيعود بالفائدة المباشرة على هذه النقابات عموماً، ويخفض التكاليف التأمينة على المؤمن عليهم في الوقت نفسه، ومن الممكن أن تؤمن مثل هذه الخطوة إذا شمل التأمين أفراد أسرة الموظف أيضاً في تأمين الرعاية الصحية الكاملة لما يقارب مليون ونصف المليون من السوريين، ويمكن أيضاً أن تصبح تجربة، لتمتد إلى كل العاملين في قطاع الدولة، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تأمين الرعاية الصحية الكاملة لنصف السوريين.

دير الزور...

آخر ما وصل اليه الحصار؟

انقطعت خدمة الانترنت عن مدينة حلب، بتاريخ 3/16 وهو الأمر الذي عزتة السورية للاتصالات في حينه إلى قطع الأكبال الضوئية بفعل عملية إرهابية، ليستمر هذا القطع لمدة ثلاثة أشهر ونيف وسط تصريحات عن عزم وزارة الاتصالات عن تطوير خدمة الإنترنت متجاهلة عدم وجودها في بعض المناطق.

■ مراسل قاسيون

الشهر التاسع من الحصار.. والشهر السابع من انقطاع الكهرباء.. الظلام والجوع والعطش والأمراض تفتك بهم، وآخرها حالات من مرض الكلب الذي يحتاج إلى علاج خاص غالي الثمن وهو غير متوفر..!!

لم تعد المشكلة فقط في ارتفاع الأسعار المحروقات والمواد الغذائية والأدوية الجنوني حيث وصل سعر كغ البندورة بـ 2000 ليرة، وكغ اللحمة 7500 وعلبة دخان الحمراء 2000 وعلبة سمنة وزنها 2 كغ بـ 11 ألف ليرة، بل في الانقطاع شبه التام لهذه المواد وصولاً إلى الخبز الذي لم يعد متوفراً، بسبب عدم نقل الخميرة جواً كما كان في السابق،حسب رواية البعض من أبناء المدينة، هذا الوضع دفع ويدفع المزيد من أبناء المدينة للخروج، ولكن معيقات الخروج، ليست أقل من معيقات البقاء...

«نحن مقطوعون عن العالم لا نعرف ما يجري ألسنا مواطنين سوريين..؟»

حاجز أبو يوسف..

ما يسميه الأهالي حاجز ابو يوسف، هو الحاجز الرسمي الوحيد الذي يضطر المواطنون المحاصرون المرور به بعد الحصول على الموافقة والسماح بخروج المواطنين من الأحياء المحاصرة..

يقول ع، ف: لابد من دفع أتاوة الخروج، والتي تصل إلى أكثر من 100 ألف ليرة لكل فرد، وعلناً، حسب روايات الأهالي، وهذا ما أكده أيضاً العديد من الذين خرجوا من أهالي دير الزورعن طريق هذا الحاجز، ثم على الهياكل العظمية الخارجة السير مسافةً تقارب 5 كم مشياً على الأقدام، في وسط أراضٍ جرداء وتحت حرارة الشمس المُحرقة، ووسط مخاطر القنص في أيـة لحظة.. ناهيك عن الاتهامات بالجُبْن وغيرها لمن غادر لينقذ أسرته وأطفاله من موت محتم.. بعد أن استهلكوا كلّ مدخراتهم وما لديهم من قطع ثمينة وأثاث وممتلكات، فسيارة سباً حديثةً جرىً استبدالها بكيس من السكر وكيسٍ من الرز.. هو الجوع الكافر..!

من الجوع الكافر إلى جحيم التكفير..!

تقول س، ن : جئتم من بلاد الكفر أيها الكافرون.. هكذا يتلقى الدواعش التكفيريون من خرج، ثم يعزلون الشباب في جهة، وعليهم إخراج هوياتهم الشخصية أولاً، ثم البطاقات الجامعية ودفاتر الخدمة العسكرية التي تمزق فوراً والويل لمن يخفي شيئاً، حيث يفتشون تفتيشاً دقيقاً حتى عن شرائح الجولات على صغرها، ويجري البحث عن الأسماء المطلوبة، ومن يوجد له اسم يختفي ولا يعرف له أثر وبعد أيام تصل الأنباء أنه تمت تصفيته بتهمةً الردة والكفر والتعامل مع «النظام الكافر»، وخاصةً للعاملين في الدولة..

ويؤكد س، م الذي فقد نصف وزنه: العوائل والبقية يؤخذون إلى الحجز والتحقيق في مركز داعش التكفيري في مدينة معدان بين الرقة ودير الزور، وسؤالهم عن سبب بقائهم في بلاد الكفر.. مما دفع أحد المواطنين للقول لهم: ألم تقل أننا كنا في بلاد الكفر.. ألا ترحمنا لأننا خرجنا منها..؟ وكذلك يمنعون من المغادرة إلاّ في حدود المناطق التي يسيطر عليها التكفيريون وخاصةً النساء، حيث يتجهون إلى مدن المحافظة الأخرى كالميادين والبوكمال، أو إلى قرى الريف.. ليبحثوا عمن يطعمهم لقمة الحياة المغموسة بالدم والذل والاتهام بالكفر..!

ويقول أبو أسامة: الأطفال يصرخون وهم يرون شيئاً من المواد الغذائية في البقاليات المنتشرة في الريف لقد قال لي ولدي: بابا.. بابا.. انظر علبة حلاوة..!! وطلب من مستضيفيه من الطعام فقط « جز مز » أي بيضاً وبندورة وبصلاً.. لأنّ هذه الوجبة كانت حلماً..!

صمت رسمي... وتهديد بفصل الموظفين..!

الصمت والتجاهل الإعلامي عما يجري، وتصوير الأمور في المناطق المحاصرة أنها طبيعية كما يدعي أحد مدراء الدوائر الذين نقلوا أسرهم إلى دمشق ويمضون معظم أوقاتهم فيها، ويهددون العاملين ويطالبونهم بالعودة خلال 15 يوماً وإلاّ سيفصلون من عملهم بناءً على تعليمات من المحافظ والوزارات المختصة..

وزير يلتقي ببعض من يدعون أنهم وجهاء وشيوخ لجمع تبرعات لأهالي دير الزور المحاصرين، ويتبرع هو بـ 100 ألف ليرة؟؟؟، وهو مبلغ لا يكفي أسرة مؤلفة من 5 أشخاص لمدة 10 أيام حسب الأسعار في المناطق المحاصرة، هكذا يتعامل المسؤولون بشكلية واستعراض فقط، بدل الحلول العملية بتأمين ونقل مواد إغاثية وطبية فوراً، وإيواء المهجرين الذين خرجوا مؤخراً.. ويتساءل هؤلاء في اتصالات هاتفية ومنهم ن ع:

نحن مقطوعون عن العالم لا نعرف ما يجري، ألسنا مواطنين سوريين.. لماذا هذا التجاهل الكبير لنا ولمن بقي محاصراً، ما الذنب الذي اقترفناه..؟

وقد أكد محافظ دير الزور لقناة سورية: أنه لا يوجد سوى ماء وخبز، وليس بيدي شيء.!

ألو ... هنا الحسكة؟!

ورد الى مكتب قاسيون من اقصى الشمال الشرقي— محافظة الحسكة- رسالة هاتفية تتضمن شكوى من فلاحين هناك بعدم استلام قيمة الحبوب الموردة الى مراكز المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب رغم مرور 45 يوماً على تسليمها، الى المؤسسة المذكورة..

■ مراسل قاسيون

تعتبر هذه المشكلة من المشاكل المزمنة في محافظة الحسكة التي تعتبر من المحافظات الأساسية بإنتاج الحبوب في سورية، وتحديداً مادة القمح، حيث عانى الفلاحون والمزارعون في سنوات عديدة منها، دون أي مبرر قانوني، وكأن الجهات الرسمية تتراشق المسؤولية دائماً

استمرار هذه المشكلة في ظروف الأزمة، وفي ظل الأوضاع الاستثنائية في المحافظة، لايؤثر فقط على المصالح المباشرة للفلاحين، بل يتعدى ذلك إلى المزيد من فقدان الثقة بأجهزة الدولة، مما ترك تأثيراً سلبياً في كميات توريد هذه المادة الاستراتيجية إلى مراكز مؤسسة الحبوب، حيث أصبح الفلاحون إما تحت ضغط وابتزاز التجار الذين حاولو شراء المادة بأسعار متدنية لا تناسب تكاليف الإنتاج وضرورات المعيشة، أو لجأوا إلى تخزينها ريثما يتم الطلب على المادة بأسعار أعلى، وفي الحالتين يخسر الفلاح وتخسر الدولة..

ناهيك عن أن ذلك قد يفتح الباب على امكانية تهريب هذه المادة الى الخارج، الأمر الذي يعتبر نزيفاً لثروة استراتيجية، كانت توفر المخزون الاستراتيجي منها الى سنوات إحدى ميزات سورية.

إن المطلوب إجراءات بسيطة وممكنة وتكمن تحديداً بضخ الكتلة النقدية الضرورية لتغطية أثمان منتجات الفلاحين، وتجاوز التعقيدات البيرواقراطية والروتين الإداري الذي يلعب دوراً في تفاقم المشكلة.

حلب..
نفايات متراكمة كأزماتها

تراكمت الأزمات في مدينة حلب حتى غدت كنفاياتها المنتشرة على الطرقات وفي الأزقة ولم تجد من يكنسها، فكتمت أنفاس المواطن ولوثت هواءه الذي بات الشيء الوحيد المجاني في المدينة الذي لا يدفع ثمنه ولم يستثمر من قبل تجار الأزمة، مما رفع منسوب التلوث لمستوى خطير بحسب التصنيف العالمي.

■ مراسل قاسيون

معاناة جمعت شطري المدينة في كارثة واحدة وخطر واحد يهدد سلامة المواطنين بأمراض وأوبئة نتيجة تراكم النفايات الصلبة والعضوية، وتقاعس مسؤولي المدينة أيضاً في التعاطي معها كما في حلب الغربية، أو عدم وجود جهات مختصة تسهم في معالجة الوضع كما في حلب الشرقية.

فالاكتظاظ السكاني في الشطر الغربي للمدينة أدى لازدياد إنتاج النفايات، فتراكمت بشكل مقزز وغدت مرتعاً للحشرات والقوارض وينتج منها انبعاثات لروائح كريهة.

في الوقت الذي لا تجد فيه أي عمل على الأرض من قبل دائرة النظافة في مجلس المدينة لتوجيه عمالها لترحيل النفايات أو معالجتها، إلا حين تكون هناك زيارة لوفد حكومي مثلاً، فترى ثلاث سيارات لترحيل النفايات في الشارع الواحد تعمل، وربما على خط سير «معالي الضيف» فقط في الوقت الذي تهمل فيه باقي الشوارع والأزقة ويترك المواطن لمصيره عرضة للأمراض والأوبئة، ويترافق ذلك مع أزمة شح مياه الشرب النظيفة مما يزيد الطين بلة.

أما في شطرها الشرقي فاشتداد أعمال العنف ومظاهر العسكرة أدت إلى اتساع منطقة الدمار والضحايا والجثث إضافة إلى تراكم النفايات وعدم وجود إمكانات مادية لترحيلها ونقلها أو تهيئة مكبات ملائمة لها.

اجتماع كل ذلك جعل الكارثة البيئية أكبر وأخطر فأسهمت في انتشار الأوبئة والأمراض بشكل كبير، في وقت اقتصرت فيه الخدمات الطبية على معالجة آثار التلوث في الحد الأدنى، أو الوقائي منها على الأكثر، والذي يبدو عاجزاً في كثير من الأحيان أمام عدم وجود حلول لعلاج الأسباب من جذورها بسبب الواقع الأمني في المدينة.

حلول بدائية

ما بين غياب المتابعة والتقاعس ذهب المواطنون باتجاه الطرق البدائية لمعالجة النفايات، إما بالحرق أو بدفنها في الأرض، ما أدى إلى ازدياد التلوث بالجو وزاد من كارثية الوضع ارتفاع الانبعاثات السامة والمسرطنة، وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وموجت الحر الأخيرة، ما حولها إلى بيئة خصبة للطفيليات المتفسخة وساهم في انتشارها، إضافة للانبعاثات الضارة والروائح الناتجة عن عملية التخمر، والتي يؤدي تسربها في التربة والمياه الجوفية إلى أضرار لا يمكن معالجتها في المستقبل، لارتفاع مؤشرات التلوث العضوي والجرثومي بالمياه، وبدليل انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث المياه.

ما يضع مجلس محافظة حلب أمام المسائلة حول واقع النفايات في المدينة والحلول الآنية والتقاعس في كثير من الأحيان، التي يجري التعاطي معها كباقي أزمات المدينة، من جهة أخرى يفرض التنبه للواقع الإنساني في المناطق الواقعة تحت سيطرة العناصر المتشددة والتي حوصرت بعدة جبهات استنزفت المواطنين فيها وزادت أعباء الحرب وخيارات الموت.

طرطوس.. الحرائق تلتهم الغابات

■ مراسل قاسيون

شهدت محافظة طرطوس وتحديداً في ريفها الجبلي العديد من الحرائق وخاصةً في الغابات الطبيعية في مناطق الكفرون والشيخ بدر وصافيتا والقدموس ومنها مناطق السيسية وبعمرة وبرج عرب وغيرها.. وبعض هذه الحرائق نتيجة موجة الحر التي تشهدها المنطقة، وهذا يبين مدى الإهمال والتقصير وعدم الاستعداد لمثل هذه الظروف البيئية بتوفير وسائل إطفاء الحرائق كالمراكز والسيارات والطائرات والكادر البشري وغير ذلك .. كما أن بعضها كانت حرائق متعمدة من قبل بعض ذوي المصالح الضيقة لاستثمار الأراضي المحروقة، كما أكد الأهالي لقاسيون. ورغم وجود مخافر للضابطة الحراجية إلاّ أنها لم تستطع منع ذلك، إمّا خوفاً وإما تواطؤا، وهناك رشاوى وفساداً في مديرية الأحراج بمديرية زراعة طرطوس، وكانت موجة الحر فرصةً وشماعةً لتعليق الحرائق عليها..

وهذه الحرائق أخطارها ليست في اقتلاع الغطاء النباتي فقط بل ستكون لها انعكاسات بيئية كبيرة على الأهالي والمنطقة، ناهيك عن الناحية الجمالية والاقتصادية الاجتماعية..!

وقد طالب الأهالي عبر قاسيون الحكومة والمحافظة بوضع حد لكل من يتعدى على الغابات الطبيعية وبمحاسبةً جدية لكل مقصر ومهمل ومتواطئ لأنّ هذه الغابات هي الرئة التي يتنفّس منها الشعب وهي ملكه.

حزب الإرادة الشعبية

نشاطات حزبية لمنظمات «الارادة الشعبية»

ندوة سياسية
في اللاذقية

ضمن خطة عمل لجنة محافظة اللاذقية لحزب الإرادة الشعبية بإقامة سلسلة من الأنشطة الثقافية والسياسية الدورية، فقد بادرت اللجنة إلى دعوة مجموعة من الأصدقاء والرفاق لحضور ندوة في مكتب الحزب ألقى خلالها عضو المجلس المركزي للحزب الرفيق غسان القاضي محاضرة بعنوان «مفردات الحل السياسي ورؤية حزبنا بالخروج من الأزمة». استعرض فيها أهمّ المراحل التي مرّت فيها البلاد منذ بداية الحراك الشعبي في أواسط آذار عام 2011 وحتى تاريخه. واستهلّ في بداية محاضرته أسباب الأزمة «الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» وما سبّبته من آلام للشعب السوري. وأشار إلى التدخلات الإقليمية والدولية في حرف مسار الحراك عن طبيعته السلمية وتشويه مساره بعسكرته وبشعاراته المتطرفة. ودور وسائل الإعلام المعادية للشعوب في إفراغ الحراك من هويته الوطنية. ومعالجة النظام الخاطئة للحراك. ودعوة بعض أطراف المعارضة وخاصة الخارجية منها إلى التدخل العسكري الخارجي.. وعرّج في محاضرته إلى العديد من الفرص التي لو اغتنمها النظام لما وصلت الأمور إلى ما نحن فيه. وختم بالحديث عن رؤيتنا لشكل نظام الحكم الذي نسعى إليه «برلماني – رئاسي» والقانون الانتخابي «سورية دائرة انتخابية واحدة، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي».

وقد أعقب المحاضرة العديد من المداخلات من قبل الحضور ساهمت في إغناء الندوة. وأجمعت الآراء على أن المخرج الوحيد الآمن من الأزمة هو الحلّ السياسي بعيداً عن أوهام «الحسم والإسقاط»، وذلك استناداً إلى بيان جنيف 2012/6/30 الذي يعتبر الخيار الوحيد خاصة بعد أن دَوَّلَت الأزمة ولم يعد بمقدور السوريين الخروج من الأزمة إلا بالتوافق الإقليمي والدولي. وقد أثار بعض الأصدقاء في مداخلاتهم موضوعة الإرهاب وكيفية مكافحته. وجرى نقاش طويل حول مدى إمكانية مكافحة الإرهاب بمعزل عن الحل السياسي. وبيّن الرفاق بأن ذلك مستحيل، وأنه سيطيل أمد الاشتباك الدامي ويسبب لشعبنا الويلات. ولا مناصّ من وقف الكارثة الإنسانية من وقف التدخل الخارجي وتزامن الحلّ السياسي مع مكافحة الإرهاب.

«الصناعات المعدنية العامة- بردى»:

يخوض عمال القطاع العام الصناعي معركة إثبات وجود في ظروف الحرب، تظهر نتائجها بأخبار حول إعادة الإنتاج -وإن بحدود دنيا- إلى معامل دُمّرت خلال الحرب، وخُسّرت قبلها، قاسيون تتابع رصدها لهذه المعامل والشركات ساعية إلى إظهار حقيقة وقيمة الجهد المبذول من جهة، مقابل توضيح الخطوات البسيطة الممكنة ولكن المتباطئة، والضرورية لدعم صناعاتنا التي كانت ناجحة يوماً من جهة أخرى..

■ عشتار محمود

أمام الردم الترابي الأخير الذي يشكل الحاجز الفاصل بين ساحات معارك حامية في ريف دمشق، في منطقة السبينة وحوش بلاس، يستمر حوالي 65 عامل، من فنيين وإداريين بالوصول إلى المعمل القديم الممتد على مساحة 13 دونم، لشركة «بردى»: الشركة العامة للصناعات المعدنية، التي كانت تصنع الأدوات المنزلية المتنوعة، وأشهرها برادات بردى و«طناجر الضغط» التي كانت تتواجد في كل منزل سوري في مرحلة سابقة.

بعد أن دمّرت الحرب معمل الشركة الكبير في منطقة العسالي في ريف دمشق، وأجبرت العمال على الخروج منه، ليتوزعوا بين معملهم القديم في سبينة، وفي منطقة البرامكة في أقسام للصيانة وغيرها، بينما بقي في عسالي، الآليات التي لم يتم الكشف عن وضعها حتى الآن، حيث تقدر اللجنة النقابية في المعمل بأنها قد تحتاج إلى صيانة، وتعود للعمل، إلا أن مشكلة إخراجها لا تزال قائمة.

لا تنتج الشركة اليوم منتجاتها السابقة بطبيعة الحال، إلا أن عمالها وإدارتها الراغبين بالإنتاج، يبحثون عن مجالات عمل بسيطة، بدأت منذ عام 2014، ويعتبرها عمال الشركة نقطة الانطلاق لعودة تدريجية، من خلال صناعة القوالب، ومن خلال تجميع القطع المفككة لتصنيع الأدوات المنزلية من جديد، وهذه العودة تتيحها ظروف السوق حالياً، التي تحتاج إلى المنتجات العامة ذات الأسعار المناسبة، والنوعية المضمونة، والتي تفتقر لمبادرة رأس المال الخاص نحو التصنيع، إلا أن هذه الإرادة لدى العمال مرهونة بحجم الدعم والتعاون الحكومي وهذه هي المشكلة!..

تصنيع القوالب.. أربعة فنيين ومشروع وبداية العمل

بعد أن استهلك عمال الشركة أكثر من ستة أشهر في إزالة الردم من معمل سبينة، وإعادة تأهيله ليكون صالحاً للعمل، فإن الشركة تعمل اليوم في مجال تصميم وتصنيع القوالب البلاستيكية فقط، حيث وقعت اتفاقاً مع شركة دهانات أمية، لتصميم القالب البلاستيكي لعبواتها، ثم تصنيعه بمعدل 100 ألف عبوة من كل سعة، يتم العمل به اليوم كأول مشروع للشركة بعد استقرارها في موقعها الجديد، وبعد أن جربت تصميم نموذجين من القوالب البلاستيكية، لأجزاء من براداتها، بالإضافة إلى مشاركتها لشركة الإنشاءات المعدنية في تصنيع الأبراج الكهربائية بعقد مع وزارة الكهرباء.

في مجال تصميم وتصنيع القوالب، تمتلك الشركة أربعة فنيين فقط!، بين مهندسين ومساعدين، يعملون على إنجاز مشروع «أمية» حالياً، وقادرون على إنجازه في الوقت المناسب، إلا أن استمرار وتوسع صناعة القوالب البلاستيكية، كما تخطط وزارة الصناعة، يحتاج لدعم أوسع من الزيارات والتصريحات..

توسع إنتاج معمل بردى ينتظر «إقدام» التجار على تأمين المستلزمات

خطة الوزارة.. حماس فقط!

بحسب الإداريين وأعضاء اللجنة النقابية في المعمل، فإن وزارة الصناعة تخطط لتوسيع صناعة القوالب البلاستيكية انطلاقاً من نواة معمل بردى، والتجربة الحالية.

وهذه الرغبة تنعكس في الخطة الاستثمارية للمعمل للعام الحالي، التي تضمنت تخصيص مبلغ 50 مليون ل.س لشراء أربع آلات لتصنيع القوالب من بينها 3 مكنات تشغيل حديثة cnc مبرمجة: الحفر بالشرارة، القص بالسلك الكهربائي، والمخرطة المبرمجة.

إلا أن هذه الحماسة الوزارية، يقابلها شروط ضرورية لتوسيع صناعة القوالب، لا ترتبط بتخصيص مبلغ لاستيراد الآلات، والإعلان عن عروض فقط.

تأخير استيراد الآلات وتضاعف السعر

فعملياً تم الإعلان منذ عام 2014 عن مناقصة لاستيراد التجار لآلات تصنيع القوالب الأربعة، ولم يتقدم أي عارض حتى الآن، وحالياً من الممكن الذهاب إلى تعاقد بالتراضي، أي عارض واحد يستطيع أن يتحكم بالسعر بشكل أعلى، وهذا التأخير في تأمين الآلات بالاعتماد على التجار، سيكون ثمنه حتماً عدم تأمين كل الآلات بالمبلغ القليل المخصص، فعندما وضع المبلغ كان سعر صرف الدولار 150 ل.س، وكان كافياً للآلات الأربعة بحسب نائب المدير العام في المعمل، أما اليوم فإن سعر صرف الدولار قد تضاعف، وبالتالي فإن تنفيذ الخطة بتأمين الآلات المطلوبة كلها قد لا يتم.

التوسيع يتطلب فريق فني جديد!

يضاف إلى ذلك أن عملية توسيع صناعة القوالب بالاعتماد على بردى، تتطلب أن يزود المعمل بالكوادر الفنية الجديدة، فحالياً في مجال القوالب يتوفر لدى المعمل 4 فنيين فقط، بينما تتطلب خطة التوسع 10 مهندسين بين مصمم ومشغل، وفريق فني من خريجي المعاهد المتوسطة الصناعية، والثانويات الصناعية الشباب.

بينما بالمقابل لا توجد أية إشارة من الوزارة حول عملية توسيع الكوادر الفنية باختصاصيين شباب، بل تم في العام الماضي 2014، ندب الكثير من عمال الشركة لشركات أخرى كالكابلات والزجاج وغيرها، ولا تزال الشركة تدفع رواتب معظمهم.

عودة البرادات.. تنتظر القطع المفككة!

تعتبر صناعة القوالب جانباً من جوانب مجال عمل شركة بردى، التي يعتبر

شعار:

«التشاركية».. أو الفناء!

إن أهم شعارات وزارة الصناعة اليوم هو التشاركية مع القطاع الخاص، وهذا الشعار يتعارض مع الواقع اليوم الذي يقول بأن أصحاب الأموال يبحثون عن السهل والسريع ولن يشاركوا في إحياء معامل حكومية هذا أولاً، ويتناقض مع المتطلبات القليلة لهذه المعامل والكفيلة بإعادة بث الروح فيها وتحقيق إنتاج كامل يعود للمال العام دون حصة للشركاء!..

إن استمرار رفع هذا الشعار، هو المعيق عملياً للقيام بأية خطوة جريئة منطقية للخروج من المألوف الليبرالي القائم على الاعتماد على التجار والحلقات الوسيطة، وتأمين مصلحة لها وللفساد والسمسرة على المال العام في كل عملية تأمين مستلزمات، وهو المعيق أيضاً لعملية تجديد الدماء في المعامل العامة، وهي بأشد الحاجة إليها، وهو المعيق لزيادة الإنفاق الاستثماري العام من أموال السوريين على معاملهم، بانتظار أن يساهم القطاع الخاص في تمويل المعامل العامة، وتحصيل أرباحها..

إن رفع شعر التشاركية كحل وحيد اليوم، يخفي وراءه احتمالاً كبيراً هو: فناء الصناعة العامة قبل أن يأتي «الشركاء»!

تأهب ينتظر «حماسة» التجار!

«سحب خير» الشركة.. بالديون والإعفاءات تتجاوزها!

عملها الفعلي تصنيع الأدوات المنزلية بشكل كامل، ولتعود الشركة إلى إنتاج براداتها ومنتجاتها الأخرى، تضع خطة مؤقتة لهذا العام متمثلة بالقيام بعمليات تجميع القطع المفككة، وليس التصنيع الكامل، كخطوة أولى، تتيح لها تحقيق عائدية تمكنها من إدخال استيراد آليات لإعادة التصنيع كاملاً في خطة عام 2016. إلا أن عمليات التجميع، أيضاً مرهونة بطلب عروض من التجار، حيث فشل إعلان المناقصة الأولى في عام 2014، أما الثانية فتنتهي في 1-9 ولم تظهر عروض تجارية لتزويد المعمل بالقطع المفككة للقيام بتصنيعها! وهنا ينبغي أن نوجه تساؤلاً لوزارة الصناعة: إذا لم يرغب أي من التجار السوريين دخول هذه المناقصة، هل تلغى الخطة؟! ولماذا يبدو الشراء المباشر للآلات ومستلزمات الإنتاج أصعب على الوزارة، من الثمن المدفوع من التأخير وإيقاف العمال، ولماذا رهن الخطة بمصالح التجار ورغباتهم؟!

اللجنة النقابية في المعمل، أشارت إلى وجود خطة بديلة لدى المعمل لتأمين القطع المفككة، في حال لم يتقدم التجار، لن تعلن عنها الآن، وهي قائمة على تأمين القطع محلياً!.

إثبات جدية الوزارة.. بجانبين!

إن كان السعي الحكومي جدياً نحو توسيع صناعة القوالب انطلاقاً من تجربة معمل بردى، أو جدياً في دعم محاولات المعمل لإعادة تصنيع الأدوات المنزلية، فكان عليها ألا تؤخر عملية تأمين آلات القوالب، أو القطع المفككة بالاعتماد على التجار، وأن تقوم باستجرار المستلزمات عبر الشراء الحكومي المباشر، لأن الصناعة العامة هي الأولى بالقطع الأجنبي، فالمبلغ القليل المخصص للآلات انخفضت قيمته إلى النصف اليوم بعد التأخير، وانتظار التجار! وهذا أولاً، أما ثانياً فإن تأمين طاقم فني شاب ومتخصص من كليات الهندسة السورية، ومكون من عشرة مهندسين على الأقل، مع الفريق الفني المطلوب بحسب المدير الفني في الشركة، هو شرط ضروري، دونه لن تتمكن بردى التي لم يُعيّن فيها أي عمال جدد منذ عام 1996، من القيام بمهمة التوسيع في صناعة القوالب، أو غيرها، وهي التي كانت تضم في بداية التسعينيات 1250 عاملاً، تقلصوا تدريجياً ليصلوا إلى 147 عامل فقط في نهاية عام 2014!.

معمل بردى حتى عام 1993 معمل رابح بمبالغ وصلت قرابة 90 مليون ل.س، وبإنتاج يومي وسطي 200 براد، وغيرها من الأدوات المنزلية.

إلا أن هذه المسيرة المتوسعة والناجحة منذ تأسيس المعمل في عام 1966، بدأت تنعطف في مرحلة التسعينيات، كما في أغلب معامل الدولة، وكل منها بشكل محدد، إلا أن القاسم المشترك أن تلك المرحلة ظهرت فيها نتائج «اختمار» سياسات التحرير الليبرالية بمستوياتها الأولى.

فتراجع معمل بردى على سبيل المثال، لا يعود إلى نوعية منتجاته، التي تتميز بسخاء في نوعية المستلزمات قياساً بإنتاج القطاع الخاص في المجال ذاته، سواء من حيث نوعية حبيبات البلاستيك المستخدمة، والصاج، والمحركات، بل يمكن أن يحال التراجع التدريجي إلى جوانب إدارية مرتبطة بعملية التسويق، وتحديداً طرق تصريف المنتجات، أكثر من تنوع أشكالها وموديلاتها.

في ظل التوجه الليبرالي نحو الاعتماد على السوق وتجارها لتصريف المنتجات أصبح التجار في مطلع التسعينيات، هم المعتمد الرئيسي للتصريف، وبالدين! إلى جانب مؤسسات التوزيع الحكومية الثلاث، وهي المؤسسة الاستهلاكية، والعسكرية، وسندس.

وكانت نتيجة هذه السياسة تراكم ديون التجار وامتناعهم عن السداد، لتصل المبالغ إلى قرابة 400 مليون ل.س لم تحصل الشركة إلا على أجزاء ضئيلة جداً منها، بعد أن دخلت بدعاوى قضائية كثيرة مع التجار، وأحيلت إلى المحاكم الجنائية لجنة طلبات القطاع الخاص في الشركة التي كانت تشرف على عمليات ضمانات الديون، التي تبين أن أغلبها كانت عقارات ببيانات وهمية.

وكانت نتيجة الدعاوي إلى اليوم، في أحسن الأحوال تحصيل عقارات وبيعها لصالح الشركة، وفي حالات أخرى تم التصادم مع وزارة المالية، التي وضعت يدها على عقارات التجار، نظراً لدعاوي أخرى عليهم! وخسرت الشركة حقها في استعادة الديون، أما أغلب الحالات فقد خسرت الشركة حقها من ضمانات التجار، لأن العقارات الضامنة لم تكن بأسمائهم!.

وبالتالي لم تحصّل الشركة حتى اليوم ديونها من التجار، وحتى اللجنة المسؤولة عن صفقات الفساد هذه والمرفوع عليها دعاوى جنائية، لم تحصل إدانة واضحة لهم حتى اليوم، والعملية مستمرة منذ عام 2002-2003 تقريباً!.

يضاف إلى هذا ديون ثلاث مؤسسات عامة وهي الاستهلاكية وسندس والعسكرية، والتي تبلغ قرابة 99 مليون ل.س لم تدفع حتى اليوم!.

يرى الإداريون في الشركة واللجنة النقابية بأن تحصيل الشركة لجزء من ديونها المستحقة، سيمكنها من تحسين موقعها المالي وتنشيط أعمالها، أو تسديد جزء من ديونها المتوجب عليها دفعها.. فالشركة قد حصلت على قرض من المصرف التجاري في عام 1996 مقدار 425 مليون ل.س، سددت منه حوالي 100 مليون ل.س من أصل القرض، إلا أن التعثر التسويقي وصفقات الفساد المذكورة، لم تمكنها من تسديده، وتتراكم الفوائد عليه اليوم، حيث يطالب المصرف الشركة اليوم بمبلغ يتجاوز مليار ل.س!. تسعى الشركة إلى تسويات مع المصرف التجاري، مطالبة بمحاسبتها على أصل القرض فقط، دون الفوائد كما يتم مع كافة المقترضين المتعثرين اليوم!..

تذكير.. إن تنفع الذكرى

صدر خلال الأزمة مرسومان لإعادة جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة للمتعاملين المتأخرين عن سداد التزاماتهم للمصارف العامة، الأول هو المرسوم 51 لعام 2012، والثاني هو المرسوم رقم 8- لعام 2014. المراسيم التي شملت الفعاليات الاقتصادية الخاصة، لم تشمل ديون شركة بردى العامة، ليعيد لها جزءاً من ديونها أو يعفيها من فوائد أو أجزاء من ديونها المترتبة عليها، أو يجري مقاصة بين ما لها وما عليها، ويحررها من أعبائها المالية!.

400
مليون ل.س
ديون التجار المستحقة لشركة بردى والناتجة عن تصريف المنتجات من خلالهم بالدين، وبعقارات تبين أن أغلبها وهمية!.

99
مليون ل.س
ديون مؤسسات التوزيع العامة: الاستهلاكية- سندس- العسكرية، والمستحقة لشركة بردى ولم تدفع حتى اليوم.

600+
مليون
فوائد قرض مستحق على شركة بردى أن تدفعه للمصرف التجاري، حيث يعود القرض إلى عام 1996 ومبلغه: 425 مليون ل.س، سددت الشركة منه 100 مليون، ولم تحصل على إعفاءات عن الفوائد، ليبلغ مجموع ما تتحمله اليوم أكثر من مليار ل.س.

إنتاج الشركة للبرادات

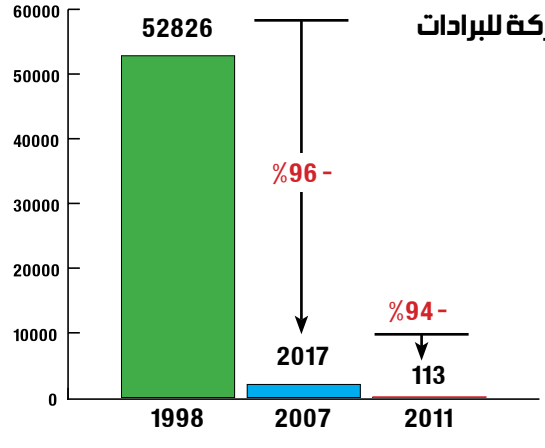

تراجع عدد العمال

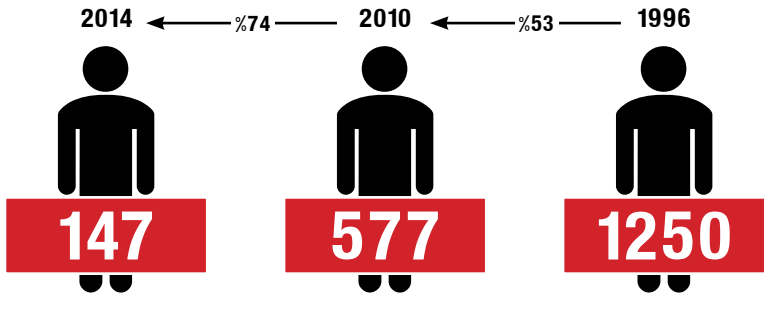

الفقر المائي السوري..
أداء منخفض في مواجهة العجز الطبيعي

■ سامر سلامة

17 مليار متر مكعب وسطي الموارد المائية المتدفقة في سورية سنوياً.

23 مليار متر مكعب حاجة سورية من المياه لكي تكون على عتبة الفقر المائي العالمي.

6- مليار متر مكعب العجز في المياه المطلوب تأمينه لتصل سورية عتبة الفقر المائي.

*خط الفقر المائي: يحدد حاجة الفرد بـ 1000 متر مكعب سنوياً- باعتبار 23 مليون سوري.

الحصة الوسطية للسوري من المياه سنوياً

وفق البنك الدولي فإن حصة الفرد السوري السنوية من المياه هي في تناقص مستمر:

العام	2002	2007	2012	2013
الحصة	420	365	318	312

■ الحصة متر مكعب سنوياً

بلغ حجم التراجع خلال 12 عام: 25,7%

فقد كل سوري خلال 12 عام ربع حصته السنوية من المياه التي كان يحصل عليها.
تحتاج سورية إلى زيادة حصة الفرد السنوية من المياه إلى 3 أضعاف لتصل خط الفقر المائي.

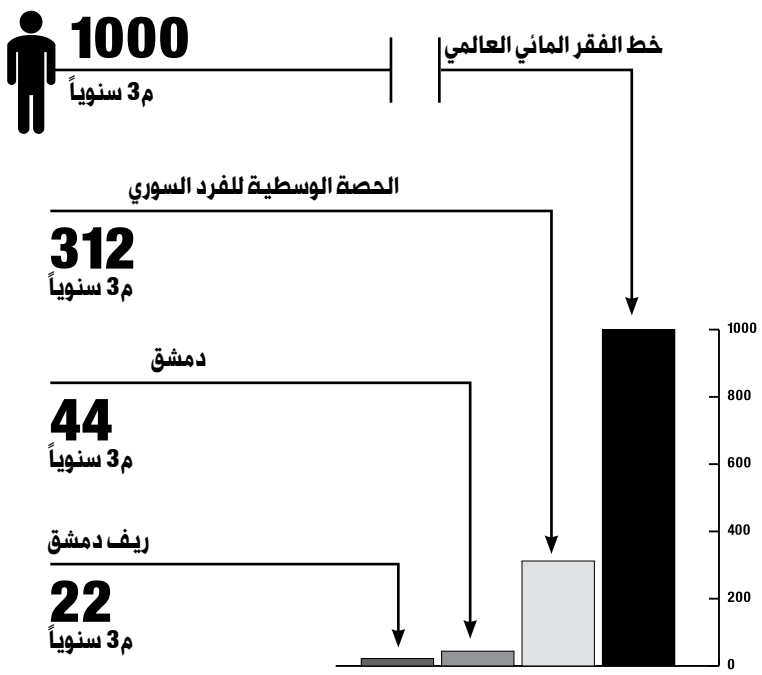

في دمشق وريفها

في المناطق المكتظة وقليلة الموارد كدمشق فإن وسطي حصة الفرد اليومية تبلغ: 120 أي الحصة السنوية تبلغ: 120× 365= ألف لتر= 44 متر مكعب تقريباً وسطي الحصة السنوية.
أما في ريف دمشق: 60×365=22 ألف ليتر = 22 متر مكعب تقريباً.
*وفق تصريحات مسؤولي المياه في دمشق وريفها في عام 2015.

كيف يتوزع استهلاك المياه السورية؟!

تعتبر الزراعة المستهلك الأكبر للمياه في سورية

	لأغراض الزراعة	للأغراض المنزلية	للصناعة
النسبة من إجمالي كميات المياه	87%	9%	4%

حوالي ثلاثة أرباع المياه المستخدمة في الزراعة هي من مياه الأمطار 21 مليار متر مكعب من 29 مليار متر مكعب سنوية مستخدمة في الزراعة.

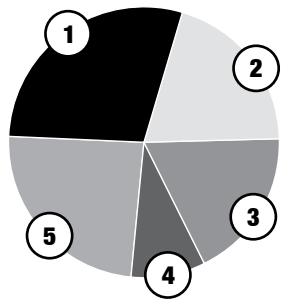

*بيانات منظمة الفاو- 2013
استهلاك المحاصيل الزراعية الرئيسية للمياه من حصة الزراعة
1- القمح: 29
2- الشعير: 20
3- الزيتون: 18
4- القطن: 9
5- المحاصيل الأخرى

الري الحديث والوفر المائي..

6 % فقط من الأراضي الزراعية السورية تتبع الري الحديث!
الزيتون نموذجاً: توفير نصف كميات المياه- وزيادة المردودية 47%

الزيتون	ري موضعي حديث	ري تقليدي
الاستهلاك المائي م مكعب/هكتار	2910	5669
نسبة الربح %	92%	27%

الانتقال إلى الري الحديث «السطحي المطور، التنقيط ، الرذاذ» يوفر نصف كميات المياه المستخدمة في الري، ويرفع كفاءة استخدام المياه بنسبة 20-25%

2 تعتبر سورية من دول العالم الأقل كفاءة في استخدام المياه عموماً في الزراعة أو غيرها، ويعبر عن هذه الكفاءة بمقياس عالمي يقيس مساهمة المتر المكعب من الماء في الناتج المحلي للدولة، تندرج بلادنا في قائمة الدول الأقل كفاءة في استخدام المياه وبالتالي مياهنا الأقل إنتاجية، وتزداد كفاءة استخدام المياه كلما زادت حصة الصناعة من استهلاك المياه، مقابل ترشيد في استهلاك الزراعة.

$ يضيفها متر مكعب من المياه السورية إلى الناتج

الدولة	إنتاجية متر مكعب $	حصة الصناعة %
سوريا	2	4
الجزائر	22	15
تركيا	16	11
الاتحاد الأوروبي	38	39

إن وجود فجوة ما بين الموارد المائية المتاحة في سورية، وما بين الحاجات، مسألة تتطلب جهد علمي في إدارة الموارد المائية، وقد يحتاج إلى حلول شاملة تعاونية على مستوى المنطقة ككل، إلا أن إدارة المياه في سورية لم تتجاوز الثغرات الأولية البسيطة، التي تعمق من آثار نقص المياه وتزيد من حدة الفقر المائي على السوريين.
فالزراعة تستهلك المياه بطريقة غير رشيدة، وإمكانية توفير أكثر من نصف المياه المستخدمة في الري متاحة بالري الحديث، الذي لم تصدر التشريعات لدعمه إلا في عام 2005، ولم تطبق بالكامل، يضاف إلى ذلك أن كفاءة استخدام المياه من كفاءة الاقتصاد الوطني بشكل عام، فعندما تكون الزراعة السورية تقوم بجزء كبير منها على تصدير المواد الخام، دون التصنيع ستقل حصة الصناعة من المياه، وسنكون عملياً، نصدر مياهنا غالية الثمن نتيجة الفجوة، بسعر رخيص مع المواد الزراعية الخام المصدرة!..

الحكومة: نحو جني الأرباح من البنزين مهما كانت النتائج!

ليست هذه هي المرة الأولى التي تستمرئ الحكومة السورية فيها رفع أسعار الوقود، وبغض النظر عن التبريرات الحكومية فإن معدلات الرفع تشير إلى أن الحكومة تبغي زيادة عوائدها من البنزين المادة التي باتت تدر دخلاً وأرباحاً صافية على الخزينة الحكومية منذ عدة أشهر.

■ مراد جادالله

رفع سعر البنزين هو استكمال لسلسلة ارتفاعات بدأتها الحكومة منذ بداية الأزمة تحت ذرائع شتى أهمها ارتفاع تكاليف المستوردات نتيجة انخفاض قيمة الليرة، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الإنتاج المحلي من المحروقات نتيجة خروج مناطق النفط عن السيطرة. ولكن كل هذه الحجج الواهية لا يمكن أن تلغي حقيقة واحدة، وهي أن الحكومة سارت بخطىً ثابتة حتى تصل لمستويات ربح من البنزين، والذي ادعت الحكومة في مرحلة ما من مراحل الأزمة أنه كان مدعوماً من خزينة الحكومة.

ارتفاع البنزين بـ 23%

خلال الخمسة أشهر الماضية ارتفع سعر البنزين بمعدل «23»% أي ربع سعره تقريباً، فقبل منتصف نيسان الماضي كان عند «130» ليرة/ليتر، بينما بلغ اليوم «160» ليرة/ليتر بعد الارتفاع الأخير الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي بتاريخ 1 آب 2015.

تبريرات الحكومة كالعادة هي لا أكثر من حجج واهية، فمعدل انخفاض قيمة الليرة، أي ارتفاع سعر الدولار هو أقل من معدل رفع سعر البنزين بين شهري نيسان وآب الحالي 2015، حيث انخفض سعر صرف الليرة من «215» ليرة مقابل الدولار في نيسان الماضي إلى «238» ليرة في آب الحالي، أي بانخفاض لا يتعدى الـ «11»% فقط، وذلك وفقاً لنشرة المصرف المركزي التي من المفترض أن تستورد الحكومة وفقاً لسعرها، ما يعني أن زيادة تكاليف الاستيراد المرتبطة بتغيرات سعر الصرف هي أقل بكثير من مستوى زيادة السعر الحكومي.

السعر العالمي إلى إنخفاض!

في السياق ذاته، نلحظ أن السعر الدولي للبنزين تقلب خلال الفترة ذاتها من نيسان الماضي وحتى آب، فرغم ارتفاعه بنسبة «13»% بين نيسان وحزيران من «0,47» إلى «0,53» دولار لليتر، إلا أن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر البنزين حتى الربع، خاصة وأن السعر العالمي عاود الانخفاض إلى «0,46» دولار لليتر في أول آب.

ربح الحكومة يتضاعف مع ارتفاع السعر

فيما لو أردنا احتساب أسعار البنزين خلال الفترة الماضية من نيسان الماضي وحتى آب الحالي سنتبين أن سعر مبيع البنزين هو أعلى من التكلفة بشكل واضح ما يؤشر لمستويات الربح في هذه المادة، والتي تضاعفت تقريباً من نيسان وحتى آب 2015 كما هو موضح بالجدول المرفق.

تحسم النتائج السابقة وضع البنزين على الأجندة الحكومية، حيث تُوسِّع في كل ارتفاع جديد لسعر هذه المادة من هامش ربحها، والذي كان عند 20 ليرة كربح صافي على كل ليتر في نيسان، وتمت زيادته حالياً إلى 39 ليرة، ما يعني أن عقلية الرسملة التي تمتثل لها الحكومة نتيجة سياسات اللبرلة تعمل على البحث عن أرباح من جيوب الناس، ومهما كانت آثار ذلك ضمن الاقتصاد، ومهما كانت ظروف المعيشة، والتي ستزداد سوءاً بعد ارتفاع تكاليف الوقود دون أدنى شك.

تحسم النتائج السابقة وضع البنزين على الأجندة الحكومية، حيث تُوسِّع في كل ارتفاع جديد لسعر هذه المادة من هامش ربحها

■ هوامش:

*تحتسب تكلفة النقل والتأمين تقريباً بحدود 10% من تكلفة الليتر وذلك وفقاً لتقديرات رسمية، علماً أن كثيراً من المحروقات بما فيها البنزين تستورد عن طريق الخط الإئتماني الإيراني.

التاريخ	السعر العالمي مع تكاليف النقل*	سعر الصرف الليرة	تكلفة الليتر	سعر بيعه	هامش الربح
4/15	0,51	215	110	130	20 ليرة
5/30	0,58	225	131	140	9 ليرة
7/29	0,51	238	121	150	19 ليرة
ابتداءاً من آب	0,51	238	121	160	39 ليرة

ستغلتس يقطع الطريق على أمريكا

وجه الباحث الاقتصادي الأمريكي المعروف جوزيف ستغلتس جملة من الانتقادات الحادة لدور الولايات المتحدة في عرقلة النمو الاقتصادي العالمي لحرمان الدول النامية من الاستفادة من نتائجه، كونها باتت المصدر الرئيسي للنمو العالمي.

ورأى ستغلتس في مقالته المنشورة على موقع Project–syndicate بعنوان: «أمريكا تقطع الطريق»، أن: «البلدان النامية والأسواق الناشئة أثبتت قدرتها على استيعاب كميات ضخمة من الأموال بشكل منتج... ومن ناحية أخرى، لا يوجد نقص في الأموال التي تنتظر من يوظفها في استخدام مثمر»، ولكن المشكلة وفقاً له تكمن في: «أن الأسواق المالية العالمية، التي يفترض أن تضطلع بدور الوسيط بين المدخرات وفرص الاستثمار بكفاءة، تسيئ تخصيص رأس المال وتخلق المخاطر بدلاً من ذلك».

وانتقد ستغلتس أسواق المال العالمية التي تدار وفق الهيمنة الغربية المسؤولة الرئيسية عن هذه المشكلة فقال: «كان المعتقد أن المؤسسات المالية الغربية عظيمة البراعة في إدارة المخاطر وتخصيص رأس المال؛ واليوم، نرى أنها عظيمة البراعة في التلاعب بالأسواق وغير ذلك من الممارسات المضللة الخادعة».

وحمل ستغلتس الولايات المتحدة المسؤولية عن أزمات المديونية التي تجتاح العالم، وقال: «تعمل الولايات المتحدة أيضاً على عرقلة مسار العالم نحو إنشاء سلطة قانونية دولية للتعامل مع الديون والتمويل».

وحول الاصلاحات الضريبية الدولية، التي رأى فيها ستغلتس ضرورة لتمكين الدول النامية من منع الشركات المتعددة الجنسيات من التهرب الضريبي أوضح : «كانت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة تمارس الضغوط لفرض تغييرات أصغر كثيراً، وتوصي بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو نادي البلدان المتقدمة. بعبارة أخرى، من المفترض أن تتولى البلدان التي يأتي منها كبار الأقوياء سياسياً من المتهربين ضريبياً تصميم نظام للحد من التهرب الضريبي».

وخلص صاحب نوبل للاقتصاد إلى إن: «الحقائق الجيوسياسية الجديدة تتطلب إصلاحات جديدة للحكم العالمي، مع منح البلدان النامية والناشئة حصة أكبر في التصويت»!

انتقاد هندي للنهب الاستعماري!

في إطار ما يثار من انتقادات على نمط النهب الاستعماري في القرن الماضي، وارتباطات ذلك بالوضع الحالي، اقتصادياً وسياسياً، أعلن السياسي الهندي شاشي تارور، في كلمته بمنتدى المناقشات التابع لجامعة أكسفورد مؤخراً، أنه يتمنى أن تدفع بريطانيا تعويضات للهند عن أضرار ترتبت عن استعمار بريطانيا لبلده.

وبيَّنت إحصائية أن الاستعمار البريطاني دمر الاقتصاد الهندي، حيث بلغت حصة الهند في الاقتصاد العالمي قبل مجيء المستعمرين الإنجليز، أكثر من 20%، لكنها انخفضت إلى 4 % عندما رحلوا.

ووفقاً لما نقلته وسائل إعلامية فإن: «الإنجليز خرّبوا الصناعة الهندية وحوّلوا الهند إلى مصدر للمواد الأولية وسوق لتصريف منتجاتهم، وفي عام 1943، أودت المجاعة بحياة 3 ملايين شخص في الهند، ويتهم الهنود اليوم لندن بأن السلطة الاستعمارية وقفت وراء تلك المجاعة».

■ إعداد قاسيون

نفاذ الأوكسجين الأمريكي.. التحاصصات تختنق

ينعكس التراجع الأمريكي المتسارع في المنطقة، ليس فقط على الأطراف الإقليمية الوازنة الحليفة للغرب، كالسعودية وتركيا، بل على كل العناصر والقوى والسياسات، الصغيرة منها والكبيرة، التي تكونت في مرحلة الهيمنة الأمريكية على الساحتين الدولية والإقليمية منذ عقود عدة.

■ أحمد الرز

يمكن تلمس هذا الأمر بنحو واضح في البنى السياسية التي مثلت تجلياً واضحاً «للنموذج» الأمريكي المصدر إلى منطقتنا، وتحديداً نظاما المحاصصة الطائفيين في لبنان والعراق. فاستمرار الأزمات السياسية والاقتصادية والمعيشية في هذين البلدين، كنتيجة مباشرة لطبيعة نظام الحكم فيهما، وبنحو مستقل جزئياً عن التحولات العاصفة في البلدان المجاورة، كان يجعل الربط بين ما يجري فيهما، وبين موازين القوى الدولية والإقليمية مسألة معقدة. إلا أن هذه المسألة بالذات بدأت في الآونة الأخيرة تأخذ منحى أكثر وضوحاً.

كان لصعود الحركة الشعبية في منطقتنا منذ بضعة سنوات أثراً كبيراً على الوضع السياسي والشعبي في لبنان والعراق، كبلدين عانيا ليس فقط من النهب الكومبرادوري والهيمنة الدكتاتورية للأنظمة التابعة على الحكم، ومن التراجع على المستوى الوطني، كما هو الحال في بقية البلدان العربية، بل ومن الاحتلال والتدخلات العسكرية المباشرة، سواء من الكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة، بالإضافة إلى العمالة الموصوفة للطبقات السياسية الحاكمة. في العمق، فإن القوى الوطنية والشعبية في هذين البلدين كانت تجد نفسها جديرة بإنجاز التحولات المطلوبة أكثر من غيرها، نظراً لظرفها الخاص. هذا الأمر برز في الكثير من الاحتجاجات والتحركات على الأرض، التي وئدت لحظة ظهورها، نظراً للظرف الخاص ذاته الذي ابتلي به البلان، والمقصود هنا هو مستوى التحكم العالي للطبقات السياسية الفاسدة والمدعومة غربياً في تفعيل التناقضات الثانوية وتشويه شكل التحركات الشعبية ومضمونها.

الجديد اليوم، هو بداية انحسار النفوذ الأمريكي، متمثلاً بالظرف الملموس في انطلاق قطار التسويات السياسية في الملف السوري والليبي واليمني، وبروز الدور الروسي كعامل تأريض للتفجيرات الأمريكية في المنطقة. المتابع بات يلحظ اليوم التزامن بين هبوب رياح الحلول السياسية وبين تصاعد الأزمات في لبنان والعراق، من أبسطها حتى أعقدها، من «ملف» النفايات في لبنان، حتى احتجاجات البصرة ضد الغلاء والكهرباء. فهل بدأ الأوكسجين الأمريكي بالتوقف عن قوى الفساد والطائفية في البلدين؟!

احتجاجاً على الوضع الخدمي ووصول الفساد الاقتصادي في العراق إلى مستويات غير مسبوقة، خرج الآلاف من المواطنين العراقيين في مدن البصرة وبغداد وغيرها في مظاهرات هي الأولى من نوعها منذ عقود. مظاهرات حملت مطالب وهموم الشعب العراقي، بمعزل عن الانتماءات الثانوية.

حراك العراق
أزمة النظام تتمدد

■ عماد بيضون

تصاعدت تلك الاحتجاجات بالتوازي مع توسيع تنظيم «داعش» لسيطرته على مناطق متتالية من العراق، اعتماداً على لا جدية «التحالف» الأمريكي في استهدافه، وعلى الفشل الذريع لحكومة المالكي سابقاً، وحكومة العبادي حالياً، في التعاطي مع هذه الظاهرة الفاشية. ويضاف إلى ذلك، عوز هذه الحكومات وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى لمعيشة المواطن العراقي.

بعيداً عن نقاش الجزئيات، يمكن القول اليوم: إذا كان نظام التحاصص الطائفي والتقسيم الفدرالي في العراق هو ابنٌ لتلك المرحلة السابقة التي كانت فيها الولايات المتحدة قطباً أوحد في العالم، فإن التغيير الجاري في موازين القوى الدولية اليوم، والمتسم بظهور قطب عالمي جديد يبحث عن السلام والمصلحة الاقتصادية المشتركة لدول المنطقة والعالم، سيؤكد أن سمات المرحلة السابقة لن يقدر لها الاستمرار وفق الظرف الجديد.

الضربة وتناسبها مع ميزات الدولة

ما كان للعراق- صاحب ثالث أكبر احتياطي نفطي بالعالم، والذي ينتج 3 مليون برميل من النفط يومياً، ولديه نهرا الفرات ودجلة، ومخزونٌ هائل من الغاز- أن يصل إلى الحضيض، لولا الاحتلال الأمريكي له، وتقسيمه وتشكيل نظام التحاصص ذا الصبغة الطائفية فيه، فيما كانت خطوة حل الجيش العراقي عام 2003، هي الضربة الأقوى التي تلقاها العراق، لأنها منعت عملياً القوى الوطنية العراقية من امتصاص صدمة الاحتلال، وسمحت لقوى النهب بالسيطرة عليه.

على وقع الحراك الشعبي المتسع ترتفع إمكانيات إنهاء ظاهرة «داعش» عبر الإجهاز على المخطط الأمريكي الذي تلعب في داخله دوراً وظيفياً محدداً

«عشرون عاماً».. ماذا تعني؟

تروج واشنطن، عبر أقنيتها المختلفة، إلى أن معركتها «للقضاء» على «داعش» تحتاج إلى فترة زمنية تمتد من عشرة إلى عشرين عاماً. بطريقة أخرى: يحتاج المحتل الأمريكي- الذي أسقط الدولة العراقية بغضون أقل من عشرين يوماً- للحفاظ على «داعش»، بالتوازي مع الحفاظ على منظومة النهب العراقية، حيث تمثل هذه المنظومة خط الدفاع الأول عن «داعش»، بوصفها منظومة متآكلة لا قوة لها على توحيد كلمة العراقيين ضد البيادق الفاشية، فيما تجسِّد «داعش» الأداة الفاشية المثلى لمخطط تفتيتي جديد.

ما بعد الطرح الروسي.. استعصاء أمريكي

ليست الاستراتيجية الأمريكية سوى استمراراً لعقلية التفرد في مصير العالم نفسها، دون الالتفات للقوى العالمية الجديدة الصاعدة. لكن هذه الاستراتيجية بدأت تتغير تحت ضغط الموازين الدولية المتغيرة، وانعكاسات ذلك إقليمياً في إمكانية تشكيل تحالف إقليمي لمكافحة الإرهاب، في إطار المبادرة الروسية الجديدة التي نشأت عن طلب سعودي. وهذا ما يعني عملياً الخروج عن المخطط الأمريكي، حيث تستطيع روسيا، بوزنها المتصاعد، دفع القوى «المتخاصمة» إقليمياً نحو إعادة تقييم وضع المنطقة، وتغليب الطابع السياسي لحل الأزمات.

وعلى وقع الحراك الشعبي المتسع في العراق، ترتفع إمكانيات إنهاء ظاهرة «داعش»، عبر الإجهاز على المخطط الأمريكي الذي تلعب في داخله دوراً وظيفياً محدداً، ذلك أن التظاهرات العميقة المطالبة بالتغيير والعدالة في العراق، والتي اتخذت لها منحاً وطنياً جامعاً بعيداً عن العصبيات الفئوية والثانوية، من شأنها أن تتحول إلى شرارة رئيسية للقضاء على نظام التحاصص ومخلفات الاحتلال في آن، بناءً على التغيرات الكبرى العامة في الموازين الدولية.

نفايات «الطائف» وأزمة الحكم

خلال الأسبوعين الماضيين، تجلى الاستعصاء المستمر في تركيبة الحكم اللبناني بتفاقم أزمة النفايات في بيروت ومجمل المحافظات اللبنانية، ليضاف ذلك إلى سلسلة طويلة من الملفات التي تركها نظام التحاصص رهينة لقيود «الحكم التوافقي».

■ هاني زعيتر

يكمن جوهر الأزمة في كون لبنان بالأصل «مستعمرة على الطراز الحديث»، هذا «لبنان الكبير» الذي جرى نزعه قسراً عن محيطه الحيوي، وتحويله إلى «مصرف كبير»، وساحة مفتوحة على مصراعيها للتبعيات الإقليمية والدولية، وتفريخ الزعامات السياسية على أسس طائفية ومناطقية وقومية، بالتوازي مع المحاولات المحمومة لزرع الوهم في عقول اللبنانيين بأن لديهم «دولة»، و«دولة مستقلة» أيضاً..!

منذ ترسيخ بنيان المحاصصة في اتفاق «الطائف» عام 1989، عملت الطبقة السياسية الحاكمة على خصخصة قطاعات الدولة كلها «على الرغم من ضآلة القطاعات التي كانت موجودة بالأصل»، من مصانع تعبئة وتنقية المياه، إلى الإجهاز على قطاعي الكهرباء والاتصالات، وصولاً إلى جعل أبسط المهام، كتنظيف الشوارع، مخصخصة..! فيما لم تتورع الطبقة السياسية الحاكمة، المختلفة شكلاً على كل قضايا لبنان والمنطقة، عن الإجهاز على كل حركة طبقية وطنية معادية لمنظومتها وضربها، ولنا في حراك «هيئة التنسيق النقابية» مثالاً..

ما ينبغي فهمه أن لبنان- وتركيبته السياسية بكل أقطابها- يستمد بقاءه ويجدد دورة حياته وتوازنها، اعتماداً على نمطٍ محدد من

الخلافات الإقليمية وعلى نوع معين من التوازنات الدولية. ويعني ذلك، بشكلٍ أو بآخر، أحببنا أن نهضم ذلك أم لا، أن تغير الأوزان العالمية، وما يجرفه معه من معظم الخلافات الإقليمية، يستوجب إعادة النظر في كل الحصيلة التي ثبتتها «سايكس بيكو» في المنطقة، وضمناً لبنان. إلا أن الوصول إلى حل «المعضلة» اللبنانية، في إطار حل شامل لوضع المنطقة، سيبدأ أيضاً بانتصار القوى الوطنية والشعبية على بقايا ومستحاثات «سايكس بيكو»، كحصيلة إضافية للوضع الجديد دولياً وإقليمياً.

حتى اليوم، لم يكمل الكيان الغاصب عامه السبعين منذ زرعه كقاعدة متقدمة في المنطقة، هذا العمر المطابق تقريباً لعمر مرحلة التراجع التي أصابت حركات التحرر في العالم، غير أن تغير الظرف الدولي السابق، وانفتاح الأفق أمام قطب الشعوب اليوم، باتا يطرحان سؤالاً ملحاً حول الآجال الباقية لهذا الكيان في منطقتنا.

الكيان الغاصب..
أسهم المواجهة ترتفع

بشكلٍ متسارع، تذهب معظم الملفات الدولية والإقليمية نحو حلولٍ سياسية، سمتها الرئيسية أنها مخالفة للمصالح العميقة لواشنطن، ومشتقة من موازين القوى الدولية الجديدة، بما يكرس التراجع الأمريكي، المتسارع أيضاً، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

■ فادي خضر

ترتكز نقطة الانطلاق في تحديد نهايات الكيان الصهيوني، كقاعدة ضاربة للإمبريالية وقوى رأس المال المالي العالمي في منطقتنا، بتحديدٍ مسبق لوضع القوى التي يمثل مصلحتها، وخصوصاً من زاوية قدرتها على مواصلة هيمنتها على العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

الولايات المتحدة والمستنقعات

من خلال إشعالها للعديد من الحروب الهمجية منذ مطلع القرن الحالي، عبَّرت الولايات المتحدة ضمنياً عن وصول أزمتها إلى تلك المرحلة التي أفلست فيها معظم أدواتها التقليدية للحفاظ على هيمنتها في العالم منذ تفكك الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي، ذلك بحكم بنيتها الإمبريالية المنتجة للأزمات الدورية، والتي أصبح من الضرورة بمكان، من وجهة النظر الأمريكية، زيادة منسوب محاولات تصدير هذه الأزمة إلى الخارج، على أمل الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة في رأس هرم القوى العالمي، غير أن فشلها في مواصلة إذكاء الحرائق اليوم، يعيد كرة الانهيار إلى ملعبها الداخلي.

لة التراجع التي أصيب بها الكيان تزيد عملياً من نضج الظروف الموضوعية بشكلٍ كبير أمام الشعب والفصائل الفلسطينية لملاحقة العدو بالضربات القاصمة

في نهايات مرحلة التراجع ذاتها، كان الاحتلال الصهيوني قد أعلن انسحابه من جنوب لبنان، تحت ضربات المقاومة في لبنان، وما تلا ذلك من معارك عديدة خرج فيها مهزوماً يرثي مقولة «الجيش الذي لا يقهر»، وصولاً إلى جملة الإشارات على تراجع وزن الولايات المتحدة في المنطقة، كالخروج من العراق، واستعصاء الملف النووي الإيراني على الحل وفق الشروط الغربية... إلخ.

بالنتيجة: سارت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في مسار التراجع ذاته، وإن عبر عن نفسه أمريكياً باستخدام الوسائل العسكرية والتدخلات المباشرة والغرق في مستنقعات عديدة، ثم باللجوء إلى الوسائل غير المباشرة، عبر مجموعة الحروب البينية في العالم، وصولاً إلى انسداد أفق التدخلات العسكرية غير المباشرة لصالح الحلول السياسية والقوى الداعمة لها، فقد عبر عن نفسه صهيونياً بمجموع الهزائم والحروب الخاسرة التي خاضها، والتي أدت به لتركيز القوة في الداخل الفلسطيني، فاقداً عملياً الإمكانية على لعب الدور الوظيفي المطلوب امبريالياً بشكلٍ جيد.

الانكفاء والشلل.. وانفتاح الأفق

بالنظر إلى أن القضية الفلسطينية لا تخرج عن سياق التوازنات الدولية وتغيراتها، يمكن القول أن حالة التراجع التي أصيب بها الكيان «والتي تجلت بانكفائه المستمر نحو الداخل الفلسطيني من خلال الاستفزازات العنصرية المتكررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948»، تزيد عملياً من نضج الظروف الموضوعية بشكلٍ كبير أمام الشعب والفصائل الفلسطينية لملاحقة العدو بالضربات القاصمة، وهو ما يفتح الباب واسعاً لإمكانية النهوض بانتفاضة فلسطينية ثالثة، تتميز عن سابقاتها بتغير موازين القوى الدولية والإقليمية، فضلاً عن ميزان القوى العسكري في الداخل.

وفي هذا الصدد، تشكّل الاستفزازات الصهيونية المتكررة، من بناء المستوطنات بشكل مطّرد، وهدم البيوت وترحيل عائلات بأكملها بحجة «البناء المخالف»، وحالات الاعتقال والتضييق المستمر على الفلسطينيين، وصولاً إلى التلويح بورقة «داعش» التي باتت تنجز مهاماً محددة داخل قطاع غزة المحاصر، عاملة على «إشغال» الحالة المقاومة في القطاع قدر الإمكان، جميع ما سبق بات يشكل الشرارة المطلوبة للمضي في إشعال الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، استناداً إلى الظرف الجديد.

بوادر انتفاضة ممكنة موضوعياً

عند القول بأن المنطقة ذاهبة إلى تهدئة، لا سيما في البلدان التي كانت ساحة عمل مكثف للغرب طوال الفترة الماضية، فإن ذلك يترجم على أرض فلسطين بتصاعد وتسارع الحركة الشعبية المقاومة، لا تهدئتها، كما أن انتفاضة فلسطينية ثالثة ستكون مشروطة حكماً في تصعيد شعبي في الضفة الغربية، وهو ما نراه يتنامى اليوم، من حادثة الطفل محمد أبو خضير في القدس المحتلة، وليس انتهاءً بالجريمة التي ارتكبها المستوطنون في نابلس الأسبوع الماضي بحرقهم للطفل علي دوابشة، الحادثة التي زاد على إثرها التوتر داخل الأراضي المحتلة، وإعلان استنفار أمني صهيوني، فيما تبدو التصريحات الحكومية الصهيونية الرافضة، على غير العادة، لهذا النوع من الأعمال، دلالة على خوف جدي من اندلاع انتفاضة تضع الكيان عند استحقاقٍ وجودي.

مشهد الأسبوع الماضي

التصعيد على مختلف الجبهات، وعلى أكثر من صعيد، كان ذلك سمة المشهد العام في فلسطين المحتلة خلال الأسبوع الماضي. إذ فتحت حادثة الشهيد الدوابشة الباب أمام انفجار العديد من التراكمات، والتي استجلبت معها تصعيدات ميدانية وخطابية على كامل مساحة فلسطين.

في أول ردود الفعل على الحادث، دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، في بيانٍ صحافي لها إلى «إعلان الغضب العارم، والرد بكل قوة على هذه الجريمة بتصعيد المقاومة في وجه الاحتلال وقطعانِ المستوطنين، عبر المواجهة الجماعية والمنظمة، وتشكيل اللجان الشعبية في القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية في الضفة للتصدي للمستوطنين وجرائمهم، وذلك بعد فشل أجهزة أمن السلطة في حماية أبناء شعبنا»، مشددة على ضرورة «انجاز المصالحة واستعادة الوحدة، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية الفئوية».

في المقابل، اعتبر الناطق العسكري باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، أن «لشعبنا الصامد وقواه المقاومة ومجموعاته المجاهدة الحرية والحق الكامل في الرد، بكل طريقةٍ ممكنةٍ، لردع المغتصبين ومن يقف وراءهم، والانتقام لدماء الشهداء، وإشعال الأرض تحت أقدام جنود العدو ومغتصبيه». وفي نوعٍ من الرد على الحادثة، نشرت «القسام» تصويراً تخيلياً لإمكانية كتائبها على إسقاط الطائرات الصهيونية إذا ما حلقت في سماء غزة، مذيلاً بجملة «سماؤنا مقدسة.. طائراتكم فيها محرمة» باللغتين العربية والعبرية.

بدوره، لفت القيادي البارز في تنظيم «الجهاد الإسلامي»، يوسف الحساينة، إلى أن «المقاومة اليوم لديها كل الخيارات، حيث أنها تدرس الآن طريقة الرد على هذه الجرائم والوحشية والإرهاب الصهيوني المتنقل، وستعبر عن ذلك ربما خلال الساعات القادمة، وندعو إلى تسليح أهلنا في الضفة لمواجهة هذا الإرهاب والتطرف الصهيوني الذي بات يهدد كل الوجود الفلسطيني في الضفة و القدس والمقدسات».

أمام هذه الحالة، لم يجد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مناصاً من إبداء «تصعيدٍ ما»، حيث أكد، أمام وفد من حزب «ميرتس» الصهيوني، أنه إذا استمر الوضع على حاله «سيكون لنا موقفاً مختلفاً»(!!)، مطالباً الصهاينة بالاختيار ما بين «السلام والإرهاب»، كما «انتقد» موقف الإدارة الأمريكية والتزامها بالتنديد عبر إصدار بيانات فقط، قائلاً: «نحمل الإدارة الامريكية أيضاً المسؤولية، فعبارات نأسف ونعتذر وندين ونقدم التعازي، نأمل أن تتوقف، وأن يتم اتخاذ إجراءات ضد كل هؤلاء المتطرفين الإرهابيين».

وجاءت تلك التصريحات، موازية لتصعيدات فعلية على الأرض، حيث أصيب عدد من المستوطنين، من بينهم جنود، في عملية دهس قرب مستوطنة «شيلو» على الطريق الواصل بين نابلس ورام الله. وفيما أعلنت الهيئة القيادية العليا لأسرى «القسام» البدء في حل تنظيمها داخل كافة السجون، وتحميل الاحتلال مسؤولية إدارة شؤون وخدمات الأقسام، شرع الأمين العام لـ«الشعبية»، أحمد سعدات، مع أسرى الجبهة كافة، في إضراب مفتوح عن الطعام بدءاً من يوم الأحد.

بولندا ساحة مواجهة

تنفيذاً لاستراتيجيتها الرامية إلى عزل روسيا عن محيطها الحيوي، وعن شرق أوروبا بشكلٍ خاص، تولي واشنطن أهمية بالغة للحفاظ على مستوى معين من تبعية السلطة السياسية البولندية لها، بما يؤمن للبيت الأبيض إمكانية إيجاد بؤرة توتر، أو حاجز صد، بين روسيا وألمانيا.

في هذا الصدد، أعلن الرئيس البولندي المنتخب حديثاً، أندريه دودا، والذي أدى اليمين الدستورية يوم الخميس الماضي، أن بلاده «بحاجة إلى تعزيز الضمانات الأمنية»، داعياً لزيادة وجود قوات حلف «الناتو» على الأراضي البولندية، ومتعهداً، في الوقت ذاته، بإجراء «إصلاحات اقتصادية» ترفع من سقف الدخل المعفي من الضرائب، وخفض سن التقاعد.

جولة جديدة للحوار الليبي

في إطار تنامي الجهود المختلفة العاملة على مسار الحل السياسي في ليبيا، كشف موقع بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا أن البعثة عازمة على تنظيم جولة جديدة للحوار السياسي بين الأطراف الليبية يوم الاثنين 2015/8/10.

وأكدت البعثة في بيان لها، أن «الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يقر أنه، وفيما لا تزال لدى بعض الأطراف تحفظات على ما تم إنجازه لغاية الآن، من المهم لجميع الأطراف الاستمرار في العمل على معالجة وتسوية هذه الشواغل بشكلٍ مشترك، وفي إطار عملية الحوار».

كاتالونيا: الانتخابات المبكرة تمهيد للانفصال

وقع زعيم إقليم كاتالونيا الإسباني، أرتور ماس، مرسوماً يدعو لانتخاباتٍ برلمانية مبكرة في السابع والعشرون من الشهر المقبل، والذي سيكون بمثابة تصويت بالوكالة لصالح انفصال المنطقة الشمالية الشرقية عن بقية الأراضي الإسبانية.

وفي هذا السياق، كشف ماس، في حديث للصحافة، أنه إذا أمنت الأحزاب المؤيدة للانفصال أغلبية الأصوات في البرلمان، ثم في انتخابات الإقليم- الذي يساهم بخمس الناتج الاقتصادي الإسباني- «فإننا سوف نهدف لإعلان الاستقلال في غضون 18 شهراً». وفي حين من المقرر أن تجري الانتخابات العامة الإسبانية في أواخر عام 2015، فإن الانتخابات المبكرة في كاتالونيا من شأنها أن تضغط بشكل جدي على مدريد. حيث وقع القادة القوميون في كاتالونيا مؤخراً اتفاقاً تحت مسمى «خارطة الطريق» التي اشتملت على تنفيذ خطة الانفصال بحلول عام 2017.

روسيا مستعدة لبناء منطقة صناعية في قناة السويس

في حديث مع صحيفة «الأهرام» المصرية يوم الخميس الماضي، كشف رئيس الوزراء الروسي، ديمتري مدفيديف، أن بلاده على استعداد للمشاركة الفاعلة في إنشاء منطقة صناعيةً روسية في مشروع قناة السويس الجديد، مؤكداً أن «شركاتنا الحكومية جاهزة للمشاركة في هذه المشاريع الاقتصادية، والتي من الممكن أن يكون إنشاء منطقة صناعية روسية في القناة، أولى الخطوات في ذلك، وهذه المسألة يجري نقاشها بنشاط على المستوى الوزاري لدينا».

وأضاف مدفيديف: «إن التجربة الفريدة لروسيا في الصناعات الهندسية الثقيلة والمعادن والطاقة من الممكن أن تضيف الكفاءة لهذا المشروع واسع النطاق»، معقباً: «يمكن لروسيا أيضاً أن تقدم مجموعة من الخدمات للشركاء المصريين، بما في ذلك تصميم وبناء المنشآت الصناعية، وإنتاج وإمداد مختلف الأنواع من المعدات المشتركة، فضلاً عن المساعدة التقنية اللازمة.. إن شركات صناعة السيارات، وصناعة مواد البناء، وشركات النقل البحري والنهري، ومعدات الطاقة الضرورية، وإنتاج الأدوية، هي من بين الأشياء التي قد يحملها مشروعنا الجديد».

كذلك كشف مدفيديف أن روسيا ومصر تعتزمان توقيع مذكرة تفاهم ثنائية، فضلاً عن «خارطة طريق خاصة بنا» لتنفيذها بحلول شهر كانون الأول من العام الجاري، مذكراً بأن «منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومصر، من شأنها أن توفر أيضاً فرصاً جيدة لتنمية التجارة والاستثمار بين الاتحاد ومصر.. أما التبادل التجاري بين بلدينا فهو آخذ بالارتفاع، في العام الماضي، وصل المعدل إلى 5,5 مليار دولار، أي الضعف تقريباً عن عام 2013، إذ تضاعفت الصادرات الروسية إلى 4,9 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات المصرية إلينا بنحو 25%».

وفي السياق، أكد رئيس الوزراء الروسي الذي حضر حفل افتتاح المشروع الخميس الماضي، أن «رؤيتنا لتطوير قناة السويس لا تنطوي على مجموعة من المشاريع التي من شأنها تطوير النقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية فقط، بل أيضاً خلق الفرص الإضافية في مجالات الصناعة والزراعة والميدان الاجتماعي».

اليابان: «سنوقف قاعدة أوكيناوا مؤقتاً»

خلال العام الماضي، أثارت مسألة بناء القاعدة الأمريكية الجديدة في مدينة أوكيناوا اليابانية جدلاً واسعاً داخل المجتمع الياباني، وخصوصاً السكان المحليين في المدينة الذين نظموا العديد من المظاهرات والاحتجاجات ضد وجود قوات المارينز الأمريكية على أراضيهم، وسط ميل واضح لدى الحكومة اليابانية لـ«استرضاء» الولايات المتحدة.

غير أنه وبعد تصاعد المظاهرات المنظمة في المدينة وانضمام السلطات المحلية إلى مطالب المحتجين، اضطرت الحكومة اليابانية للإعلان عن الوقف المؤقت لبناء القاعدة الأمريكية المذكورة: «في انتظار البحث المعمق للمسألة مع السلطات المحلية، سنوقف المشروع من 10 آب إلى 9 أيلول وذلك للدخول في محادثات مع محافظ أوكيناوا تاكيشي أوناغا»، يقول وزير شؤون مجلس الوزراء، يوشيهايد سوجا.

يذكر أن القاعدة الأمريكية الجديدة في أوكيناوا مجهزة، بحسب ما نص المشروع المتفق عليه مع الحكومة اليابانية، لاستقبال ما يزيد عن 26,000 جندي من مشاة البحرية الأمريكية.

تفعيل «الصندوق الصيني- الفنزويلي»

في سياق استراتيجية تعميق التعاون مع دول «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون، أعلنت الحكومة الفنزويلية، يوم الأربعاء الماضي، أنها ستستقبل مبلغاً بقيمة 5 مليار دولار من الحكومة الصينية، فيما أكد وزير المالية الفنزويلي، رودولفو ماركو، أن فنزويلا: «حصلت على 5 مليار دولار بتمويل من الصين، الحليف الاستراتيجي لبلادنا، كجزء من تعزيز الصندوق الصيني- الفنزويلي المشترك، وهو المشروع المعتمد منذ فترة طويلة».

ويأتي هذا المبلغ بعد زيارة الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، إلى بكين في شباط الماضي، والتي حصل خلالها على 20 مليار دولار من خلال استثمارات صينية في دعم المشاريع الاجتماعية ومشاريع البنى التحتية في فنزويلا.

وشهدت العلاقات الثنائية للبلدين تنامياً واضحاً في السنوات الأخيرة، حيث وقعت اتفاقات عدة للتمويل بينهما مقابل إمدادات النفط، إذ تصدِّر فنزويلا ما يقارب 450,000 برميل من النفط يومياً إلى الصين.

ووفقاً لأرقام الحكومة الصينية، فقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين وأمريكا اللاتينية ما يقارب 240 مليار دولار خلال 11 شهراً من عام 2014، بزيادة بلغت 1,5% عن العام الذي سبقه، فضلاً عن تسعة مليارات دولار أخرى كاستثمارات صينية في الأشهر الستة الأولى من العام الماضي فقط.

قال ونستون تشرشل في إحدى المرات: «أشعر بالوحدة بدون حرب»، وكذلك، فقد اشتكى بشدة من فقدان الإمبراطورية. يواجه خليفة تشرشل- «إمبراطور الفوضى» الأمريكي- الآن المشكلة نفسها: بعض الحروب، كما في أوكرانيا وعبر وكيل له، لا تسير على ما يرام.

«بريكس» + ألمانيا..!

يتجلى فقدان الإمبراطورية على نحو متزايد في تحركات لا تعد ولا تحصى من قبل لاعبين محددين هادفين إلى عالم متعدد الأقطاب. لذلك، لا عجب في أن تفكير الولايات المتحدة كـ«مالك لهذه الأرض» بات أحمقاً. أما الكثير من التمنيات الإمبراطورية، فقد صارت أداة لتمرير القليل من الوقت، ولإطالة أمد الهيمنة بعض الشيء.

■ بقلم: **بيب إسكوبار***
إعداد وترجمة: رنا مقداد

صحيح، يواجه تحالف «بريكس» مشاكل متعددة. فالبرازيل في الوقت الحالي فيها شيءٌ من الشلل: حيث تدافع البرازيل عن نفسها ذاتياً عبر عملية طويلة ومعقدة، في مقابل بعض المحاولات لتغيير النظام من قبل بعض أتباع «إمبراطورية الفوضى» الأمريكية. إن الأمر سيستغرق وقتاً، لكن البرازيل إلى انتعاش.

«التمحور» والبلطجة

من شأن بعض التباطؤ في «بريكس» أن يترك «RIC» «روسيا والهند والصين»، بوصفها المحرك المفتاحي للتغيير في المنظومة. ففي التناقضات المتشابكة جميعها، تتفق هذه الدول على أنها لا تحتاج إلى تحدٍّ مباشر للهيمنة الأمريكية، في مقابل ثبات الهدف حول إقامة نظام جديد متعدد الأقطاب.

أما بنك «التنمية الجديد» الذي أنشأته مجموعة «بريكس»- بوصفه بديلاً رئيسياً لصندوق النقد الدولي يسعى إلى تمكين البلدان النامية للتخلص من الدولار الأمريكي كعملة احتياط- فقد باشر إجراءات الانطلاق في عمله هذا العام.

في هذا الصدد، لا يقوى مشروع «التمحور حول آسيا» الذي أطلقته وزارة الدفاع الأمريكية سابقاً، إلا للتحول إلى: البلطجة في جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وكذلك محاولة إخضاع دول شرق آسيا كاملة لتصبح خدماً عند «إمبراطورية الفوضى»، فضلاً عن الاعتقاد المخبول بإمكانية التعويل على اليابان لـ«احتواء الصين».

الدولار خارج الحساب الصيني

كما شرعت الصين سابقاً في تغيير وتبديل معقد لنموذجها في التنمية الاقتصادية، من خلال احتكار الصناعات المنخفضة للغاية، فإنها تهاجر، من خلال هذا، عبر العالم النامي، وخصوصاً حول حوض المحيط الهندي، وهذا ما يعد خبراً ساراً للجنوب العالمي- وهذا يشمل جميع الدول الإفريقية مثل كينيا وتنزانيا، وأجزاء من جنوب شرق آسيا، وصولاً إلى أمريكا اللاتينية. وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة لن تخرج بشكل كامل من آسيا. لكن أيامها، بوصفها قوة مهيمنة في آسيا، ومروجة عروض «الحماية» الغوغائية، قد ولت.

بدأت الصين في اعتماد سياسة «التوجه غرباً» «المقصود إلى وسط آسيا وأوراسيا» في أوائل عام 1999. وذلك اعتماداً على قوتها الاقتصادية، فمن أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم، تستحوذ الصين على ما لا يقل عن سبعة..! فيما نجحت الخطة الخمسية الثانية عشرة في تحقيق تقدم الصين في مجالات التكنولوجيا السبع التي كانت تريد أن تتبوأ فيها مناصب قيادية عالمياً، وفي بعض الحالات نجحت في أن تحل محل القوى الاقتصادية القديمة في هذه المجالات.

وعلى هذا النحو، فإن أكبر دولة تجارية في العالم، وثاني أكبر اقتصاد، لا يمكنه ببساطة أن يرتكز على عملة واحدة، حيث تعرف بكين جيداً الدور الذي يلعبه ارتباط عملتها بالدولار في تضخيم أية صدمات خارجية قد يتعرض لها الاقتصاد الصيني لاحقاً.

الولايات المتحدة ومنطق «سايكس- بيكو»

تبرز في العالم اليوم مقولات عدة، من بينها من يحاول أن يرسم الصورة وكأن سايكس الجديد هو أوباما، فيما شريكه بيكو الجديد هو بوتين. إن ذلك خاطئ تماماً. فالولايات المتحدة هي من يتصرف في الواقع على أساس «سايكس بيكو» جديدة، بشكل مباشر وغير مباشر لإعادة تشكيل «الشرق الأوسط الكبير».

في الآونة الأخيرة، «كشف» الجنرال السابق في حلف «الناتو»، ويسلي كلارك، ما كان الجميع يعرفونه بالفعل: يجري تمويل تنظيم «داعش» الإرهابي من حلفاء مقربين من الولايات المتحدة، كالسعودية وقطر وتركيا و«إسرائيل». وعلينا مقارنة ذلك مع تصريحات موشيه يعالون، وزير الحرب «الإسرائيلي»، الذي اعترف بأن «داعش لا تمثل تهديداً لمصالحنا»، لنستنتج بأن ما يفعله «داعش» هو عمليات انهيار متراكمة في سبيل «سايكس بيكو» خاص بالولايات المتحدة.

ولا يمكن فهم المسألة إلا من زاوية إمكانية تهديد هذا التنظيم للحدود الروسية والهندية والصينية والإيرانية، وذلك عبر إمكانية نقله إلى أفغانستان وباكستان، وهذا حمام دم محتمل أيضاً في «البلقان الأوراسي»، تماماً كما هي الوصفة الأمريكية التي وضعها الدكتور المصاب بـ«روسيا فوبيا»، بريجنسكي، في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى».

في الوقت نفسه، ستبقى روسيا والصين تراهن على التكامل الأوراسي، وتعزيز منظمة «شنغهاي» للتعاون، فضلاً عن التنسيق الداخلي الخاص بينهما داخل مجموعة «بريكس»، واستخدام الكثير من قوتهما السياسية للقضاء على الجنود الحمقى لـ«الخليفة الداعشي» الأمريكي.

■ *عن «Doomstead Diner» بتصرف
بيب إيسكوبار: كاتب ومحلل سياسي وصحافي برازيلي. له العديد من المؤلفات: «غلوبستان 2007»، «كآبة المنطقة الحمراء 2009».

عاجلاً أم آجلاً ستتجه ألمانيا نحو المزيد من التجارة مع روسيا والصين وشرق آسيا.. سيستغرق هذا بعض الوقت وسيكون هناك العديد من المطبات على الطريق

أكبر دولة تجارية في العالم وثاني أكبر اقتصاد لا يمكنه ببساطة أن يرتكز على عملة واحدة

بكين موسكو برلين؟

هنا تبرز المسألة الألمانية. تصدِّر ألمانيا اليوم 50% من الناتج المحلي الإجمالي لديها، مقارنة مع 24% فقط في عام 1990. وعلى مدى السنوات العشرة الماضية، فإن نصف النمو الألماني يعتمد على الصادرات. وترجمة ذلك: إن الاقتصاد الألماني اقتصاد عملاق بحاجة ماسة إلى الأسواق العالمية للحفاظ على التوسع. والاتحاد الأوروبي المريض لا يتلاءم مع هذه الحاجة.

تغير الصادرات الألمانية عنوان المرسل إليه: فقط 40%، وأقل، من الصادرات يذهب الآن إلى الاتحاد الأوروبي، فيما النمو الحقيقي يوجد في آسيا. لذلك، فإن ألمانيا، في ممارستها العملية، تبتعد عن منطقة اليورو. وذلك لا يرتب على ألمانيا أن تكسر اليورو، الذي من شأنه أن يفسر بأنه خيانة سيئة لـ«المشروع الأوروبي». ما تريده ألمانيا، هو الحفاظ على الشراكة مع فرنسا، والسيطرة على أوروبا الشرقية كفضاء صناعي اقتصادي، بالاعتماد على بولندا. لذلك، فإن الكثيرين يتوقعون أن تواجه شعوب اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا جدار التعنت الألماني. لهذا، فإن «التكامل» يعني عملياً أن تملي ألمانيا قواعدها على الجميع. وفي مقابل الفشلين المزدوجين في كلٍّ من أوكرانيا واليونان، فإن موقع برلين، وهي القوة الأوروبية الأولى، بات ضعيفاً للغاية. لهذا لا تبدو الإشارات الألمانية المترددة اتجاه التقرب من موسكو غريبة، سواء في رباعية النورماندي أو ما بعدها، فكانت موسكو هي الفائز دبلوماسياً.

لذلك، فإن ألمانيا، عاجلاً أم آجلاً، عليها الإجابة على الضرورة الحتمية والسؤال الضروري حول كيفية الحفاظ على تشغيل الفوائض التجارية الضخمة بينما تغرق تجارة اليورو لدى شركائها. الإجابة الوحيدة الممكنة على هذا السؤال، هي المزيد من التجارة مع روسيا والصين وشرق آسيا، وهذا سوف يستغرق بعض الوقت، وسيكون هناك العديد من المطبات على الطريق، ولكن المحور التجاري بين برلين وموسكو وبكين هو شيء لا مفر منه.

تحت عنوان «الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية ودورها في تخفيض العجز المائي وتلبية الطلب المتزايد على الماء في حوض بردى والأعوج» قدم الدكتور ياسر المحمد من قسم الجيولوجيا في كلية العلوم بجامعة دمشق بحثاً إلى مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية تحدث فيه عن محدودية موارده المائية.

حوض بردى والأعوج

الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية

■ إعداد قاسيون

يعد حوض بردى والأعوج من الأحواض التي تواجه التحدي الأكبر في الموارد المائية، نظراً إلى احتوائهما على النسبة الكبرى من عدد السكان في سورية «نحو 23% من عدد السكان الكلي»، الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى تحقيق نشاطات بشرية أكبر تزيد من الضغط على الموارد المائية، كما يشكل ذلك عبئاً على البيئة بمواردها الطبيعية من جهة وعلى مستخدمي المياه من جهة أخرى. من جانب آخر يتميز حوضا بردى والأعوج بكونهما حوضاً محدوداً من جوانبه كلّها تقريباً، إذْ يمكن عده حوضاً هيدرولوجياً مغلقاً يضم مناطق متفاوتة في أوضاعها المناخية من حيث كمية الهطولات ودرجات الحرارة، التي تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين كل من الجزء الغربي والشرقي للحوض، وقد أسهمت هذه الأوضاع المناخية وتغيراتها في زيادة الضغوط على الموارد المائية في الحوض. نستنتج مما سبق، أن التزايد السكاني والتغير المناخي يشكلان العاملين الرئيسين في نشوء العجز المائي وتفاقمه في الحوض إلى جانب عوامل أخرى، وشهد حوضا بردى والأعوج تطوراً مهماً في عدد السكان القاطنين حيث تضاعف هذا العدد عدة مرات بين عامي 1948 و2011، مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية تبعاً لواحدة المساحة.

هدف البحث

هدف البحث إلى تحديد العجز المائي الحالي والمتوقع في حوض بردى والأعوج حتى عام 2035، واحتمالات تغيراته تبعاً للفجوة المتغيرة بين العرض والطلب، وتحديد دور الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية في مواجهة التحديات المائية، وتخفيف العجز المائي الحالي والمتوقع مستقبلاً في الحوض مع الحفاظ على استدامة النظم البيئية الطبيعية.

الواقع الراهن للموارد المائية في الحوض

يقطن في الحوض نحو 23 % من سكان سورية يستهلكون ما يقارب 6% فقط من إجمالي الاستخدامات المائية في سورية، يبلغ المتوسط السنوي لقيمة الموارد المائية الطبيعية في حوضي بردى والأعوج نحو508 مليون م 3/السنة، الأمر الذي ينعكس سلباً على كميات المياه المستثمرة لـلأغراض المختلفة، ولاسيما الشرب، وازدياد العجز المائي في الحوض. من جانب آخر، تعد مسألة تأمين المياه لـلأغراض المختلفة، ولاسيما الشرب من المسائل الصعبة التي يعاني منها حوضا بردى والأعوج، لذا فإن مشكلة المياه في دمشق وريفها سوف تتصدر أولويات السكان في المرحلة المقبلة، وتشكل التحدي الكبير الذي لابد من إيجاد حلول له على المدى القريب والبعيد.

الحلول والإجراءات المقترحة

إن مشكلة الموارد المائية في حوضي بردى والأعوج هي ازدياد العجز المائي، ومن ثم تناقص حصة الفرد من المياه العذبة تبعاً للزمن.

تحسين نوعية الموارد المائية الملوثة

ويتم ذلك عبر العمل باتجاهين:

أ- اتخاذ إجراءات وقائية بحيث تُعالج المياه العادمة المنزلية، والزراعية، والصناعية قبل إطلاقها في الأوساط الطبيعية، وفق المواصفات القياسية المعتمدة. وهذا يتطلب التخطيط والعمل على استكمال بناء محطات المعالجة للمياه العادمة، بحيث تستوعب حجوم المياه العادمة التي تطلق في الحوض كّلها.

ب- إعادة النظر بحدود حرم حماية المصادر المائية بحيث تضمن عدم انتقال الملوثات باتجاه الآبار، مع الأخذ بالحسبان عدم المبالغة في توسيع مساحات هذا الحرم إلا بما يتناسب وقابلية التلوث للأوساط الحاملة للماء وخواصها البتروفيزيائية.

تشير الخصائص الهيدروجيولوجية للحوض إلى وجود إمكانية كبيرة لاستخدام تقانة التغذية الاصطناعية

إدارة الطلب على الماء

بالنظر إلى محدودية الموارد المائية والتغير المناخي المتوقع والتزايد السكاني الكبير فضلاً عن التطور الاجتماعي والاقتصادي، ونظراً إلى عدم وجود إمكانية لرفع درجة تنظيم الموارد المائية في الحوض إلى أكثر مما هي عليه حالياً كون بناء المزيد من السدود بات محدوداً، ونتيجة للاستخدام الجائر للمياه، فإن هذا كّله يتطلب الانتقال من إدارة الإمداد -الذي وصل عملياً إلى حد أقصى-إلى إدارة مدروسة وجيدة للطلب على الماء.

إن تطبيق مبدأ إدارة الطلب على ماء حوضي بردى والأعوج هو إجراء أكيد وليس خياراً يمكن مناقشة بدائل له، وهذه النتيجة مرتبطة كما أوضحنا سابقاً بمواجهة حالة زيادة الطلب على الماء مقابل موارد مائية محدودة، وهذا يعني مواجهة زيادة الفجوة المتوقعة بين العرض والطلب ويجري تحقيق ذلك عبر التكامل بين المستهلك والموزع أي:

من جانب المستهلك: فإن ذلك يتطلب ترشيد استهلاك المياه للاستخدامات المختلفة عبر ضبط الاستعمال دون هدر، واستخدام التجهيزات المائية المقننة للمياه.

من جانب الموزع: ضبط عملية استثمار الموارد المائية وتوزيعها وفقاً للمتجدد منها. التخفيف من الضياعات المائية من شبكات وأقنية التوزيع.

وضع ضوابط قانونية ومالية تحفز المستهلك على إجراء عملية الضبط بشكل ذاتي.

ومن ثم فإننا نقترح اتباع الخطوات الآتية لإدارة الطلب على الماء عبر القطاعات كّلها، وذلك كما يأتي:

أ- إدارة الطلب على الماء للاستخدامات المنزلية وتتضمن:

تشجيع المستهلك ومساعدته على استخدام التجهيزات المائية التي تقنن كمية المياه المستخدمة وبشروط فنية واقتصادية مناسبة.

تطبيق مبدأ الرسوم المالية المتزايدة للكميات المستهلكة التي تتجاوز الاحتياجات المحددة والمدروسة.

إجراء دراسة فنية-مالية لإمكانية إمداد المياه المنزلية بمصدرين الأول: مخصص مياه الشرب، والثاني بمياه ملائمة للاستخدامات المنزلية الأخرى، وقد يكون تحقيق هذا الخيار صعباً في الوقت الحاضر بسبب الصعوبات المالية والفنية التي يحتاج إليها، إنما سيكون ذلك خياراً ضرورياً لمواجهة التحديات المائية المتوقعة مستقبلاً.

ب -إدارة الطلب على مياه الري:

1- الإفادة الكلية من المياه العادمة المعالجة وفق المواصفات القياسية المعتمدة، في الري الزراعي.

2- إخضاع كميات المياه الجوفية المخصصة للري إلى إدارة الطلب على الماء، بحيث يسمح باستخدامها في الري للأراضي الزراعية التي تعتمد نظام المقننات المائية «ما يسمى نظام الري الحديث» حصراً، إذ سيسهم ذلك في الحد من الهدر المائي وتخفيف كميات البخر التي يمكن أن تتعرض لها مياه الري.

3- رفع كفاءة استخدام المياه الزراعية، أي استعمال كميات مائية أقل بإنتاجية أعلى وضبط استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية بما يحمي ،على مبدأ نوعية المياه الجوفية والسطحية.

ج-إدارة الطلب على المياه الصناعية:

ضرورة تطبيق مبدأ الدارات المغلقة للمياه المستخدمة في الصناعة عبر إعادة الاستخدام، وهذا سيسهم في توفير مزيد من المورد المائي للاستخدامات الصناعية «عبر إعادة الاستخدام» ويحمي الموارد المائية العذبة من التلوث.

تشير الخصائص الهيدروجيولوجية للحوض إلى وجود إمكانية كبيرة لاستخدام تقانة التغذية الاصطناعية، كون الخزان المائي الجوفي يتمتع بخصائص بتروفيزيائية جيدة في بعض المناطق؛ مما يسمح باستخدام هذه التقنية خاصة في المناطق السهلية من الحوض كون المناطق الجبلية تحتوي على خزانات كارستية، وضرورة الإفادة من تجارب مشتركة سابقة للتغذية الاصطناعية، قامت بها وزارة الإسكان بالتعاون مع وزارة الري/الهيئة العامة للموارد المائية.

التوصيات

استناداً إلى ما عرض من تحديد للواقع الراهن والمتوقع مستقبلاً، وإلى مقدار العجز المائي الناتج وإلى الحلول والإجراءات المقترحة، فإن الوصول إلى الإدارة المتكاملة للمياه الجوفية، يتطلب وضع خطة مائية شاملة تأخذ بالحسبان المشكلات القائمة والمتوقعة جميعها في الحوض، والتي تهدف إلى تخفيف العجز المائي وتقليص الفجوة بين العرض والطلب حتى العام 2035، مرتكزة على المحاور الأساسية الآتية:

1- التركيز على ضرورة معالجة كميات المياه غير التقليدية «المياه العادمة» كّلها وتهيئتها لتكون مورداً مائياً إضافياً لسد العجز المائي المتوقع، على أن تقدم هذه المياه وفق المواصفات القياسية المعتمدة، وأن تحّقق المزيد من الفائدة عبر إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة غير مرة.

2- اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المياه الجوفية والموارد الطبيعية الأخرى من التلوث.

3- الانتقال من إدارة الإمداد إلى إدارة الطلب على الماء؛ وذلك للتخفيف من الهدر والضياعات التي تواجه الموارد المائية ورفع إنتاجيتها.

4- ضرورة الحد من استنزاف المياه الجوفية وتحديد السحب المائي الجوفي في إطار الاحتياطي الديناميكي المتجدد، وهذا يستدعي ضبط عمل الآبار وتنظيمها وإعادة النظر في التوزع العشوائي للآبار ولاسيما غير المرخصة التي بلغت 32668 بئراً في. عام 2011

5- الإفادة من الموارد المائية المتدفقة في فصل فيضان الينابيع وحفظ —ما أمكن- منها عبر تطبيق تقانة التغذية الاصطناعية لاستخدامها في فصول الجفاف.

6- استكمال تأسيس جمعيات مستخدمي المياه التي تعزز المساهمة في صنع القرار والإسهام في تشغيل المشاريع المائية وصيانتها واستثمارها، ورفع الوعي في إدارة المورد المائي من قبل المستخدم النهائي لهذا المورد.

الموارد المائية في التحليل البيئي

قدمت وزارة البيئة في العام 2011 تقريراً بعنوان «تحليل الواقع الراهن للبيئة في سورية» يهدف إلى تقديم وصف متكامل لحالة البيئة في سورية للفترة بين 2001-2010 ووضعه في سبيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

■ د. عروب المصري

ومع تزايد أزمات المياه أثناء الحرب ودخولنا في مرحلة الكارثة، نرى من الضرورة التذكير بأهم ما جاء في هذا التقرير فيما يتعلق بالموارد المائية، آخذين بعين الاعتبار أن هناك عاملاً أساسياً لم يوله التقرير حقه ووزنه الحقيقي وهو النقص الناجم عن التسرب في شبكات المياه «إن كانت مياه ري أو مياه شرب» بسبب عدم صيانتها وسوء تصنيعها، ونعتقد أن هذا العامل يسبب هدر ما لا يقل عن 60 % من المياه.

«تعد الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية في سورية لا من حيث أهميتها الحياتية فقط، بل من حيث دورها في الاقتصاد الوطني».

تمثل ندرتها أكبر التحديات التنموية، والبيئية، والاقتصادية والاجتماعية في سورية.

تتعرض الموارد المائية لضغوطات كبيرة كمية ونوعية، وقد زاد في حدة هذه الضغوطات:

تزايد معدلات النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي شهدته سورية.

الأمر الذي نجم عنه زيادة في الطلب على المياه بحدود فاقت في بعض الأماكن حجم الموارد المتاحة، مما أدى إلى ظهور نقص في إمدادات المياه.

تشكل الزراعة المستهلك الرئيسي للموارد المائية بما يقارب 89% .

وبالتالي فهي المساهم الأساسي في العجز المائي في سورية، والمسبب الرئيسي للاستجرار الزائد للمياه الجوفية وجفاف العديد من الينابيع «رأس العين في الخابور، الساخنة والقلعة والكتف الشرقي في حوض العاصي، بردى وقلايا ورأس العين في حوض بردى والأعوج.....».

كما أن الجفاف وقلة الهاطل المطري أدى إلى تدني تصريف ينابيع أخرى «ينابيع مزيريب والثريا في حوض اليرموك، عين التنور في حوض العاصي.....».

إن الأساليب القديمة في الري واهتراء شبكات نقل المياه والري هي المسبب الأساسي للهدر في المياه.

تلوث الموارد المائية إضافة إلى استنزاف الموارد المائية.

يؤدي طرح مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي غير المعالج إلى الأراضي والمسطحات المائية إلى تدهور النظم البيئية المائية للأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، وخروجها من دائرة الاستثمار المفيد، إضافة إلى حدوث الأضرار الصحية وتدني القيمة الاقتصادية والترفيهية للعديد من المسطحات المائية.

الإجراءات المتخذة في مجال الحفاظ على الموارد المائية والحد من تدهورها

إضافة إلى المرسوم التشريعي رقم /91/ لعام 2005 الخاص بإحداث صندوق تمويل المشروع الوطني للري الحديث، صدر:

االقانون رقم /31/ لعام 2005 الذي يحدد الحقوق المكتسبة على المياه العامة «التشريع المائي».

المرسوم رقم /90/ لعام 2005 القاضي بتشكيل الهيئة العامة للموارد المائية.

القانون رقم /20/ لعام 2010 الهادف إلى تنظيم وتنفيذ الخطة المقررة للتحول إلى الري الحديث.

وبالرغم من هذه الإجراءات لابد من تبني العديد من السياسات بهدف حماية الموارد المائية من الاستنزاف والتلوث وتحقيق التوازن بين الطلب على الموارد المائية وكمية الموارد المائية المتاحة في ظل التحديات التي تتجلى بالنمو السكاني المتزايد وما يرافقه من نمو اقتصادي في جميع المجالات،

وتتلخص هذه السياسات بما يلي:

السياسات المقترحة لحماية الموارد المائية

بناء شبكات الرصد البيئي على المصادر المائية، وبناء مراكز وشبكة المعلومات المائية في المحافظات، وتأمين جميع مستلزماتها بما يضمن استمراريتها وديمومتها وتدريب الكادر الفني وتأهيله.

الإلزام بتطبيق التشريعات والقوانين الناظمة لحماية المصادر المائية من التلوث.

تسريع برامج التحول لاستخدام تقنيات الري الحديث على المساحة المتبقية.

تأسيس آلية تنسيق على المستوى المؤسساتي لتطوير المعايير والمواصفات وبرامج التدريب للجهات المعنية بالمياه.

إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المائية واتخاذ القرارات المبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

اعتماد الموارد المائية غير التقليدية كمورد بديل «كإعادة تدوير المياه.....».

تطوير البنى المؤسساتية والبحثية في مجال ترشيد استخدام المياه لأغراض الري.

اعتماد وتفعيل النهج التشاركي والتواصل مع كافة الجهات المعنية بمشاريع مياه الشرب والصرف الصحي بما يضمن تأمين الخدمات بالشكل الأمثل لكافة شرائح المجتمع.»

إن تقديم الزراعة كسبب أساسي في هدر المياه هو ابتعاد عن جوهر الحقيقة، لأن الأساليب القديمة في الري واهتراء شبكات الري هي المسبب الأساسي للهدر، وليست الزراعة بحد ذاتها.

إن دراسة أوضاع المياه أثناء الحرب تكتسب أهمية قصوى نظراً لما نمر به من شح شديد يدفع إلى حفر الآبار دون دراسات عميقة لسد الثغرات لناشئة عن طوارئ فقد المياه، مما قد يسبب في كوارث لا تحمد عقباها.

أخبار العلم

الفقر يؤثر في حجم الدماغ

اكتشف العلماء أن حجم المادة السنجابية في الدماغ له علاقة بالحالة الاجتماعية للشخص. اكتشف علماء من جامعة ماديسون الأمريكية، أنه كلما زاد الإنسان فقراً كلما كان حجم المادة السنجابية في دماغه أصغر. أجرى العلماء مسحاً ضوئيا لدماغ أكثر من 100 طفل، ينتمون إلى عوائل مختلفة الدخل والحالة الاجتماعية. أدهشت نتائج هذه العملية الباحثين، حيث تبين أن الأطفال الذين من عوائل فقيرة يكون حجم المادة السنجابية في دماغهم أصغر مقارنة بحجمها لدى أطفال العوائل الغنية. وكان الباحثون قد أعلنوا سابقاً أن حالة مناطق الدماغ تكون أكثر وضوحاً عند الأطفال. وفق الإحصائيات يكون حجم المادة السنجابية عند الأطفال الذين تتكون عائلاتهم من أربعة أشخاص ودخلها السنوي أقل من 24 ألف دولار، أقل بنسبة 10 بالمائة مقارنة بحجمها لدى أطفال العوائل الغنية ذات الدخول العالية.

يفترض العلماء أن السبب في ذلك هو أن الأطفال الفقراء يحصلون على القليل من المواد الغذائية الضرورية لنمو الدماغ. لذلك ينصح الباحثون إدراج الفقر ضمن المشاكل الطبية.

ماسحة ضوئية للكشف عن المكونات

يظهر قريباً الجهاز المحمول الذكيSCiO ، الذي يعمل كماسح ضوئي قادر على اكتشاف مكونات جميع الأطعمة والحلي والمجوهرات. الجهاز يعمل على أنواع مختلفة من تكنولوجيا أطياف الكتلة التقليدية المستخدمة في المختبرات، لكنها بالطبع مُصغّرة ومرتبطة بجهاز الهاتف الذكي الخاص بالمستخدمين، وقد تم من قبل إطلاق بعض أنواع هذه الأجهزة للاستخدام في الأغراض العلمية، إلا أنه أول جهاز للمستهلك العادي. الجهاز يعمل باستخدام تكنولوجيا التحليل الطيفي القريب من الأشعة تحت الحمراء، ويستخدم في عمله مصدراً للضوء وجهاز استشعار بصري، لتحديد التركيب الجزيئي لأي مادة معينة. إن جزيئات كل مادة تهتز بطرق فريدة من نوعها، وتلك الاهتزازات تتفاعل مع الضوء لإنشاء ما يمكن تعريفه بالبصمة الضوئية، ومن خلال تحليل الطيف الضوئي لكل بصمة معينة، يمكن معرفة ماهية الجزيئات الموجودة.

يمكن أن تسمح تطبيقات الجهاز المستقبلية للمستخدمين بفحص القيمة الغذائية للمواد الغذائية وتحديد مكونات المكملات الغذائية، أو حتى مسح مكونات الملابس والمجوهرات.

الأجهزة المحمولة وسرطان المخ

أظهرت نتائج تجارب علمية أجريت مؤخراً أن الإشعاعات المنطلقة من الأجهزة المحمولة قد تؤدي إلى فقدان التوازن لعمليات الاستقلاب الجارية في أجسام المستخدمين.

وقد يصبح هذا الخلل بدوره أساساً لتطور اضمحلال الخلايا العصبية، وحتى لسرطان المخ.

حيث أن الإشعاع النافذ الضعيف القدرة يسبب عمليات التأكسد في خلايا جسم الإنسان.

يؤدي هذا التأثير السلبي إلى بداية فقدان التوازن في عمليات الاستقلاب التي تتصف بوقوع خلل في إنشاء تراكيب فعالة للأكسيجين والحماية من الأكسدة. وتتعلق هذه التغيرات في جسم الإنسان بأمراض السرطان وغيرها من الأمراض.

يؤكد الباحثون أن المكالمات الهاتفية لمدة 20 دقيقة في اليوم خلال خمس سنوات تزيد أضعافا من مخاطر نشوء ورم سرطاني في المخ وزيادة ضغط الدم.

باختصار..!

فرقة أردنية ترقص في «إسرائيل»؟!

نشرت مواقع صهيونية ناطقة بالعبرية، مقطع فيديو لفرقة «الفنون» الأردنية، ظهرت فيه مشاركة الفرقة في مهرجان «كرمئيل» السنوي للرقص، المقام هذه الأيام في الأراضي المحتلة .
وبحسب مواقع، فقد ظهر أعضاء الفرقة المكونة من 11 شخصاً، بالإضافة إلى المطرب، وهم يرقصون على أغان أردنية، حيث كانوا يرتدون الزي الأردني التقليدي.
من ناحيتهم، أعتبر ناشطون أردنيون أن مشاركة الفرقة في حفل راقص في كيان الاحتلال تطبيعاً، حيث رأوا أن «التطبيع عدة أشكال، منها التطبيع الفني، الذي يعدّ من أسوأ أنواع التطبيع، خاصة عندما يتعلق الفن بالتراث الأردني».
وانتقد النشطاء التطبيع، وتوجه فرقة التراث الأردنية لكيان الاحتلال، معتبرين ذلك «رقصاً على الجراح، وتكريساً لمعاهدة «الذل والعار»، معاهدة وادي عربة».
من جهته، أكد نقيب الفنانين الأردنيين، ساري الأسعد، أن «النقابة ترفض ما قامت به فرقة «الفنون»، مشدداً على أن «موقف النقابة واضح بشأن التطبيع مع الكيان الإسرائيلي»، مضيفاً أن «النقابة ترفض التطبيع جملة وتفصيلاً».
وقال الأسعد في تصريحات صحفية، معلقاً على مشاركة الفرقة الأردنية في المهرجان: «إن النقابة ستتابع الأمر، وذلك للتأكد من صحة الفيديو، إضافة إلى أنها ستتخذ الإجراءات المناسبة بحق الفرقة».

مصر تستعيد «هيكل نزلة خاطر»

أعلنت وزارة الآثار المصرية، تسلم هيكل عظمي بشري «هيكل نزلة خاطر»، يرجع إلى 35 ألف سنة قبل الميلاد، تحت رعاية السفارة المصرية ببروكسل.
وأوضح بيان المكتب الإعلامي للسفارة المصرية، أن بعثة جامعة لوفن البلجيكية أخذت هذا الهيكل معها، بعد أن تم الكشف عنه عام 1980 بنزلة خاطر بمحافظة سوهاج على يد بعثة الجامعة الأثرية، إلى بلجيكا للترميم والدراسة.
أوضح وزير الآثار أن هذا الهيكل له أهمية كبيرة حيث يعكس تاريخ تطور السلالات البشرية التي عاشت على أرض مصر باعتباره من أقدم الهياكل البشرية المكتشفة في مصر حتى الآن.

● وكالات

أمسكوا القاتل..!

امتلأت الصفحات الإلكترونية بالحزن والغضب، واستشاطت الحسابات الفيسبوكية غيظاً إلى حد فاق العادة، لقد فقد العالم أجمع شخصية لا تعوض، قتلت بكل وحشية ودم بارد ليفصل الرأس على الجسد ويصور أمام عدسات الكاميرات، جريمة بشعة تردد صداها في كل مكان وسط استهجان كل المتابعين، بدا وكأن لا شيئاً آخر يجري في هذا العالم سوى هذا الحدث الجلل، هي ليست المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه «الجريمة»، لكن الضحية كانت هذه المرة أحد المشاهير العالميين، إنه «سيسل»، أسد زيمبابوي والرمز الوطني لتلك البلاد!

■ يسار صالح

بدأت صور الصياد «القاتل» بالانتشار عبر الإنترنت خلال ساعات، إنه طبيب الأسنان الأمريكي والسائح المعتاد لأراضي زيمبابوي الساحرة «والتر بالمر»، لقد اعتاد الرجل على استخدام بندقيته في كل سنة ليقتل أحد الحيوانات النادرة من دون أي يوقفه أحد، يشاركه في ذلك أعداد متزايدة من السواح الأمريكيين الذين يقصدون تلك البلاد بالذات لممارسة هوايتهم المفضلة.
أخطأ الرجل هذه المرة في اختيار فريسته، فاستدرج الأسد «سيسل» خارج حدود حديقة الحيوان التي يسكن فيها، وأرداه قتيلاً حين سنحت له الفرصة، وخلال دقائق تحول نجم العديد من الدراسات العلمية وبطل برامج الطبيعة التلفزيونية بشعر رأسه الأشقر والأحمر المميز إلى جثة هامدة مفصولة الرأس.

لم تلق حادثة إحراف الرضيع الفلسطيني «علي الدوابشة» في نابلس من قبل مجموعة صهيونية الاهتمام ذاته

موضة جديدة!

لم يكن يعلم الدكتور «والتر» عمق المصيبة التي وضع نفسه فيها، ليتحول إلى مركز عاصفة من المزايدات الإعلامية التي أرادت أن تركب «موضة» التعاطف مع حقوق الحيوان التي لها نصيبها الكبير من الداعمين، تناولت كبرى الصحف الأمريكية والأوروبية القضية بكل جدية وأخذت تدعو إلى المحاسبة العسيرة لهذا المجرم جراء ما اقترفت يداه من أفعال!

وأخذت المحطات التلفزيونية تستفيض في تقاريرها الغاضبة المتعاطفة مع «المصيبة التي يعاني منها اليوم شعب زيمبابوي»، تلك البلاد التي لا يسمع عنها أحد في الأيام العادية، في أيام الاقتتال العرقي أو المذابح أو الانقلابات الدموية «التقليدية»، صدرت تصريحات الإدانة الرسمية من المسؤولين الأمريكيين على اختلاف مستوياتهم، وتوعدوا جميعاً بملاحقة القاتل ومحاسبته.
حصة نجوم هوليوود.. و«ويكيليكس»!
تناوب نجوم هوليوود وعظماء الفن والغناء في أمريكا على استنكار الجريمة على صفحاتهم الشخصية وحساباتهم على توتير وإنستغرام، شقت «موضة» هذا الأسبوع طريقها عبر الشبكة الافتراضية لتصل إلى كل بيت، قام البعض بنشر عنوان عيادة المجرم «والتر» وأرقام هواتفه الشخصية، وتلقى الصياد الماهر تهديدات قتل بالجملة، كانت حفلة جنون جماعي لا تصدق.
لم يمض الكثير من الوقت حتى تكشف المزيد حول تلك القصة، ربما أكثر من اللزوم، حيث أصدر موقع «ويكيليكس» المشهور تسريباً جديداً لوثيقة رسمية أمريكية تعود إلى العام 2008، ممهورة بتوقيع «جميس ماكفي» السفير الأمريكي في زيمبابوي آنذاك، تحتوي على دليل قاطع يثبت معرفة الحكومة الأمريكية بجميع السياح الذي يقصدون تلك البلاد بقصد صيد الحيوانات البرية ضمن لوائح منظمة وبالتنسيق بين الحكومتين، حيث تبلغ حصة «زيمبابوي» 20 مليون دولار سنوياً من صيد الأسود فقط على أراضيها، هذا ما أكده محامي «والتر» الذي أكد بأن رخصة موكله قانونية وأوراقه نظامية بالكامل، وبأنه «لو علم من هو "سيسل" لما قتله»!
وأضافت الوثيقة المسربة بأن نسبة الصيادين الأمريكيين تفوق السبعين بالمائة من مجمل «سياح زيمبابوي»، وهي المقصد الأول لجميع أولئك الرجال الأثرياء والمتفرغين الذي يودون إضاعة بعض الوقت في اقتناص أحد أندر الحيوانات على الأرض وتعليق رؤوسها في قصورهم الفارهة.. بشرط ألا تكون مشهورة!

«سيسل».. وإحراق الطفل الرضيع!

يبقى الاهتمام العالمي بقصة «سيسل» لغزاً مستفزاً للمتابع المحلي والعربي على وجه الخصوص، المقارنة مزعجة بين تلك الهموم وما يعانيه الجميع هنا كل يوم من مصائب، كما أن تلك «الجريمة» قد تزامنت مع «جريمة» أخرى هي بالفعل أكثر أهمية، إذ لم تلق حادثة إحراق الرضيع الفلسطيني «علي الدوابشة» في نابلس من قبل مجموعة صهيونية الاهتمام ذاته، بل لم تأخذ حتى حقها من المتابعة، وصفت الصحف ذاتها التي أفردت الصفحات الطوال لـ«سيسل» المجموعة المجرمة بأنهم «متطرفون يهود»، ونشرت عدة مرات تصريحات رئيس وزراء الكيان الصهيوني، ورئيس أركان جيش الاحتلال التي تدين «بأقسى الكلمات ذلك الفعل البربري»، وكأن تلك الأفعال غريبة عنهم!

العدالة «السهلة».. تكفي!

لا مكان لذلك النوع من الضحايا في سباق الأخبار العالمية اليومية، فهي قد تبدأ سلسلة طويلة من الإدانات والاعترافات «غير المحببة»، ومن الأفضل أن تبدأ عملية الملاحقة «الشيقة» لذلك العجوز الثري الذي قتل محبوبنا «سيسل»، هذه هي العدالة «السهلة» التي ترفع من نسب المشاهدة..

رماد إنجلز المتقد!

في 5 آب حلت ذكرى وفاة فريدريك إنجلز، الذي توفي في لندن عام 1895، واضع أسس الشيوعية العلمية مع كارل ماركس.

■ إعداد قاسيون

ولد فريدريك إنجلز في 28 تشرين الثاني عام 1820 في مدينة بارمن، في بروسيا، درس الابتدائية فيها، ثم تابع دراسته الثانوية في مدينة ايلبرفيلد، وسرعان ما ترك دراسته للمساعدة في إدارة شؤون والده التجارية في بارمن. ولكنه لم ينقطع عن تثقيف نفسه علمياً وسياسياً. جاء عام 1841 بمنعطف جديد في حياة إنجلز، إذ تعرف على الآراء والأفكار الهيغلية في برلين، التي اضطر لتأدية الخدمة العسكرية فيها، وكان إنجلز يقصد الجامعة في برلين ويستمع إلى المحاضرات التي تتحدث عن أسس اتجاه هيغل الفلسفي الذي كان مسيطراً على الفلسفة الألمانية حينها. وأصبح إنجلز من أتباع هيغل.

ثم في مدينة مانشستر، التي كانت تعد من مراكز الصناعة الإنجليزية، تعرف إنجلز على الطبقة العاملة، وذلك من خلال العمل في مؤسسة تجارية كان أبوه يملك أسهماً فيها. وكان يتجول في أحياء العمال البائسة ويلمس عن قرب سوء أوضاعهم، ومعيشتهم وحياتهم. وكان ذلك سبباً في صدور كتابه « أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا» عام 1845، بعد أن جمع الوثائق والمعلومات اللازمة وعاد إلى ألمانية، في هذا الكتاب تجاوز إنجلز ما كتب سابقاً عن معاناة الطبقة العاملة وضرورة تقديم العون لها، فقد أثبت أن معاناتها ووضعها المتدهور سيدفعانها إلى الأمام ويحفزانها على تحررها النهائي، ورأى أن الحركة السياسية ستقودها إلى إدراك أنه ليس هنالك من مخرج أمامها سوى الاشتراكية، وأن الاشتراكية لن تصبح قوة إلا عندما تصبح الهدف لنضال الطبقة العاملة السياسي. وكان إنجلز يكتب في بعض الصحافة الإنجليزية، بعد أن أقام علاقات مع أعضاء حركة العمال الإنجليزية في مانشستر.

في عام 1842 جاء إنجلز إلى باريس لقضاء بضعة أيام فيها فأصبح منذ ذلك الحين الصديق الحميم لماركس، وشارك كلاهما في الحياة المحمومة للجماعات الثورية في ذلك الحين. وصاغا معاً أثناء نشاطهما ونضالهما الحاد ضد مختلف نظريات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة نظرية وتكتيك الاشتراكية العلمية.

في ربيع عام 1847 انتمى ماركس وإنجلز إلى عصبة الشيوعيين، وبتكليف منها قاما بوضع البيان الشيوعي، المشهور والذي نشر عام 1848.

كانت حياة إنجلز حافلة، وقدم نموذجاً رائعاً قل نظيره في التاريخ عن الصداقة. كانت حياة المنفى الدائمة صعبة على ماركس وعائلته، ولولا المساعدة المالية التي كان أنجلس يقدمها لصديقه، لما استطاع إنجاز مؤلفه الهام والضخم «رأس المال». وقد وضح إنجلز في أكثر من مرة تقسيم العمل بينه وبين ماركس، يقول: «بنتيجة تقسيم العمل بين ماركس وبيني صار من نصيبي تمثيل آرائنا في الصحافة الدورية، ومن ذلك طبعاً خوض النضال ضد الآراء المعادية – بغية توفير الوقت لماركس من أجل العمل في مؤلفه الرئيسي العظيم..»، يقصد كتاب رأس المال.

لم يكن نشاط ماركس وإنجلز في المنفى في ميدان العلم فقط، ففي عام 1864 تأسست في لندن الأممية الأولى «جمعية الشغيلة العالمية»، وأسهم ماركس وإنجلز بنشاطها ذي الأهمية الكبرى في تطور الحركة العمالية.

كان ماركس وإنجلز يتواصلان، ويتبادلان الأفكار والآراء من خلال الرسائل بشكل دائم، وكانا يتابعان معاً صياغة نظرية الاشتراكية العلمية. وكانت فترة زاخرة بالنشاط الفكري لإنجلز، الذي لم ينته بوفاة ماركس عام 1883، إذ أصدر إنجلز عدداً من المؤلفات، بالإضافة إلى توليه نشر مؤلفات صديقه وتدقيق ترجماتها بعد وفاته، وقد أشرف على إصدار كتاب «رأس المال» الذي ترجم إلى جميع لغات العالم. يذكر أنه أوصى بحرق جثمانه بعد موته ورمي رماده في البحر.

كانت حياة إنجلز حافلة وقدم نموذجاً رائعاً قل نظيره في التاريخ عن الصداقة

أهم أعماله:

رسائل من فوبرتال «عام 1839» ، شيلنغ والرؤيا 1842، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي 1844 ، أحوال الطبقة العاملة في انجلترا 1845، مبادئ الشيوعية1847، الحرب الفلاحية في ألمانيا، لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، أنتي دهرينج، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، الثورة والثورة المضادة في ألمانيا «عام 1851»، جيوش أوروبا «عام 1855»، ديالكتيك الطبيعة «عام 1886»، دور العنف في التاريخ «عام 1888».

وبالإضافة إلى كتب أخرى ألفها بالاشتراك مع كارل ماركس منها: بيان الحزب الشيوعي 1848. العائلة المقدسة 1844-1846. الإيديولوجية الألمانية 1844-1846.

«فيس بوك» روسيا

تتصاعد حدة التنافس ضمن سياق محاولة كسر الهيمنة الغربية والأمريكية في مجال الإعلام، وخاصة في شبكات التواصل الاجتماعي والاتصالات الحديثة ووسائل نقل المعلومات، رغم أن ذلك لم يظهر بشكل مباشر، ولكن مؤشراته واضحة من خلال تصاعد عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي البديلة في بعض بلدان الشرق، ومن هذه موقع «vk- أف كونتاكتي» والذي يعني «التواصل» الروسي الجديد، وتطبيق «تيليغرام».

■ آلان داود

لا يعرف كثيرون خارج العالم المتحدث بالروسية عن هذا الموقع «vk» ، رغم أنه تخطى حدود 239 مليون مستخدم في دول روسيا وأوكرانيا وبيلورس وأذربيجان وكازاخستان ومولدافيا ومعظم البلدان المحيطة بروسيا.

يعود تاريخ إطلاق هذا الموقع إلى عام 2006 وقد أطلق المستخدمون عليه لقب موقع بـ«فيسبوك روسيا». وهو من حيث الشكل يشبه إلى حد بعيد موقع فيسبوك، إضافة لكونه سهل الاستخدام، ولكنه لا يسمح بنشر أي صور إباحية أو مشاهد عنف، وسرعان ما انتشر خلال السنوات الثلاث الماضية في البلدان المحيطة بروسيا، حيث بلغ عدد مستخدميه في العالم حتى الآن 239 مليون مستخدم، منهم 100 مليون مستخدم نشيط، وجرى تصنيفه كأكبر موقع تواصل اجتماعي في أوروبا، ولكن مازال عدد مستخدميه قليل في البلدان العربية، حيث بلغ عدد مستخدميه في تونس 50 ألف.

ويشبه هذا الموقع، موقع «فيسبوك» إلى حد كبير، من حيث طريقة الدخول وسهولة الاستخدام، حيث يمكن من خلاله اختيار الأصدقاء، والمراسلة، وإنشاء صفحات ومجموعات، ومشاركة الصور والفيديو والموسيقى، وحتى استخدام الألعاب فيه. وهو ثاني أهم موقع في روسيا ويحتل رقم 23 على مستوى العالم، ووسيلة التواصل الاجتماعي الثامنة من حيث شعبيتها. ويتوفر بعدة لغات، لكن نجاحه اقتصر على الدول المتحدثة بالروسية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2015/08/07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

بعيداً عن منتديات «ساحرة الأجفان»!

جنباً إلى جنب مع وصفات الطبخ ونصائح العناية بالبشرة وأزياء الحوامل وأغاني «إيهاب توفيق»، توصلني نتائج البحث عن كتبٍ أحتاجها للدراسة، كل مرة، إلى منتديات «ساحرة الأجفان»، كما لو أن جميع طرق البحث «الغوغلية» ومهما تعددت توصل إليها.

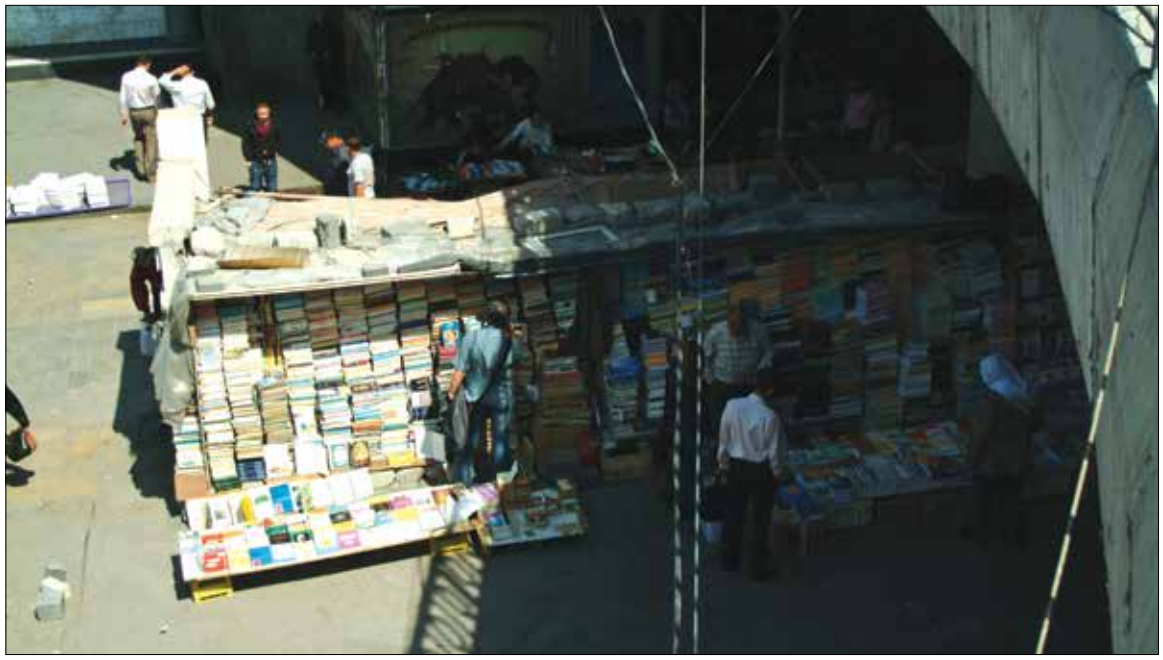

■ نور ابو فرّاج

كمن يبحث عن إبرة في كومة قش، أقلب عبثاً جميع الصفحات التي تقترحها محركات البحث، لكن ما أصل له لا يتعدى كونه «قمامة الأبحاث العلمية». أحاول تغيير الكلمات المفتاحية، لكن لا جديد. النتائج تعيد نفسها وأجدني أصطدم بحيطانٍ صماء.

شكراً على وقتك!

بصورة أو أخرى، اختصر منتدى ساحرة الأجفان بالنسبة لي، بعضاً من أجزاء المشهد الذي نعيشه هنا، في محاولاتنا النجاة، وإنجاز أي شيء يجعلنا نشعر ولو بقليل من الرضى عن أنفسنا. المنتدى كالكثير منَ المنتديات المشابهة بشع التصميم، مع ألوان صارخة، وإعلانات تنبض في كل مكان. الصفحة مقطّعة إلى مستطيلات ضيّقة، وكل رابط يقدمه المنتدى يأخذك إلى آخر. كما لو أنك تفتح صندوقاً كبيراً لتجد فيه آخر صغيراً ثم أصغر ثم أصغر. وحينما تفتح الصندوق الأخير بعد أن يعيك التعب، تجد بطاقة كتب عليها، «شكراً لتضيعك الوقت عبثاً في منتدى ساحرة الأجفان».

قد لا يحتاج جمع المعلومات في بلدانٍ أخرى، أكثر من دخول مكتبة وسحب كتابٍ من على الرف، أو طلب الحصول عليه عبر الإنترنت. الباحثون هناك غير منشغلين في البحث عن المعلومات وكيفية إيجادها، بقدر المُفاضلة بين جبال المعلومات التي يصطدمون بها، بحيث يحاولون اختيار الأحدث والأكثر أهمية أو قيمة علمية. الأبحاث والأفكار تتطور، لأن المرء يكمل من آخر نقطة وصلها آخرون قبله. أما نحن هنا، في هذه البقعة المنفية من العالم، نرجع كل يوم إلى نقطة الصفر لنعيد اكتشاف ما تم اكتشافه دون أن نشعر بالإنجاز. فالمشكلة أن الجهد الذي نبذله حقيقي، لكن النتائج التي نتوصل إليها لا يمكن أن تكون مرضية بأية حال من الأحوال.

تلك الأجواء البحثية تغري المرء بالتقاط صورة «سلفي» مع رسالة دكتوراه حول اضطرابات الشخصية

في كومة قش..!

يشبه البحث الأكاديمي هنا، التنقيب في كومة من الثياب المستعملة، قد تظن بأنك أمسكت بطرف قطعة تحتاجها، تنتشلها من بين الأنقاض، لتكتشف بأنها ممزقة. تبحث عن موضوعات عامة لأن البحث المتخصص غالباً لن يوصلك إلى أي شيء. أو قد يوصلك إلى كتب لن تستطيع شرائها، ودراسات لن تستطيع قراءتها نظراً لقوانين حقوق الملكية التي تمنعها عنك إن كنت أفقر من أن تسطيع اقتناءها.

في مكتبات الجامعات السورية الورقية، ليس الحال بأفضل، وتحديداً في تلك المهتمة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية. فبالرغم من وجود بعض الفروق في كم ونوع المراجع في بعض التخصصات مقارنة بأخرى، يبقى المشهد العام بائساً، فعلى سبيل المثال، تضمنت مكتبة كلية الإعلام الوليدة التي تم تجميعها في أعوام 2010 و2011، بعض الدراسات والكتب المصورة ورسائل الماجستير، التي قدمها دكاترة الكلية في مبادرة لمشاركة بعض موجودات مكتباتهم الخاصة مع الطلبة. وبالرغم من أن ذلك الواقع لم يكن مُرضياً، ولا يقترب حتى من مقتنيات مكتبات كليات الإعلام في مصر أو الأردن مثلاً –إن لم نكن نريد أن نشطح بخيالنا لنقارنها بمثيلاتها في أمريكا أو بريطانيا–. لكنه كان حينذاك خطوة أولى باتجاه تأسيس المكتبة. أما اليوم يعاني طلبة الإعلام من أن الكثير من مؤلفات المكتبة ضاعت أو سرقت نتيجة الإهمال، فيما توقفت عمليات الإضافة أو حتى محاولات استقدام كتب وعناوين جديدة. على الرغم من أن الجميع يُجمع أن عصرنا هو عصر الإعلام بامتياز، مع ذلك قد يضطر الطلبة للاستعانة بكتاب عن التلفزيون يرجع إلى سبعينات القرن المنصرم.

سلفي «خاص جداً»!

وفي كلية التربية، يبالغ أمناء مكتبتها في الحرص على الكتب، لدرجة يمنع فيها الطلبة من إخراج رسائل الدكتوراه أو الماجستير وتصوير بعض فصولها. يكون البديل حشر الطلبة في مكتبة ضيّقة لا تتسع لأكثر من خمسة أو ستة أشخاص. وبدلاً من النسخ المصورة، يسمح لهم بالتصوير عبر الهواتف النقالة، بحيث يرى من يدخل مكتبة كلية التربية، بين الساعة التاسعة والواحدة ظهراً أضواء الفلاش تلمع وتبرق في المكتبة المعتمة الإضاءة. تلك الأجواء البحثية، تغري المرء بالتقاط صورة «سلفي» مع رسالة دكتوراه حول اضطرابات الشخصية.

مقاومة الإغراء!

بالرغم من الواقع العلمي البائس حتى الضحك، ما زلت وغيري من الطلبة، نقاوم إغراء التخلي عن إكمال دراساتنا التخصصية تحت ضغط الملل أو فقدان الأمل. نحاول ما استطعنا إكمال ما بدأناه وإن كان يعني ذلك الاستيقاظ كل يوم لاختراع العجلة والصفر والنار. ما زلنا رغم الاغراءات نقاوم فكرة الاستسلام والخضوع للواقع بحيث نضطر لتسجيل اشتراك في منتدى «ساحرة الأجفان» كي ننعم بمزايا مملكة الخزعبلات وسحرة الأجفان، جنباً إلى جنب مع «ابن بطوطة» و«موج الأحلام» و«كرة الشطرنج» وغيرهم من روّاد المنتدى.

حوار الحاضر والمستقبل

«سلام عليك أيتها الروح السارية في وجودي، أيتها النار التي تتوقد في صدري فتحميه من برد النسيان. سلام عليك أيتها الحروف العاليات. ها أنا ذا أبدأ يوماً جديداً من صراعي ضد الأغيار الأربعة، مستعيذاً بك من الخساسات الثلاثة، ومستمداً منك القدرة على الاقتحام، يا معيني على البلوى، أعنّي على التأويب في ديار الهم والغربة».

■ هادي العلوي

«سليل الحضارتين»، هكذا يوقع المفكر الماركسي هادي العلوي، معرفاً عن نفسه، في نهاية «الصلاة اليومية إلى روح الكون نفسه» التي يبدأ فيها كتاب: «حوار الحاضر والمستقبل».. الحوار الأخير معه وهو من إعداد: خالد سليمان وحيدر جواد، الذي أصدرت دار «الطليعة الجديدة» الطبعة الثانية منه مؤخراً.

يجيب هادي العلوي عن أسئلة متعددة في قضايا هامة، كالتراث والثقافة والفكر والاستشراق وغيرها من المواضيع. وفي إجاباته يناقش بعض جوانب النشأة والتكوين في التراث وكيف دخل إلى دراسته، وتعمق فيها، وعلاقته بالفكر الماركسي، وتكون مفهوم المثقف لديه، ثم ينتقل للحديث عن الفلسفة الصينية، نشأتها وأبرز رموزها وعلاقتها بالثقافة العربية، ثم ينتقل مع محاوريه إلى موضوع الاستشراق، ويتناول فيه مسائل إشكالية عديدة، فضلاً عن مسائل أخرى، يقدم فيها العلوي رؤية واضحة تظهر إلمامه بالمواضيع المطروحة. بالإضافة إلى ملحق لحوارين إضافيين أجرتهما الصحفية سعاد جروس معه.

جاء في مقدمة الكتاب ضرورة أن يكون محاورة باحث ومفكر مثل هادي العلوي تتطلب اطلاعاً واسعاً في قضايا وإشكاليات هامة، لأن« هادي العلوي مثقف ذو طراز خاص في أصالته وإنسانيته الشفافة التي يسميها هو إنسانية مقاتلة، ينتمي إلى الجنوبيين «فقراء العالم» الذين يقطنون في الأطراف، يعيش حالة احتراب فكري وحضاري دائمين مع المركزية الغربية وتوابعها الآسيوية والشرقية». ولديه «منهجه الفكري ودراساته المتجددة دائماً مع التراث، وقراءاته للشخصية الشرقية في مستوياتها المتعددة والمتشابكة، فضلاً عن مشروعه اللغوي الخاص» مما يؤكد تميزه وتفرده بين الباحثين.

الكتاب يقع في 179 صفحة من القطع المتوسط.